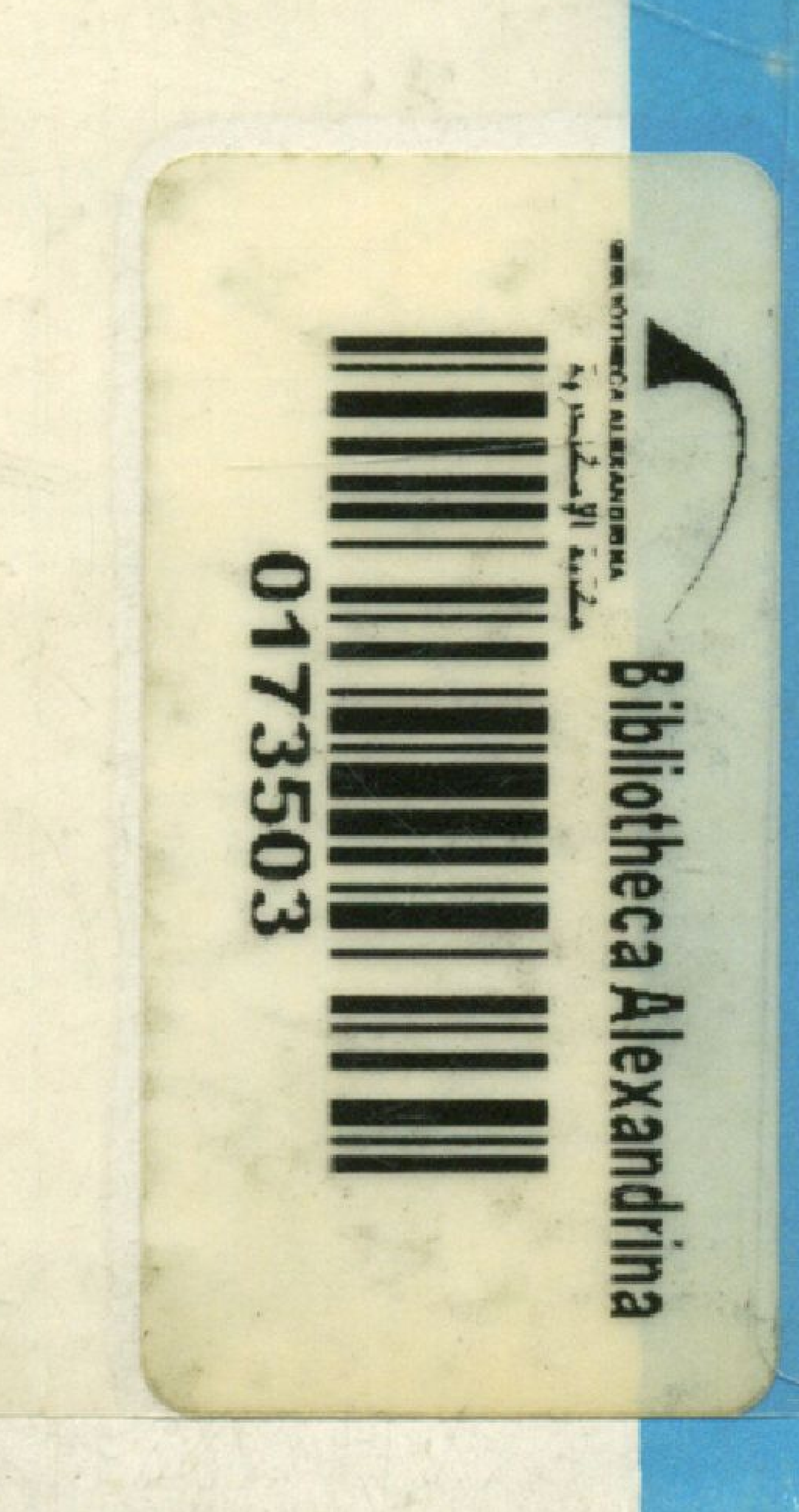


مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٤٦

الحكم الذاتى

والاراضى الفلسطينية المحتلة

عبدالعليم محمد



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التاثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والأسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٢٣

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى

مدير المركز : السيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الحكم الذاتي

والأراضي الفلسطينية المحتلة

عبدالعليم محمد عبدالعليم

[٤٦]

المحتويات

تقديم

تمثل مشكلة الحكم الذاتي محور الخلاف بين اسرائيل ومصر في المرحلة الراهنة . ذلك أن الحكم الذاتي يرتبط بحل المشكلة الفلسطينية التي هناك اجماع على أنها تمثل لب الصراع العربي الاسرائيلي وجوهره . وبالتالي فان أي تسوية سلمية للصراع تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة التي يجمع عليها العالم اليوم في الشرق والغرب ، لن يتاح لها النجاح .

والحكم الذاتي كمفهوم يثير خلافات بالغة الحدة من الناحية الاكاديمية ومن الناحية السياسية على السواء . فهو يفتقر ـ من الناحية الاكاديمية ـ الى التحديد الدقيق ، وهو من الناحية السياسية يثير خلافات واسعة المدى بين وجهة النظر الاسرائيلية ووجهة النظر المصرية . فالاسرائيليون يتبنون مفهوما للحكم الذاتي استقوه من مشاريع صهيونية سابقة يؤصل البحث الذي نقدم له جذورها التاريخية وابعادها الاجتماعية والاقتصادية .

والحقيقة أن الاسرائيليين بصياغة مفهوم الحكم الذاتي على أساس الفصل بين السكان والارض إنما يفرغون هذا المفهوم من أي مضمون حقيقي . وهو يدل على أن اسرائيل مازالت متشبثة بدعاويها عن ضرورات الأمن الاسرائيلي والسيطرة على أراضي الضفة الغربية في ظل حكم ذاتي هزيل لا يخرج عن اعطاء عدد من الاختصاصات البلدية المحدودة المدى للفلسطينيين .

في حين أن المفهوم المصري للحكم الذاتي يرفض أولا هذا الفصل بين السكان والارض . وهو ثانيا ينظر للحكم الذاتي باعتباره مرحلة سابقة وضرورية لممارسة الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم . وهو مما يمكن أن يؤدي ـ في الأفق المنظور ـ الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

والبحث الذى نقدم له اليوم والذى أعده عبد العليم محمد عبد العليم الباحث بالمركز يحاول الدراسة الشاملة لمشكلة الحكم الذاتــى فى أربــع فصول متكاملة . فهو فى الفصل الأول يؤصل مفهوم الحكم الذاتى ، وهو فى الفصل الثانى يتحدث عن تطور الحكم الذاتى فى الفـكر الاسرائيلى . ويتناول الفصل الثالث الحكم الذاتــى فى كامــب دافيد وابعــاد المفهــوم الاسرائيلى ، وفى الفصـل الرابــع والأخير يحلل الحــكم الذاتـــى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية الأمريكية .

والكتاب يتضمن دراسة نقدية متعمقــة للمفهـوم الاسرائيلى للحــكم الذاتى بالاضافة الى تحليل المفاوضات التى كشفت عن بعد الشــقة بين المفهوم الأسرائيلى للحكم الذاتى والمفهوم المصرى .

وقد أشرف على اعداد البحث الدكتور على الدين هلال رئيس وحــدة النظم السياسية بالمركز .

ونرجو أن يكون هذا الكتاب اسهاما مــن المركز فى تــوضيح مشــكلة الحكم الذاتى بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهــو ككل دراسات وأبحاث المركز عن المشــكلة الفلســطينية يلتــزم بقــواعد المنهج العلمى وبالالتزام القومى العربى فى نفس الوقت .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة

طرحت صيغة الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة ، فى سياق عملية التسوية السياسية للصراع الاسرائيلي ، هذه التسوية التى بدأت خطواتها الأولى فى المنطقة منذ ثلاثة عشر عاما مضت ، بمختلف أبعادها المتداخلة والمتكاملة فى وقت معا ، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية ، والتى تتفاعل فى اتجاه اعادة ترتيب الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص نحو نموذج جديد من السياسات والتوجهات على الصعيدين الاقليمى والدولى .

وقد طرحت فكرة الحكم الذاتى نفسها على العقل الصهيونى منذ عدوان اسرائيل فى ٥ يونيو ١٩٦٧ واحتلالها للأراضى المصرية والسورية وبقية الأراضى الفلسطينية ، غير أن الحكم الذاتى كسياسة اسرائيلية فى المناطق الفلسطينية المحتلة ظل طوال هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ ، يظهر حينا ويختفى حينا آخر ، وذلك رغم استمرارية وثبات الأهداف التى ترمى اليها اسرائيل ، والتى تتمثل فى صياغة علاقتها بالضفة والقطاع بشكل محدد ونهائى ، يربطهما بالكيان الاسرائيلى ويمهد لالحاقهما نهائيا فى ظل السيادة الاسرائيلية ، وكذلك ومع تنامى الشرعية العربية والعالمية لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطينى داخل وخارج الأراضى المحتلة ـ هدفت السياسة الاسرائيلية من وراء الحكم الذاتى الى خلق قيادة محلية بديلة تتعاون مع سلطات الاحتلال وترتبط به مصالحها الاقتصادية وتطلعاتها السياسية ، فى مواجهة شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى .

ومن ثم نجد أن فكرة الحكم الذاتى تلح على العقل الصهيونى فى أعقاب نجاحات المنظمة كما حدث بعد معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨ ، أو أثناء الأزمات التى تشتعل فى وجه الوجود الفلسطينى فى الدول العربية وذلك ماحدث أثناء الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ حيث توقعت اسرائيل تصفية الوجود الفلسطينى ومنظمة التحرير ، ومن ثم طرحت فكرة الحكم

الذاتى لتصفية شرعية تمثيلها سياسيا لحقوق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير على أرضه .

ومن هنا ينبغى التفرقة بين الحكم الذاتى كما تتصوره الدوائر الاسرائيلية ، والحكم الذاتى باعتباره خطوة نحو حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وإنشاء دولة فلسطينية .

وسنعرض خلال هذه الدراسة ، للحكم الذاتى تاريخيا فى إطار تطبيقاته الكولونيالية « الاستعمارية » والظروف والمتغيرات التى تسهم فى خروجه على المضمون الاستعمارى الذى استهدفه ، فى اتجاه الاستقلال ، وأيضا الحكم الذاتى فى إطار معالجة مشكلات الأقليات القومية والاثنولوجية وطبيعة الظروف التى تهيىء لمثل هذه الأقليات حصولها على حكمها الذاتى ، إلا أنه يجدر ان ننبه القارىء الى أن تناولنا للحكم الذاتى كمعالجة لمشكلات الأقليات القومية ، لا يعنى مطلقا لا من قريب أو بعيد ، اننا نسلم بالمنطلق الصهيونى للحكم الذاتى للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة حول اعتبار الفلسطينيين فى هذه الأقاليم « أقلية قومية » أو « عرب أرض اسرائيل» ولكننانتناوله من هذا المنطلق فقط عملا بالتقاليد البحثية فى تناول الظواهر موضع البحث من حيث جذورها التاريخية وتطبيقاتها الفعلية ، بهدف استكشاف طبيعة المنحنى الذى يتجه اليه هذا المفهوم فى التطبيق فى اطار شروط مختلفة وسياسات مغايرة .

ومن خلال الدراسة لتطور الحكم الذاتى فى الفكر الاسرائيلى والأهداف التى تعلقها عليه السياسة الاسرائيلية ، حاولنا تحديد الاطار الفكرى العام الذى يصدر عنه مشروع الحكم الذاتى وأصوله التاريخية واتجاه أبعاد التصور الاسرائيلى فى المستقبل ، وذلك كما يتضح من المفاوضات المصرية الاسرائيلية الأمريكية بصدد هذا الموضوع .

ولا ينبغى انهاء هذه المقدمة دون تقديم الشكر للدكتور على الدين هلال رئيس وحدة النظم السياسية بالمركز الذى أشرف على أجراء البحث كما أعبر أيضا عن امتنانى العميق للزملاء الأعزاء الذين كانت لمناقشاتهم حول الموضوع وجوانبه أهمية فائقة فى انجاز هذا البحث ، كما كان لهيئة المكتبة والزميلة مارسيل حنا دور هام فى تزويدى بالمصادر المطلوبة للبحث ، لهم جميعا منى خالص الشكر .

المؤلف

الفصل الأول

الحكم الذاتي ..
محاولة لتحديد المفهوم

يبرز مفهوم الحكم الذاتي ، كأحد أهم المفاهيم التي ظهرت في غمار تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وأكثرها تعقيدا . وتعقد المفهوم يعود الى غموضة وعدم تحدده في فقة القانون الدولي وتخلف تطبيقاته عن طريق الأمم المتحدة في « اريتريا » ١٩٥٠ على سبيل المثال ، هذا في الوقت الذي اكتسب فيه مفهوم حق تقرير المصير ، سوقا متزايدة ، وإجماعا يكاد يكون تاما حول محتواه التطبيقي على الاقل ان لم يكن حول مضمونه الفقهي والنظري ، وذلك من خلال التطور على صعيد الممارسة الفعلية لهذا الحق لعديد من الشعوب وحركات التحرير الوطني التي تمسكت به كهدف لنضالها او على صعيد التطور الذي لحق بالفقة الدولي فيما يتعلق بمضمون هذا الحق .

وفي الفصل الأول من هذه الدراسة سنحاول تتبع مفهوم الحكم الذاتي مقرونا بشروط ظهوره السياسية والتاريخية ، حيث تتباين هذه الظروف من زوايا شتى ، وتتبع تطبيقاته في الاتجاهات التي طبق من خلالها ، ونخلص من ذلك الى تحديد بعض المعايير والشروط التي تؤطر المفهوم وتحدد مضمونه وابعاده وصلاحياته .

ويوحي عنوان هذا الفصل بقدر ما من الحذر ، وهو قدر له مايبرره ونحن بصدد تناول مفهوم الحكم الذاتي ، فبداية يظهر هذا المفهوم كأحد مكونات عملية تاريخية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية ، بدأت منذ اثني عشر عاما ، وقطعت شوطا طويلا في مضمار التشكل والتحدد ، هذه العملية التاريخية الشاملة هي القانون الاساسي الذي يحكم مختلف الظواهر التي تبرز بين الحين والآخر ، ولا يمكن تفسير اى منها خارج اطار هذا الاتجاه بأبعاده وخطوطه ، ولسنا هنا معنيين بدراسة مختلف جوانب هذه العملية التاريخية ، وإنما اردنا ان نؤكد ان استلهام وتمثل مختلف جوانب عملية التسوية الدائرة الآن هو مفتاح فهم كثير من الظواهر ، وكذلك مفتاح تحديد عديد من المفاهيم التي تبدو غامضة[1] . ويبدو ذلك هاما في فهم ابعاد ومدلول الحكم الذاتي ، خاصة اذا احتكمنا الى القانون ، فالمفهوم في القانون الدولي يحيط به غموض يحول دون الجزم بمضمونه ناهيك عن ان هذا الجزم سوف يكون نظريا ان وجد ـ فثمة اشارات متناثرة في عديد من مراجع القانون الدولي نجدها تحت عنوان « أنواع الدول » حول الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتحديد مسئوليات الدول التي تدير هذه الاقاليم ، ومسئولية الأمم المتحدة في تلقي التقارير السنوية عن احوال هذه الاقاليم ومدى تقدمها نحو الحكم الذاتي[2] .

كذلك تضمن الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، التزام الدول أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون بإدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا من الحكم الذاتي الكامل ، بمراعاة العمل على تنمية ورفاهية أهل هذه الاقاليم وقد تضمن هذا الالتزام جانبين رئيسيين :

أولا : كفالة تقدم هذه الشعوب .
ثانيا : انماء الحكم الذاتي .

وكان بعض ممثلي الدول قد اعترضوا على عبارة « الحكم الذاتي » حيث كانوا يرون أنها ذريعة لتهرب الدول الاستعمارية من منح البلاد المستعمرة استقلالها السياسي الكامل ورأوا ضرورة النص على الاستقلال السياسي كهدف للدول التي لا تتمتع بالاستقلال ، ورغم تلك المناقشات التي دارت حول هذه القضية فقد ظلت عبارة « الحكم الذاتي » قائمة .

وقد تمسكت الدول الاستعمارية بهذه الصيغة سواء في مؤتمر سان فرانسيسكو أو في لجان الأمم المتحدة أثناء المناقشات التي دارت حول تطبيق الفصل الحادى عشر حيث أصرت على أن الحكم الذاتي هو الهدف الذى يمكن أن تصل اليه الشعوب التابعة وليس الاستقلال[3] .

يستخلص من ذلك أن « الحكم الذاتي » هو مفهوم غامض لا يؤدى بالضرورة الى الاستقلال السياسي الكامل وتمكنت الدول الاستعمارية من فرض هذه العبارة بمدلولها الغامض رغم اعتراض عديد من الدول على عدم تحديدها .

من هنا ، فالاعتماد في تناول هذا المفهوم على القانون الدولي قد يكون غير ذات فائدة نتيجة للغموض الذى يحيط به .

غير أنه حتى غموض المفهوم ليس كفيلا باخراجه من دائرة المبادىء القانونية الدولية ، حيث هناك العديد من المبادئ التي جرى العمل بها في العلاقات الدولية في فترات سابقة ، يحيطها أيضا قدر كبير من الغموض والخلاف والجدل بين فقهاء الشرق والغرب ولكن هذا الغموض والخلاف حول تفسيرها لا يلغى طبيعتها القانونية ولا ينفى وجودها كأحد مبادئ القانون الدولي . وعلى سبيل المثال الخلاف بشأن مضمون حق تقرير المصير وما اذا كان يعتبر مبدأ من مبادىء القانون الدولي أم مبدأ سياسيا ايديولوجيا[4] .

من ثم فان محاولتنا للاقتراب الحذر من المفهوم تفترض بداية ، أنه يكتسب مضمونه الفعلى من خلال الشروط الموضوعية السياسية والتاريخية والاجتماعية التي واكبت أو تواكب تطبيقه ، وتختلف هذه الظروف وتتباين بواعثها بتباين علاقات القوى التي يطرح الحكم الذاتي كصياغة جديدة لهذه

العلاقات وذلك على ضوء الاتجاه الاساسى للعملية التاريخية التى يشكل هذا المفهوم احد مكوناتها بأبعاده التى سوف يتخذها فى التطبيق العملى .

وقد ظهر الحكم الذاتى فى اتجاهين اساسيين ، يختلف فى كل منهما الظرف التاريخى والسياسى بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والدولية ، الأول الحكم الذاتى فى سياق تجديد السياسات الكولونيالية بين المستعمرات والامبراطوريات الاستعمارية ، والثانى الحكم الذاتى فى سياق معالجة قضايا التكامل الاجتماعى ومشكلات الاقليات القومية والاثنولوجية .

وفى كل من هذين الاتجاهين يكتسب تطبيق الحكم الذاتى ملامح اساسية تستمد من السياق الذى يطبق فيه سواء كان ذلك على صعيد الصلاحيات الممنوحة له والاختصاصات المنوطة به أو من حيث الفكرة العامة وراء طرحه أو كذلك من حيث النتائج التى يفضى اليها تطبيقه من الناحية الفعلية .

ولسنا هنا بصدد استخلاص نموذج للحكم الذاتى نظريا أو تطبيقيا ، حيث ان الحكم الذاتى ليس صيغة واحدة لا فى الزمان ولا فى المكان(٥) ، حيث تتحدد افتراضا صياغته على الشروط التاريخية والسياسية التى يطرح فيها ، ولكن نريد ان نستخلص الملامح العامة لتطبيقاته وسنكشف العوامل المؤثرة فى طرحه وصياغته وتحديد مجمل الشروط التى تحكم مضمونه التطبيقى .

أولا : الحكم الذاتى فى سياق السياسات الكولونيالية :

يقصد بالسياسات الكولونيالية تحديد طبيعة العلاقة بين الدول المستعمرة والدول المستعمرة ، وقد مرت هذه السياسات بمراحل مختلفة حسب طبيعة الظروف فى المستعمرات وتقدير المستعمر للصيغ والروابط التى يكيف بها شكل تعامله مع المستعمرات ، فقد كان الاخضاع أول مراحل هذه السياسات ويستند الى مركزية صارمة فى ادارة شئون المستعمرات وتتركز السلطة فى ايدى الموظفين الاداريين المعينين من قبل الدولة المستعمرة ، وكانت سياسة الادماج ثانى هذه المراحل وتعنى تطبيق كافة النظم القانونية والسياسية والثقافية المعمول بها فى الدول المستعمرة على هذه المستعمرات وقد استندت هذه السياسة الى فكرة استعمارية مؤداها ان الدول المستعمرة ما هى الا امتداد « للدولة الأم » واقليمها « فيما وراء البحار » ومن ثم واستنادا على هذه الفكرة فليس ثمة غضاضة فى تطبيق نفس النظم المطبقة فى « الدولة الأم » على المستعمرات التى هى جزء من اقليمها أو احدى مقاطعاتها من وجهة النظر الاستعمارية .

وتأتى سياسة الاستقلال الذاتى كثالث هذه المراحل وكان يعنى بها منح الدول المستعمرة حرية ادارة شئونها الذاتية وتحويل الرابطة الاستعمارية

الى علاقة اشتراك مع دولة الاصل ، أو استقلال سياسي محدود بنطاق الاختصاصات الداخلية .

وسياسة الاستقلال الذاتي نظرية انجليزية الاصل ، وحلت محل سياسة الاخضاع بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كانت كندا أول حالات تطبيق هذه السياسة حيث قدم « اللورد درهام » الحاكم العام لكندا عام ١٨٣٩ تقريرا اقترح تطبيق سياسة الاستقلال الذاتي فى كندا فى الشئون الداخلية بصفة عامة على ان تحتفظ المملكة المتحدة بادارة الشئون الخارجية .

وفى عام ١٩٦٧ صدر قانون من البرلمان البريطاني منحت كندا بمقتضاه دستورا اتحاديا يجمع بين مقاطعاتها الأربعة فى « دومنيون فيدرالى » وقد تشكلت بموجب هذا القانون وزارة فيدرالية مسئولة أمام برلمان فيدرالى مكون من مجلسين وتضاءلت اختصاصات الحاكم العام واقتربت من اختصاصات الملك فى النظام السياسي الانجليزى[٦] .

تطور هذا النظام فى كندا تدريجيا ، استنادا الى قاعدة العرف الدستورى وذلك قبل صدور قانون عام ١٩٦٧ ، اذ أنه فى عام ١٨٤٩ طبقت قاعدة اختيار المجلس الخاص الذى يعاون الحاكم العام من بين نواب الأغلبية فى المجلس التشريعي الكندى وقبل ذلك فى عام ١٨٤٨ تأكدت هذه القاعدة بقبول الحاكم العام لورد « الجن » استقالة هذا المجلس لانتمائه للاقلية .

وقد انتقل هذا النظام الى استراليا بعد منتصف القرن التاسع عشر ، وحصلت عليه المستعمرات الاسترالية واحدة بعد الأخرى فى الفترة الواقعة بين ١٨٥٥ ، ١٨٩٠ وتألف فى عام ١٩٠٠ اتحاد استرالى على نمط الاتحاد الكندى ، وحصلت عليه كذلك « زيلندا » الجديدة عام ١٩٠٧ ، واتحاد جنوب افريقيا عام ١٩١٠ ، والقاسم المشترك بين هذه المستعمرات هو حصولها على نظام الاستقلال الذاتي بموجب قوانين صادرة عن برلمان المملكة المتحدة وعرفت باسم الممتلكات الحرة أو « الدومنيون » .

وبتطور هذا النظام حصلت مجموعة هذه المستعمرات بالتدريج على اختصاصاتها الخارجية متجاوزة بذلك نطاق الاستقلال الذاتي ، فقد حصلت فى عام ١٨٨٤ على حق التفاوض وعقد الاتفاقيات التجارية الى جانب المفاوض البريطاني الذى احتفظ لنفسه فى بادىء الامر بسلطة التوقيع ، ثم حصلت بعد ذلك فى تطور لاحق على حق الاشتراك فى المؤتمرات المتعلقة بالمسائل الفنية والادارية ، واثناء اشتراك قواتها فى الحرب العالمية الأولى حصلت على حق عقد المعاهدات الدولية حيث وقع مندوبوها على معاهدات الصلح وفى عام ١٩١٩ دخلت عصبة الأمم باعتبارها اعضاء متميزة عن دولة الاصل ، وفى العام التالى ١٩٢٠ حصلت على حق التمثيل الدبلوماسي .

وقد احتفظت الملكة المتحدة بحق اختيار الحاكم العام للدمنيون . ومارست سلطاتها التشريعية على مستوى هذه المستعمرات ، حيث كان البرلمان البريطاني يعتبر برلمانا امبراطوريا يمتلك سلطة التشريع على مستوى « الدومنيون » وذلك بموجب قانون صحة تشريع المستعمرات الصادر عام ١٨٦٥ والذى حظر على المشرعين المحليين تجاهل القوانين الصادرة عن برلمان المملكة المتحدة . غير انه فى عام ١٩٢٦ ـ ١٩٣٠ ، حصلت الحكومات المحلية لمجموعة هذه المستعمرات على حق اختيار الحاكم العام والذى اصبحت اختصاصاته تقابل اختصاصات نائب الملك .

وقد وضع قانون « وستمنستر » فى ١١ ديسمبر ١٩٣٠ نهاية لتطبيق التشريعات البريطانية فى مجموعة « الدومنيون » الا اذا قبلت ذلك بمحض اختيارها ، وقد حدد هذا القانون الاساسى مجموعة الدومنيون بأنها كندا ، استراليا ، ونيوزلندا واتحاد جنوب افريقيا ونيوزيلندا ودولة ايرلندا الحرة واصبح لكل منها مندوب سام فى لندن وهو نظام قريب الشبه من نظام التمثيل الدبلوماسى بين دول الاتحاد الشخصى .

وبالتدريج حصلت هذه الجموعة من المستعمرات على حق عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية وتحررت من التزامها بالتقيد بالمعاهدات التى تعقدها حكومة لندن واصبحت دولا ذات سيادة . وقد عرف المؤتمر الامبراطورى « مؤتمر الكومنولث » (وهو جهاز اساسى فى جماعة الكومنولث البريطانية وقراراته مجرد توصيات ، وتمثل فيه كل الدول المكونة للكومنولث على قدم المساواة التامة وهو بمثابة اتحاد كونفدرالى لا يملك سوى اختصاصات استشارية) عرف هذا المؤتمر الذى عقد فى عام ١٩٢٦ بريطانيا والممتلكات الحرة « الدومنيون » بانها جماعات تحكم نفسها بنفسها داخل الامبراطورية البريطانية متساوية من حيث مراكزها القانونية ، ولا تمارس اى منها سلطة على الاخرى فى اى من شئونها الداخلية او الخارجية ، فقط هى مرتبطه بتبعية مشتركة للتاج وتشترك بمحض ارادتها كعضو فى جماعة الشعوب البريطانية .

ومن ناحية أخرى فقد اقر المؤتمر الامبراطورى المنعقد فى عام ١٩٣٠ بحق مجموعة الدومنيون فى الانفصال عن الكومنولث تأسيسا على صفة الاشتراك الحر ، وقد مارست ايرلندا الجنوبية هذا الحق ، حيث انسحبت من الكومنولث فى ٣ يوليو ١٩٤٨ .

وقد شهد نظام الدومنيون تطورا متلاحقا ، سواء من حيث عدد الدول التى اختارت هذا النظام ، او من حيث تطور علاقته بالكومنولث

البريطانى ، فقد اختارت الهند وباكستان نظام الدومنيون بعد اعتراف الحكومة البريطانية بحقهما فى وضع دستورهما بحرية ، وتحديد وضعهما الدولى ضمن الكومنولث أو خارجه حيث اختارتا نظام الدومنيون وكذلك الحال بالنسبة لسيلان وغانا البريطانية فى غرب افريقيا ورغم استقلال الهند فى ٢٦ يونيو عام ١٩٥٠ والباكستان فى ٢٣ مارس ١٩٥٦ ، الا ان كلا من هذه الدول أبقت على عضويتها فى الكومنولث البريطانى .

وبدخول هذه المجموعة من الدول الكومنولث ، استدعى ذلك تغيير الاسم الرسمى للكومنولث وحذف صفة البريطانى منه ، حيث ان دول الكومنولث قبل انضمام هذه المجموعة كانت مستعمرات يقطنها العنصر الاوروبى وانشئت وزارة خاصة بالكومنولث ، بينما اقتصرت وزارة المستعمرات على ادارة شئون المستعمرات التى لا تحكم نفسها وهى مستعمرات التاج ، والمحميات والدول المحمية والاقاليم تحت الوصاية وجميع هذه المستعمرات ليست اعضاء فى الكومنولث وتتبع مباشرة الحكومة البريطانية .

ومن الناحية التنظيمية يضم الكومنولث جهازان رئيسيان ، اولهما جهاز الرياسة وثانيهما مؤتمر الكومنولث الذى يجمع حكومات الدول الاعضاء وينعقد بصفة دورية كل اربع سنوات ويراسه رئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية .

ومن الناحية القانونية اى طبيعة العلاقة القانونية التى تحكم الدول اعضاء الكومنولث يرى بعض فقهاء القانون الدولى انها دول مستقلة تجمعها علاقة اختيارية تعاونية على قدم المساواة ، وان هذه العلاقة الاختيارية لم تعد علاقة داخلية وانما علاقة دولية ، وان هذه الدول ترتبط فيما بينها باتباع سياسة واحدة مشتركة بغرض تحقيق مصالح مشتركة وان لكل منها الحرية فى اتباع هذه السياسة او رفضها ، غير ان العلاقة القانونية شكلية ، ولا تعكس المضمون الفعلى لعلاقة دول الكومنولث بالمملكة المتحدة ، وبصدد مسألة التكييف القانونى للكومنولث يرى البعض انه اتحاد كونفدرالى يضم داخله اتحادا شخصيا بالنسبة للدول التى ابقت على علاقتها بالمملكة المتحدة فى ظل التاج البريطانى ، ويعرف البعض الاتحاد الكونفدرالى بأنه اتحاد مجموعة دول مستقله ذات سيادة كاملة ودخول هذه الدول الاتحاد لا يلغى شخصيتها الدولية المستقلة ، واية قرارات تصدرها الهيئة الكونفدرالية لا تكون نافذة الا اذا اعادت اصدارها من جديد السلطات التشريعية فى الدول الاعضاء ، ولا تمارس الهيئة الكونفدرالية اية سلطة تشريعية او تنفيذية او قضائية على الدول الاعضاء او رعاياها .

ومن ثم يستخلص ان علاقة الدول الاعضاء فى الكومنولث البريطانى تقوم على المساواة التامة فى المركز القانونى وتحتفظ فيه بريطانيا بمركز خاص

من الناحية الرمزية ، ويمارس اعضاؤه ادارة شئونهم الدولية بمطلق حريتهم سواء من ناحية التمثيل او حق عقد المعاهدات او كافة جوانب العلاقات الدولية الاخرى ، ولا يعكس هذا الوضع القانوني ، حقيقة العلاقات غير المتكافئة من الناحية الفعلية بين الدول الاعضاء وبريطانيا .

وعلى هذا يمكن القول ان مجموعة دول الدومنيون التي حصلت على استقلالها الذاتي السياسي المحدود بنطاق الاختصاصات الداخلية ، تجاوزت هذا الاطار في مجرى التصور العام لعلاقتها بالمملكة المتحدة ، لتمارس استقلالها الخارجي في الشئون الدولية واصبحت دولا تامة السيادة تربطها ببريطانيا علاقة المصلحة المشتركة او الكومنولث ، التي تقوم على اساس المساواة القانونية .

ورغم ان سياسة الاستقلال الذاتي او الحكم الذاتي كما راينا في بداية هذا المبحث هو نتاج المدرسة الاستعمارية الانجليزية تنظيما وتطبيقا ، الا ان عديدا من الدول الاستعمارية قد حذت حذو المملكة المتحدة في تطبيق هذا النظام ، فقد منحت الولايات المتحدة الامريكية « بورتريكو » ـ التي كانت مستعمرة اسبانية تنازلت اسبانيا عنها للولايات نظام الاستقلال الذاتي وذلك في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ بموجب الدستور الحالي الصادر عن الكونجرس الامريكي بعد استفتاء اهالي بورتريكو ، وقد نص الدستور على ان تشكل حكومة ذاتية ، وتكون السلطة التنفيذية في ايدي الحاكم العام الذي ينتخب انتخابا حرا مباشرا من الشعب لمدة أربع سنوات ، وتشكل السلطة التشريعية من مجلسين احدهما للشيوخ والاخر للنواب ، ويقوم مجلس السكرتيرين بمعاونة الحاكم العام ، وهو جهاز استشاري ، واحتفظت الولايات المتحدة بحق تعيين قاض ونائب عام الى جانب القضاء المحلي ، وقد علق الرئيس السابق « ايزنهاور » في رسالته الى الامم المتحدة استقلال بورتريكو على رغبة السلطة التشريعية بها حيث اوصي بمنحها الاستقلال بمجرد ان تعرب السلطة التشريعية عن رغبتها فيه .

كذلك حذت هولندا وفرنسا حذو المملكة المتحدة في تطبيق سياسة الاستقلال الذاتي والكومنولث ، فقد منحت الاولى الاستقلال لاندونيسيا في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ بموجب ميثاق نقل السيادة الذي وقع في « لاهاي » ونص الميثاق على انشاء اتحاد على نمط الكومنولث البريطاني بين هولندا واندونيسيا ينظم التعاون المشترك بين الدولتين وبالذات في العلاقات الخارجية والدفاع ، والمساواة التامة والاستقلال هما الاساس القانوني لهذا الاتحاد الذي انتهى بارادة الطرفين في اغسطس عام ١٩٥٤ .

وفي عام ١٩٥٠و ١٩٥٠ منحت هولندا اقليمي « سورنيام » او « جيانا الهولاندية » و الأنتيل » في امريكا الجنوبية استقلالا ذاتيا في شئونها

الداخلية ، وقد انشأ الميثاق الصادر فى ٣ يونيو ١٩٥٤ اتحادا فيدراليا ، بحيث يدير كل اقليم شئونه الداخلية وله جمعيته النيابية المحلية فى حين تتولى الاجهزة المركزية المسائل المشتركة .

الحكم الذاتي فى اطار الاستعمار الفرنسى :

اعتمدت المدرسة الاستعمارية الفرنسية سياسة الادماج ازاء المستعمرات ، وتستند هذه السياسة كما سبق ان اشرنا الي فكرة استعمارية مؤداها بأن المستعمرات ما هى الا امتداد للدولة المستعمرة على المستعمرات . يضاف الى هذا اعتقاد المدرسة الاستعمارية الفرنسية فى تفوق الثقافة الفرنسية وانها هدية كبرى الى المستعمرات تستهدف تحويل ملايين من الافريقيين الى الثقافة الفرنسية ، ونظرا للصعوبات التى واجهتها فرنسا بصدد تطبيق هذه السياسة الاستعمارية اضطرت فى وقت متأخر الى تطبيق سياسة الاستقلال الذاتي فى اطار الاتحاد مع فرنسا او فى اطار المجموعة الفرنسية ، وقد حصلت كل من كمبوديا و لاوس و فيتنام على الاستقلال الذاتي فى اطار الاتحاد الفرنسى ، وكذلك توجو والكاميرون ، الأولى ٢٤ أغسطس عام ١٩٥٦ ، والثانية ابريل عام ١٩٥٧ .

وكذلك منحت تونس استقلالا ذاتيا داخليا بمقتضى الاتفاقية التى عقدت بينها وبين فرنسا فى ٣ يونيو عام ١٩٥٥ مع انشاء اتحاد بينها وبين فرنسا ينظم روابط التعاون بين البلدين ، وبقى تمثيل تونس فى المجال الدولى منوطا بالحكومة الفرنسية مع احتشاده الحكومة التونسية ، وتقوم الأخيرة بتنفيذ هذه المعاهدة .

وقد احتفظت فرنسا بموجب هذه الاتفاقية بالاشراف على شئون الدفاع ، وأى تغير يلحق بشئون الدفاع والامن او القوانين المنظمة لهما لا يتم الا باتفاق مشترك بين الجانبين كذلك احتفظت فرنسا بحق تعيين مندوب سامى يمارس كافة الصلاحيات الممنوحة للحكومة الفرنسية بموجب هذه المعاهدة ، ويعتبر هذا الأخير وسيط فى العلاقات بين البلدين فى جميع المسائل المشتركة ويتولى كذلك حماية مصالح الرعايا الفرنسيين فى تونس ، كما تلتزم تونس بتعيين موظفا مقيما فى باريس لتنسيق المصالح التونسية فى فرنسا .

وقد انشىء مجلس تحكيم تونسى فرنسى من ٦ أعضاء ٣ فرنسيين و٣ تونسيين ، وذلك للنظر فى الخلافات بين البلدين حول تفسير بنود الاتفاق ، وتعتبر قراراته ملزمة للطرفين وله سلطة وقف تنفيذ أى تصرف سواء كان تشريعيا أو تنفيذيا أو قضائيا ، ويعين أعضاء المجلس بعد موافقة الحكومة الأخرى ويتناوب رئاسة المجلس رئيس ونائب له ، يقوم الاعضاء بانتخابهما احدهما فرنسى والآخر تونسى ويتناوبان منصبى الرئيس ونائب الرئيس

وقد استند تنظيم سياسة الاستقلال الذاتي الممنوح لتونس على معــاهدة الحماية المعقــودة في ١٢ مــايو ١٩٨٢ الأمــر الذى دعا فــــرنسا ازاء تغير الظروف وتطور الحركة الوطنية التونسية الى اعترافها بــاستقلال تــونس كدولة مستقلة ذات سيادة وذلك بموجب بروتوكول ٢٠ مارس ١٩٥٦ وتعهدت فرنسا بتعديل احكام اتفاقية ٣ يونيو عام ١٩٥٥ والتي تتعارض مع الوضع الجديد لتونس كدولة ذات سيادة .

واقرت فرنسا حق تونس في ادارة علاقاتها الخارجية والامــن والدفــاع وانشاء جيش وطني ، مع ضرورة الابقاء على ارتبــاط البلدين في مجــالات التعاون المشترك بالذات في الدفاع والعلاقات الخارجية غير ان ذلك يتــم بين دولتي كاملتي السيادة .(٧)

وفي ٢٥ مارس ١٩٥٦ قامت الجمعية التأسيسية التونسية بوضع دستور جديد للبلاد ، وفاز الحزب الدستورى الجديد بكل المقاعد وعددها ٩٨ مقعــدا وتألف مجلس للوزراء برئاسة « الحبيب بورقيبة » ورغم ذلك نفــى المندوب السامي الفرنسي مسئولا عن شــئون الامــن حتــى يونو عام ١٩٥٧ ، حيث قررت الجمعية التأسيسية بالاجماع في جلسة خاصة عزل المندوب الســامى واعلان الجمهورية التونسية وتعيين « بورقيبة » رئيسا لها .

ومن احدث المستعمرات التــــى حصــــلت على حــــكمها الذاتــــــى ، جزيرة « جرينلاند »التي ظلت اكبر مستعمرة دنماركية من عام ١٧٢١ حتى الحرب العالمية الثانية ، وعبر فترة طويلة من النضالات التي خاضها شــعب الجزيرة من أجل الحكم الذاتي ، حصــلت الجــزيرة على مــطلبها عقـــب الاستفتاء الذى اجرى في يناير ١٩٧٩ ، وطبق فيها الحكم الذاتي من مــايو ١٩٧٩ ، وطبقا لهذا النظام يقوم شــعب الجــزيرة بتقــرير مســائل الادارة المحلية ونظام الضرائب وتشريعات العمل والتعليم والثقافة يقرها البــرلمان الجريسنلاندى بينما تحتفــظ الملكة الدنمــركية بــاختصاصات الســياسة الخارجية والدفاع والمسائل المالية والاشراف .

من العرض التاريخي السابق لســياسة الاســتقلال الذاتــى وتــطبيقها التاريخية ، يستطيع ان نستخلص بعض الملامح العامة لهــذا النمــط مــن انماط تطبيقات الحكم الذاتي في سياق السياسة الاســتعمارية ، فحيث كان الهدف من وراء تطبيق سياسة الاستقلال الذاتي هو صياغة جــديدة لعــلاقة المستعمرات بالدول المستعمرة بعــد فشــل ســياسة الأخضــــاع والمركزية المباشرة ، او بمعنى اخر ابقاء المستعمرات في حــالة التبعية ولكن في اطــار جديد ، نجد ان تطبيق الحكم الذاتي قــد افضى في مضــمار التــطور العــام للظروف السياسة والدولية وباطراد نمو حــركات التحــرير الى الاســتقلال السياسي .

كما اننا نجد ان تطبيقات الحكم الذاتي في هذا السياق قد اعتمدت بصورة اساسية على النظام النيابي في المستعمرات المستمد من التقاليد البريطانية ، حيث ان الحكم الذاتي يمنح بمقتضى قانون صادر من البرلمان البريطاني ويحدد المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الاقليم الممنوح حكما ذاتيا وكذلك تحديد الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها هذه المؤسسات .

غير ان القاسم المشترك بين تطبيقات الحكم الذاتي يتمثل بشكل اساسي في انشاء جمعيات محلية تشريعية تمارس سلطة التشريع في الاقليم وكذلك جمعية تنفيذية « مجلس وزراء » يمارس السلطة التنفيذية في الاقليم ، وفي مرحلة أولى لهذه التطبيقات ، كانت التشريعات البريطانية الصادرة من البرلمان البريطاني تؤخذ بعين الاعتبار ، أي لا يستطيع المشرع المحلي تجاهلها الا أن الأمر في مرحلة لاحقة قد انتهى الى عدم التزام الدول الممنوحة حكما ذاتيا بتطبيق التشريعات البريطانية .

وقد حددت السياسة الاستعمارية نطاق ممارسة سلطة الحكم الذاتي بالشئون الداخلية ، وبالتدريج حصلت الدول والأقاليم الممنوحة حكما ذاتيا على حق ممارسة سيادتها الخارجية كحق عقد المعاهدات وتبادل التمثيل الدبلوماسي وكافة الصلاحيات التي تمارسها الدول كاملة الاستقلال .

ويستخلص من الخبرة التاريخية لتطبيقات الحكم الذاتي في اطار السياسات الكولونيالية ، انه لم يطبق بصيغة واحدة في كل المستعمرات التي منحت هذا النظام ففي حين حصلت بعض المستعمرات على « حكم ذاتي كامل » تمارس بمقتضاه السلطة التنفيذية والتشريعية مظاهر السيادة الداخلية كاملة ، كما هو الحال في كندا واستراليا وتونس ، حصلت بعض المستعمرات الأخرى على ما اسمى « الحكم الذاتي الجزئي او المحدود وبمقتضى هذا النظام تنشأ في المستعمرة حكومة ذاتية يناط بها اختصاصات داخلية محدودة أي لا تمتد سلطتها الى كافة الشئون الداخلية ، فممارسة السلطة في الحكم الذاتي الجزئي تكون مزدوجة حيث تقسم الشئون الداخلية بين الحكومة الذاتية للاقليم والحاكم العام المعين من قبل الدولة المستعمرة ومن ثم فالوزارة المحلية الموكل اليها اختصاصات داخلية محددة ، هي وزارة نصف مسئولة امام الجمعية النيابية في الاقليم ، وقد طبق هذا النظام في كل من مالطة وروديسيا الجنوبية والهند وسيلان وبورما ونيوفوندلاند في اطار الامبراطورية البريطانية .

كذلك نجد في اطار تطبيقات السياسة الاستعمارية الفرنسية ، للحكم الذاتي ، صيغة اخرى عرفت باسم الاستقلال الذاتي الاداري .

وقد ظهر الاتجاه نحو الاستقلال الذاتى الادارى خلال القرن التاسع عشر ، وشمل المستعمرات الفرنسية فى اطار الاتحاد الفرنسى والجماعة الفرنسية .

ومضمون الحكم الذاتى الادارى يتلخص فى ان المستعمرة لا تتمتع بحكومة ذاتية وتبقى مجرد ملحقات للدولة المستعمرة ، وتدار المستعمرة عن طريق المندوبين الفنيين من قبل السلطات المركزية فى الدولة الاستعمارية ويتميز هذا النظام عن نظام الادارة المركزية المباشرة بوجود جمعيات تشريعية محلية ، يقتصر دورها على مهام التشريع ، وقد طبق هذا النظام فى اطار الامبراطورية البريطانية على ما يعرف « بمستعمرات التاج » حتى الغاء هذه الأخيرة فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٤ وحل محله نظام الحكم الذاتى .

وتأسيسا على ما تقدم ، يمكن القول ان السياسة الاستعمارية سواء كانت فى اطار المملكة المتحدة أو فرنسا أو هولندا ، لم تكن تستهدف بطبيعة الحال من خلال تطبيق سياسة الاستقلال الذاتى الى استقلال مستعمراتها عنها ، وانما استهدفت بشكل اساسى منح هذه المستعمرات استقلالية فى تصريف شئونها المحلية الداخلية فى اطار الارتباط بالدولة المستعمرة ، غير ان مجمل التطورات السياسية سواء داخل المستعمرات أو فى البيئة الدولية ، ونعنى بذلك نمو النزعة الاستقلالية واطراد نمو حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وتغير موازين القوى الدولية لصالح قوى التحرر الوطنى بالذات بعد الحرب العالمية الثانية ، وكذلك انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، كل هذه العوامل مجتمعة عززت من نزوع المستعمرات نحو الاستقلال وتجاوز الاطار الذى رسمته السياسات الاستعمارية لممارسة الحكم الذاتى ، واجبرت الدول الاستعمارية على التراجع لصالح استقلال هذه الدول .

ويؤكد الاطار الذى رسمته الدول الاستعمارية لممارسة الحكم الذاتى فى مستعمراتها ونعنى به ممارسة الشئون الداخلية المحلية دون الاستقلال السياسى الكامل ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : تتعلق بأن الحكم الذاتى الذى يمنح لها يتم بمقتضى قانون صادر عن الهيئة التشريعية فى الدولة المستعمرة ، وهو أمر يفترض بداهة اعتبار علاقة المستعمرة بالدول المستعمرة مسألة داخلية تنظم عن طريق الهيئة التشريعية لهذه الأخيرة ، كما كان الحال بالنسبة لكندا وبورتريكو » وغيرهما .

الثانية : ان الهيئات التشريعية والتنفيذية التى تنشأ بمقتضى الحكم الذاتى ، كانت تستلهم التراث والتقاليد السياسية المعمول بها فى الدول المستعمرة ، حيث انشئت هذه الهيئات ، على غرار الهيئات التشريعية

والتنفيذية فى دولة الأصل ، كما هو الحال فى كندا حيث انشىء مجلس للنواب يشابه فى تكوينه مجلس النواب وآخر للشيوخ على غرار الهيئة التشريعية فى الولايات المتحدة وكذلك ايضا مجلس السكرتيرين الذى يعاون الحاكم العام المنتخب انتخابا حرا مباشرا لمدة اربع سنوات وهو نظام مشابه لتنظيم السلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك كان الحال ايضا بالنسبة لتونس حيث انشئت بها جمعية تأسيسية استلهاما للتقاليد الديموقراطية الفرنسية .

الحكم الذاتى فى اطار معالجة مشكلات الأقليات القومية او الاثنولوجية :

يبرز الحكم الذاتى فى هذا السياق فى المجتمعات ، التى سمحت ظروفها التاريخية والاجتماعية أو حتى الجغرافية منها بوجود اقليات قومية أو اثنولوجية احتفظت عبر تاريخ طويل بخصائصها القومية والثقافية والسلالية ، وأصبحت نتيجة تلك متمايزة عن بقية المجتمع قوميا وثقافيا ، وقد حالت هذه الظروف دون انصهار هذه الأقليات وذوبانها فى الثقافة السائدة ، ومن ثم اصبحت تمثل أقلية قومية لها وجودها المتميز ومطالبها المتميزة وتتباين هذه الظروف وتتنوع بتنوع المجتمعات ، فمن الناحية الجغرافية قد توجد مثل هذه الأقليات فى مناطق متطرفة فى بعدها عن المراكز الحضرية فى الجبال أو الأدغال ، ومن ثم يصعب الاتصال بها ، وتكون عرضه لثقافات اخرى غير الثقافة السائدة لموقعها قرب التقاء حضارات مختلفة(٩) ، ومن الناحية التاريخية والسياسية قد تتعرض مثل هذه الأقليات لتمايز وتفريق فى الحقوق المدنية والسياسية من جانب السلطة القائمة فى الاقليم نتيجة افتقاد هذه السلطة لرؤية صحيحة لمعالجة شكل الأقليات القومية بطريقة ديموقراطية سلمية ، أو ان تلجأ السلطة القائمة فى الأقاليم فى تعاملها مع هذه الأقليات الى محاولة فرض « تذويب » قسرى لهذه الأقليات فى المجتمع الأكبر ، الأمر الذى يترتب عليه ردود فعل قوية من جانبها للحفاظ على بنائها الداخلى المتميز .

والاستقلال الذاتى فى هذه الحالة يمثل احد اشكال التعبير السياسى القومى للأقليات ، اذ تكتفى بعض الأقليات بالمطالبة بصيغة للحكم الذاتى تمكنها من تنمية تراثها الحضارى والثقافى وادارة شئونها الداخلية بنفسها ولا ترفع لواء المطالبة بالانفصال عن الوطن الأم(١٠) ، والحكم الذاتى فى حالة تطبيقه يتمثل فى وجود سلطة محلية فى اطار السلطة المركزية ويقترب مفهومه من مفهوم اللامركزية الادارية والاختلاف بينهما يكمن فى الظروف التى صاحبت تطبيق كل منهما والهدف الذى يستهدفه ، ففى حين ان الحكم

الذاتي يمنح لأقلية قومية بهدف تنمية تراثها الحضارى والثقاف والمحافظة على خصائصها القومية ، تمنح اللامركزية الادارية لجميع المقاطعات أو الأقاليم التي تتكون منها الدولة بهدف تخفيف اعباء السلطة المركزية من ناحية واستنادا الى قدرة القيادات المحلية على تلمس ظروف الواقع المحلى والتعامل معه تقربا منه واحتكاكا به .

وتتفاوت اشكال التعبير السياسي عن امانى الأقليات المشروعية من مجتمع لآخر ، استنادا الى طبيعة الوضع القائم بالنسبة لهذه الأقليات القومية ، ومدى تبلور وعيها بذاتها وقوميتها وخصائصها ، ونوعية علاقتها بالقومية السائدة ، كذلك طبيعة المناخ السياسى والاجتماعى والايديولوجى السائد ، طبقا لهذه الظروف تتفاوت هذه الأشكال من المطالبة بالتغير السياسي أو الانفصال فى دولة مستقلة أو المطالبة بالاستقلال الذاتى أو المساواة المدنية والسياسية كحركة الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية .

غير ان العامل الحاسم فى تقديرنا والمحدد للأساليب والوسائل التى تفرض شرعية مطلب الأقليات القومية فى الحكم الذاتى أو حتى تقرير المصير ، هو طبيعة المنظور الأيديولوجى الذى تتعامل من خلاله السلطة مع هذه المطالب ، ففى حين ان الحكم الذاتي فى بعض الدول الاتحادية قد استند فى تطبيقه ومنحه للمقاطعات والجمهوريات التى يتشكل منها الاتحاد الى رؤية ايديولوجية تؤكد المساواة بين القوميات المختلفة وترفض بداية التمايز القومى ، وتؤمن بحل مشاكل الأقليات القوميات بالطرق السلمية الديموقراطية ، بل ويمثل تراثا فلسفيا وعقائديا كما هو الحال مثلا فى اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية ، حيث نجد ان الاتحاد يتكون من ست جمهوريات هى جمهورية « البوسنه والهرسك ، والجبل الأسود ـ وتعدونيا وكرواتيا وسلوفنيا ، والدستور اليوغوسلافى الحالى يصف جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية بأنها فيدرالية تتكون من ست جمهوريات .

وتتولى السلطات الاتحادية المهام التى تتعلق بالمصالح المشتركة على المستوى الفيدرالى ، كالأمن والدفاع والمركز الدولى والعلاقات الخارجية وكفالة نظام الحكم الذاتى والادارة الذاتية وتنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتولى الجمهوريات فيما عدا هذه المهام المشتركة وضع تشريعاتها ونظمها بل قد اجيز لبعضها ابرام اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى . وتمثل الجمهوريات على قدم المساواة فى مجلس الرياسة الاتحادى ولكل منها وزارتها ومجلسها التشريعى والقضائى .(١٦)

والحكم الذاتي فى اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية ليس حلا لمشكلات القوميات حيث لا توجد بكل جمهورية قومية مستقلة وانما يمثل تنظيما اجتماعيا سياسيا تتدرج مستوياته من الكوميون وهو ادنى وحدة فى نظام

الحكم الذاتي والاقليم أو المقاطعة وهو مستوى ثـان للحـكم الذاتـي ، والجمهوريات مستوى ثالث والاتحاد مستوى رابع ، وبعبارة اخرى تتـدرج مستويات التنظيم الذاتي افقيا على صعيد الجمهوريات ورأسيا على صـعيد الوحدات الانتاجية ، وقد بـدأت هـذه التجـربة في يوليو مـن عام ١٩٥٠ . ومشكلات الحكم الذاتي في هذا النظام تتمثل بشكل اساسي في المواءمـة بين اعتبـــارات المركزية والفيدرالية وبين اللامـــــركزية والادارة الذاتية الاجتماعية .[١٢]

كذلك نجد انه من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي ثمـة ٢٠ جمهـورية ذات حكم ذاتي و٨ مقاطعات قومية ذات حكم ذاتي وعشر دوائر قـومية ذات حكم ذاتي في اطار اتحاد الجمهـوريات السـوفيتية ، والحـكم الذاتـي هنا مستمد من تطبيق حق تقرير المصير القومي[١٣]

على خلاف هذا التـطبيق الاختياري مـن منظـــور ايديولوجـــي يتبنى الأساليب الديموقراطية لمعـالجة مسـائل القـوميات والمشـكلة الاثنولوجية وتنوع الظروف المحلية ، نجـد ان منح الحـكم الذاتـي للأقليات القـــومية والاثنولوجية لاينحو هذا المنحـى الاختياري وتختلف الظـروف المصـاحبة لتطبيقه ، والاعتبارات التي تفرضه كصيغة لمعالجة مثل هذه المشـكلات ، في مجتمعات اخرى .

ويطرح الحكم الذاتي في مثل هذه الحالات خلال مراحل تتفاوت في ظروفها التاريخية والسياسية عبر دورات صراعية بين الأقليات القـومية والسـلطة المركزية القائمة في الاقليم ، فبداية يعتبـر الاحســاس بـالانتماء القـومي والاثنولوجي وخصوصية التكوين الثقافي والاجتماعي عن القومية السائدة ، مرحلة اولى في بلورة وعي هذه الأقليات ، كذلك يدخـل ضـمن هـذه المرحلة استشعار هذه الأقليات القومية لخطر الذوبان والانصهار والتحلل في اطــار القومية السائدة ، ومن ثم يتبلور لديه احساس بالتمايز القـومي والثقـافي ويعتبر تمهيدا لبداية تبلور امانيها السياسية .

ويعقب ذلك محاولة هذه الأقليات لبلورة هذا الاحساس بالتمايز القـومي والانتماء الى مطلب سياسي وتعبير سياسي تعبر عنه من خلال تنظيم سياسي أو حزبي يرفع لواء المطالبة بتحقيق هذا المطلب ، فاذا اصطدم هـذا المطلب بسلطة مركزية قومية ضيقة الأفق لاتمتلك منظورا ورؤية واضحة للتعامل مع مثل هذه المطالب وواجهتها بالعنف والاكراه ، تتولد ردود فعـل قـوية تفتـح ساحة الصراع بين هذه الأقليات القومية من ناحية وبين السلطة المركزية من ناحية اخرى .

ويتوقف طرح صيغة الحكم الذاتي في هذه الحالة على حسابات القـوة في أوضاع هذه الأقليات وحجمها الديموجرافي ومدى تركزها الجغرافي ومصادر الثروة الاقتصادية التي تملكها ، ووعيهـا القـومي ، وتمـاسك قيادتهـا السياسية الحزبية بل وحتى قوتها العسكرية في مـواجهة السـلطة المركزية وعلاقاتها الدولية ، ومدى مشروعية أمانيها القومية ومـاتستحوز عليه مـن تأييد على الصعيد العالمي ، وكذلك فعالية التعبـئة القـومية لاعضـاء هـذه الأقليات وانخراطهم في صفوف التنظيم السياسي المعبر عن أمانيهم ، ومدى تصاعد الانتماءات القومية على حساب الانتماءات العشائرية والقبلية ، كل هذه الاعتبارات تدخل في هذا الاطـار كمحـددات داخلية وخـارجية لطـرح امكانية الحكم الذاتي ، امـكانية أن تحتفـظ هـذه الأقليات بخصـائصها القومية والثقافية وتتولى تنمية تراثها الحضاري في اطار سلطة محلية تلتزم في ممارستها بمراعاة القواعد العامة السـارية في الدولة المركزية ككل متمثلة القوانين الاساسية المطبقة فيها .

وعلى صعيد العالم العـربي ، يلاحـظ أن مشـكلة الاقليات القـومية والاثنولوجية ، قد تفجرت في النصف الثاني مـن القـرن العشرين ويرجـع بعض الباحثين انفجار مشكلة الأقليات القومية في العـالم العـربي في هـذا الوقت بالذات الى عدة عوامل أساسية من بينها أن العالم العربي قبل هـذا التاريخ وطوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ويمثلان عصر القـوميات كان خاضعا للامبراطوريات الاستعمارية العثمانية والانجليزية والفـرنسية يستوى في ذلك الأغلبية والأقلية ، وينتج عن ذلك ضمور الخصوصية القومية وعدم تفجر الاحساس بالانتماء القومي لهذه الأقليات [١٤]

من ناحية أخرى أتاح هذا الوضع التاريخي للاقليات امكانية الاحتفـاظ بكيانها الداخلي وهياكلها الاجتماعية الأثنية والثقافية ، كذلك أفسـح هـذا الوضع الطريق أمام القيادات القبلية والعشائرية لممـارسة قـدر مـا مـن التسيير الذاتي لشئون هذه الأقليات وأن تحظى هذه القيادات بنفـوذ وثقـل كبيرين في هذا الاطار .

يدخل ضمن هذه العوامل أيضا أن تعامل هذه الأقليات مع العرب قد أخذ طابعا تبادليا مصلحيا ، ومن ثم أصبحت محصـلة هـذا التفـاعل في اطـار المنفعة المتبادلة سطحيا ولم ينتج عنها تفـاعل اجتمـاعي وسـياسي وثقـافي ايجابي يكسر حاجز عزلتها ويبدد مخاوفها ويدمج مطالبها ضـمن بـرنامج ديموقراطي واسع ويتسم ببعد النظر لتفادي نمـو أسـوار العـزلة وتفجـر نتائجها في المستقبل .

ومن أبرز الأقليات القومية التي حصلت على حكمها الذاتي في اطار الدولة المركزية الاقليات الجنوبية في السودان والأقلية الكردية في شمال العـراق ،

الأولى حصلت على حكمها الذاتي بعد ثلاثة عشر عاما من الحرب الأهلية بين الشماليين والجنوبيين والثانية بعد مايزيد على عقد من الصراع بين الأكراد والسلطة المركزية فى العراق .

وقد ساهمت عوامل عديدة منها ماهو داخلى وماهو خارجي فى الوصول بأوضاع هذه الأقليات إلى هذه الدرجة من التأزم فى علاقتها بالسلطة المركزية القائمة ، على الصعيد الداخلى نجد الطبيعة الاجتماعية للسلطة القائمة وهو الأساس الذى تنطلق منه معالجتها لاوضاع الأقليات القومية ، اذ اتسمت معالجتها بطابع غير ديموقراطى واكراهى ، كذلك عانت هذه الأقليات من اهمال السلطات المركزية لاوضاعها الاجتماعية ومرافقها ، وتميز منحاها تجاه أوضاع الأقليات بالتفريق فى المساواة المدنية والسياسية ، كذلك يدخل ضمن هذه العوامل السمات المشتركة لهذه الأقليات ، وحجمها الديموجرافى وتركيزها الجغرافى فى مناطق تقترب من الجبال والادغال الأمر الذى رتب صعوبة الانفصال والتواصل مع بقية المجتمع وانخفاض مستوى الخدمات هذا اضافة الى تمايزها القومى والسلامى والثقافى وتصاعد هذا الاحساس الى درجات عالية من الوعى القومى فى اطار تنظميات سياسية تتبنى أمانيها السياسية . الخ هذه المحددات الداخلية لأوضاع هذه الأقليات القومية والانثولوجية وطبيعة العلاقات التى تترتب بناء على ذلك مع السلطة المركزية . ومن بين العوامل الخارجية التى تدخل أيضا فى تشكيل أوضاع هذه الأقليات القوى الاستعمارية عن طريق احتضانها لبعض الأقليات وتنمية احساسها بالعزلة عن أبناء الاقليم وتغذيتها بثقافات تكرس العزلة عن الثقافة القومية السائدة والأمثلة هنا عديدة فعلاقة الفرنسيين بالموارنة والانجليز بالدروز نموذج واضح لهذا الاتجاه .

غير ان العامل الحاسم فى تحديد أوضاع هذه الأقليات هو الاعتبارات الداخلية فالظروف الخارجية والقوى الاستعمارية ماكان لسعاها أن ينجح لولا وجود أرضية مهيأة فعليا لاحداث هذا الاستقطاب الداخلى .

وقد منحت الأقلية الجنوبية فى السودان حكما ذاتيا ، بمقتضى قانون الحكم الذاتى للاقليم الجنوبى لعام ١٩٧٢ ، تنشأ بمقتضاه حكومة اقليمية تضم ١٢ وزيرا ومجلسا شعبيا اقليميا يضم ٦٠ عضوا من مديريات الجنوب الثلاث وتمثل الحكومة الاقليمية السلطة التنفيذية على مستوى الاقليم الجنوبى بينما يمثل المجلس الشعبى السلطة التشريعية على مستوى الاقليم .[١٥]

وتمارس السلطتان التنفيذية والتشريعية مهام ادارة شئون الاقليم ومرافقة باستثناء مايتعلق منها بالامن والدفاع والقوات المسلحة والعلاقات الخارجية اى السلطات السيادية التى تمارسها الحكومة المركزية .

الحكم الذاتى للاكراد فى شمال العراق :

لم يكن منح الحكم الذاتى للاكراد ، استثناء من الشروط التاريخية والسياسية والاجتماعية العامة التى تحكم بدرجات متفاوتة طرح صيغة الحكم الذاتى فى اطار معالجة مشاكل الأقليات القومية ، وهى الشروط التى اشرنا اليها آنفا ، كذلك أيضا لم يكن مطلب الأكراد فى الحكم الذاتى وليد ستينات أو سبعينات هذا القرن إذ تعود جذور هذا المطلب للحركة القومية الكردية الى مابعد الحرب العالمية الأولى حين طالب الأرمن الحلفاء بتحقيق مطالبهم القومية وذلك بانشاء دولة أرمنية تمتد من ساحل بحر قزوين الى ساحل البحر الأسود ، فقد خشى الأكراد حينئذ ونتيجة لوجود أكثرية من الاكراد فى هذه المنطقة ــ الوقوع تحت سيطرة الأرمن ، ومن ثم طالبوا الحلفاء بمنحهم حكما ذاتيا . (١٥)

وقد تضمنت معاهدة « سيفر » التى فرضها الحلفاء على تركيا فى ١٠ اغسطس ١٩٢٠ استجابة لهذا المطلب حيث نصت على تشكيل لجنة من أعضاء ممثلين لحكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا خلال ستة شهور من بدء تطبيقها تكون مهمتها وضع مشروع الحكم الذاتى للمناطق التى تقطنها اغلبية كردية ، وقد أدت التطورات التى حدثت فى تركيا بوصول « كمال اتاتورك » الى الحكم للتخلص من المعاهدة ووأد مشروع الحكم الذاتى للأكراد . (١٦)

وقد لازم هذا التطور فى الحركة القومية الكردية سواء فى تركيب القاعدة الاجتماعية أو تطور منظورها الفكرى تطورا آخر موازيا على صعيد الحركة السياسية والتنظيمية هو الجمعيات الكردية التى أخذت على عاتقها نشر الوعى القومى فى صفوف الشعب الكردى متأثرة فى ذلك بروح هذه الفترة ، فمن جمعية « التعالى والترقى » ١٩٠٨ الى جمعية « الأمل » ١٩١٠ وجمعية العزم القوى وجمعية « نشر المعارف الكردية » وانتظمت الحركة القومية الكردية منذ ذلك التاريخ فى تكتلات وأحزاب جديدة وذلك حتى خريف عام ١٩٤٥ حيث تشكلت جبهة تحرير الأكراد (روزكارى كورد) التى أسهم الحزب الشيوعى الكردى « شورش » فى تشكيلها وتضمن برنامج الجبهة تحرير وتوحيد « كردستان » الكبرى وحق تقرير المصير وان يكون الاستقلال الذاتى الادارى لكردستان العراقية خطوة نحو هذا الحق .

وعبر هذا التطور الذي لحق بالحركة القومية الكردية سواء على الصعيد الاجتماعي الطبقي أو على صعيد الفكر القومي الذي تم تخصيبه بالاكتفاء بالفكر الاشتراكي أو على صعيد العمل السياسي الحزبي تبلور الوعي القومي الكردي حول هدف الحكم الذاتي وتقرير المصير .

غير ان التقاء هذه المطالب القومية الكردية على صعيد الواقع بقيادات اجتماعية وطبقية ، لاتمتلك منظورا متماسكا وديموقراطيا للتعامل مع الأقلية الكردية ، ومحاولاتها للخروج من دائرة سياسات الادماج التي تتعرض لها سواء في تركيا أو العراق أو ايران ، ترتب عليه دخول الأكراد في اقتتال مرير ضد السلطة المركزية الرامية لفرض مطالبها ، وهو الاقتتال الذي استمر طوال مايقرب من عقد كامل ، انتهى بصدور قانون الحكم الذاتي لمنطقة « كردستان » رقم ٣٣ لعام ١٩٧٤ في ١١ مارس ، ونتعرض فيما يلي لجوانب الحكم الذاتي المطلق في منطقة « كردستان » طبقا للقانون ، وهي جوانب ثلاثة رئيسية به أسس الحكم الذاتي ، وهيئاته ، وعلاقة هذه الهيئات بالسلطة المركزية . (١٨)

أولا : أسس الحكم الذاتي :

يستند الحكم الذاتي للأكراد في العراق على وجود سلطة محلية في اطار الدولة العراقية وتمارس هذه السلطة المحلية اختصاصاتها في الاقليم انطلاقا من خصوصية الروابط الثقافية والتاريخية التي تربط الاكراد في مجموعهم ، والحكم الذاتي هنا ضرورة موضوعية بحكم الجوانب التاريخية والسياسية لمشكلة الأقلية الكردية في العراق تحتم وجود هذه الصيغة التي تعتبر صورة متقدمة من صور اللامركزية على الصعيد الاداري والثقافي وقد نص قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤ على أن منطقة « كردستان » تشكل وحدة قومية وان تكون اللغة الكردية لغة التعليم للأكراد في هذه المنطقة .

وحدد القانون أساليب استقلال هذه المنطقة حاليا لأنه شرط لتحقيق الاشباعات المحلية الخاصة بالاكراد في المنطقة وحدة مالية مستقلة لها ميزانيتها الخاصة ضمن الميزانية العامة للدولة .

وتعتبر صيغة الحكم الذاتي المطبقة في العراق صياغة جديدة لعلاقة الأكراد بالدولة العراقية وتقنينا لجوانب هذه العلاقات التشريعية والتنفيذية والمالية والسياسية .

ثانيا : هيئات الحكم الذاتي :

كفل القانون لمنطقة « كردستان » وجود سلطة تشريعية وهو المجلس التشريعي تتكون من ثمانين عضوا ينتخبون عن طريق الاقتراع الحر المباشر

(م١ من قانون المجلس التشريعى) غير أن القانون قد أجاز أختيار أعضاء المجلس التشريعى الأول بغير طريق الانتخاب ويقوم المجلس التشريعى بطريق الاقتراع السرى ، باختيار رئيس ونائب للرئيس وامين للسر من بين أعضائه ، ولايجوز الجمع بين عضوية المجلس التشريعى وعضوية مجالس الشركات التجارية والمؤسسات العامة أو تولى الوظائف العامة .

وقد كفل القانون من ناحية أخرى حصانة برلمانية لاعضاء المجلس التشريعى ، حيث نص على أنه لايجوز مساءلتهم عما يبدون من أراء أثناء ممارسة مهامهم ، واتخاذ اجراءات جنائية ضد أى من الأعضاء الا باذن من المجلس .

ومدة انعقاد المجلس ٣ سنوات وجلساته علنية ويمارس المجلس اختصاصات تشريعية وأخرى مالية .

أ ـ الاختصاصات التشريعية :

١ ـ وضع النظام الداخلى للمجلس .

٢ ـ اتخاذ القرارات التشريعية التى تهتم :

ـ تطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والعمرانية والاقتصادية والمحلية .

ـ تطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية .

ـ الدوائر الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلى .

وذلك فى حدود السياسة العامة للدولة .

ب ـ اختصاصات مالية :

ـ اقتراح الميزانية الخاصة بالمنطقة .

ـ اقرار الحسابات الختامية وتقديمها للمجلس التشريعى للتصديق عليها .

ـ تعديل الميزانية الخاصة بالمنطقة على الا يتعارض ذلك مع القوانين وخطط التنمية فى الدولة .

كذلك تتمتع المنطقة بهيئة تنفيذية « المجلس التنفيذى » تتكون من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة ولا يزيد عن اثنى عشر ورئيس وأعضاء المجلس بدرجة وزير ويتبع المجلس الادارات التالية : ادارة التربية والتعليم العالى ، ادارة الأشغال والاسكان ادارة الزراعة والاصلاح الزراعى ، ادارة الشئون الداخلية (الشرطة والدفاع المدنى والأحوال المدنية) ادارة النقل والمواصلات ، ادارة الثقافة والشباب ، ادارة البلديات والمصايف ، ادارة الشئون الاجتماعية (الصحة والعمل والشئون

الاجتماعية) ادارة الشئون الاقتصادية والمالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية وادارة شئون الأوقاف .
ويتولى مسئولية هذه الادارات أعضاء من المجلس التنفيذى « امناء عامون »

اختصاصات المجلس التنفيذى :

ويمارس المجلس التنفيذى اختصاصات تشريعية وتنفيذية وادارية ، حيث يتولى المجلس اصدار القرارات الضرورية لتطبيق القرارات التشريعية الصادرة عن المجلس الشعبى ، ويضمن تنفيذ القوانين والأنظمة والالتزام بأحكام القضاء وحفظ الأمن والنظام وحماية المرافق الوطنية وتنفيذ ميزانية المنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة فى الدولة ، كذلك يقوم المجلس بتعيين موظفي الحكم الذاتى الذين لا يتطلب تعيينهم اصدار مراسيم جمهورية وتسرى عليهم القوانين المطبقة على موظف الجمهورية العراقية(١٨) .

العلاقة بين المجلس التشريعى والمجلس التنفيذى :

الأصل فى هذه العلاقة هو هيمنة المجلس التشريعى على المجلس التنفيذى ، حيث يعتبر الأول ممثل المنطقة وصاحب معظم السلطات بها . وتتجلى هذه العلاقة فى اشتراط أن يكون رئيس المجلس التنفيذى أحد أعضاء المجلس التشريعى ويقوم باختيار أعضاء المجلس التنفيذى من بين أعضاء المجلس ممن تتوافر فيهم شروط العضوية والتمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية .

كذلك يصدق المجلس التشريعى على مشروعات الخطط التفصيلية التى يقدمها المجلس التنفيذى فى مختلف النشاطات الاقتصادية والعمرانية والانمائية ، ويقوم الأخير برفع تقرير سنوى عن مجمل الأوضاع فى المنطقة الى المجلس التشريعى .

وتقنينا للعلاقة بين المجلسين ، كفل القانون حق أعضاء المجلس التشريعى فى محاسبة اعضاء المجلس التنفيذى فى الموضوعات التى تدخل فى اختصاصاتهم ، ومناقشاتهم ولربع اعضاء المجلس التشريعى حق تقديم طلب سحب الثقة من المجلس التنفيذى أو من أحد اعضائه ، وفى حالة سحبه يعفى المجلس أو أعضاؤه من مناصبهم

وبالرغم من ذلك احتفظ القانون للمجلس التنفيذى ببعض الاستقلالية تجاه المجلس التشريعى ، حيث أجاز لرئيس المجلس التنفيذى دعوة المجلس التشريعى للانعقاد فى دورة غير اعتيادية ، ويقتصر الاجتماع على النظر فى الموضوعات التى ترد فى دعوة الانعقاد .

وللمجلس التنفيذي حق اقتراح مشروعات القرارات ، ويقوم رئيسه باصدار القرارات التشريعية خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بها وله أن يطلب خلال هذه المدة من المجلس التشريعي اعادة النظر في مشروع القرار أو ادخال بعض التعديلات عليه فاذا اصر المجلس التشريعي على مشروع القرار بنفس الأغلبية التي سبق ان اقره بها اعتبر واجب الاصدار نهائيا .

علاقة هيئات الحكم الذاتي بالسلطة المركزية :

تعتبر منطقة الحكم الذاتي في هذا الاطار جزءا من اقليم الدولة ، تمارس صلاحياتها السيادية كاملة عليه دون تجاوز اختصاصات هيئات الحكم الذاتي ، وهذه الأخيرة تمارس اختصاصاتها المبينة في القانون والسالف الاشارة اليها ضمن الاطار العام للدولة ، وفي حدود القوانين والسياسات العامة المعمول بها ، ويقصد بالصلاحيات السيادية تلك المتعلقة بشئون الأمن والدفاع والقوات المسلحة والعلاقات الدولية والشئون الخارجية كعقد وابرام الاتفاقيات الدولية والمعاهدات ورسم السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .

ورغم هذا التحديد لعلاقة سلطة الحكم الذاتي بالسلطة المركزية والنطاق المكاني والاختصاص الذي تمارس فيه مهامها ، رغم ذلك فقد حدد القانون طبيعة العلاقات بينهما على الوجه الآتي :

علاقة رقابية :

تتلخص في مدى تمشي قرارات هيئات الحكم الذاتي مع القوانين العامة للدولة ، ويمارس هذه السلطة محكمة خاصة « تمييز الواحد » تشكل من رئيس وأربعة أعضاء ويختارون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ولوزير العدل العراقي حق الطعن في مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة المشار اليها لمخالفتها للدستور والأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوما من ابلاغه بها ، ويوقف العمل بالقرارات فور تقديم الطعن فيها ، وتقوم الهيئة بالبت في الطعن خلال ثلاثين يوما من تقديمه وقرارات هذه الهيئة نهائية ، وفي حالة اعتبار القرارات غير شرعية تعتبر لاغية جزئيا أو كليا وتلغى الآثار المترتبة عليها .

وبجانب هذه الرقابة المشروعية ، توجد رقابة ملائمة بمعنى انها تتركز على مدى ملاءمة تصرفات الحكام القانونية لمنطقة الحكم الذاتي .

ولرئيس الجمهورية العراقية حق اعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه ، ويعتبر المجلس منحلا ، ويستمر في تصريف الامور الجارية حتى تشكيل مجلس آخر جديد . وفي حالة عدم امتثال رئيس المجلس التشريعي لقرارات هيئة الرقابة يحق لرئيس الجمهورية أن يلغيه .

علاقة تنسيق وتفاعل :
وتستهدف هذه العلاقة التنسيق بين هيئات الحكم الذاتي والسلطة المركزية ، وذلك عن طريق ان تقوم الأخيرة بتعيين وزير دولة يتولى هذه المهمة ، مهمة التنسيق بين نشاطات الهيئات المحلية ونشاطات السلطة المركزية ، وله حق حضور جميع اجتماعات هذه الهيئات ، ويجوز للسلطة المركزية ان تختار ايا من الوزراء للقيام بنفس المهمة ، وقد اجاز القانون لرئيس المجلس التنفيذى حضور اجتماعات مجلس الوزراء .

هذه الصيغة التنظيمية والقانونية للحكم الذاتي للاكراد فى شمال العراق ، محصلة الظروف التاريخية والسياسية التى عاشتها الأقلية الكردية والنظام السياسي العراقي وتعكس بدرجة أو بأخرى علاقات القوى بين الأكراد كأقلية قومية والنظام العراقى كسلطة مركزية وقد تحددت شروط طرحها وملامحها بالظروف التاريخية والسياسية لوضع هذه الأقلية فى اطار العراق ومن ثم فهى بالضرورة لا تخرج عن الحدود الموضوعية والذاتية التى تولدت فيها .

الحكم الذاتي وحق تقرير المصير :
هكذا ، بينما نجد ان مفهوم الحكم الذاتي ، تتضح أبعاده ومدلوله من خلال قراءة الخبرة التطبيقية سواء فى اطار السياسات الكولونيالية أو فى اطار معالجة مشكلات الأقليات القومية ، نظر لافتقاد الفقه القانونى الدولى الى تصور محدد لهذا المفهوم ، باستثناء ما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة فى الفصل الحادى عشر حول الحكم الذاتي ، فان حق تقرير المصير رغم اثارة الفقه القانوني الغربي من تحفظات ازاء اعتباره مبدأ من مبادىء القانون الدولي له طبيعة قانونية ملزمة كبقية مبادىء القانون الدولى ، فقد وضع التطور الذى لحق بالمبدأ سواء على الصعيد الفقهى أو على صعيد الممارسة العملية حدا للتشكيك فى الطبيعة القانونية الملزمة لهذا المبدأ باعتباره أحد المبادىء الأساسية فى القانون الدولى .

فحق تقرير المصير يمتد جذوره التاريخية الى المرحلة التاريخية التى شهدت فيها اوروبا انهيار النظام الاقطاعى اثر تطور الرأسمالية الاوروبية وتطلعها الى تحقيق وحدتها السياسية وهى التطورات التى اشتمل عليها مفهوم « القومية » وكان حينذاك يعنى حق الأمم فى اقامة كيانها المستقل عن الأمم الأخرى . وقد اختصت به اوروبا نفسها ولم تطبقه خارج دائرة الشعوب الاوروبية[٢٠] .

وقد تواتر النص على حق تقرير المصير فى وثائق متعددة تتباين منطلقاتها الايديولوجية وأهداف تضمينها حق تقرير المصير ، فقد اعتبرت قرارات

مؤتمر لندن للأحزاب الاشتراكية والعمالية عام ١٨٩٦ حول هذا الحق منطلقا لكل الأدبيات الثورية حول هذه القضية وقد عنى به · حق كل امة فى الانفصال عن تكوينات قومية غريبة وتكوين دولة وطنية مستقلة[٢١] وضمن كذلك برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩١٣ ، وفى ميثاق الأطلنطى عام ١٩٤١ وان كان قد قصد بتطبيقه ان تستعيد الدول الأوربية سيادتها من المانيا النازية ·

وقد ورد قبل ذلك فى مبادىء ويلسون الأربعة عشر واستهدف تحقيقه بالطرق الدستورية ، وتضمنه كذلك اتفاقيات الاتحاد السوفيتى مع كل من أفغانستان وايران وتركيا واعترفت هذه الأطراف بمبدأ تقرير المصير كأساس لاتفاقهم[٢٢] .

وقد اختلف معنى حق تقرير المصير ومحتواه من حيث الزمان والمكان ومع ذلك ظلت أهدافه وقيمه كما هى ، فهو فى عصر الديانات الثلاث « اليهودية والمسيحية والاسلام » انصرف محتواه الى حق الاختيار الدينى وينصرف معناه فى الوقت الراهن الى حق كل امة فى الانفصال عن التكوينات القومية التى تضطهدها وتكوين دولة مستقلة ، أو الانفصال والانضمام لدولة اخرى بمحض اختيارها الحر واختيار نظامها السياسى والاجتماعى وان تتولى تنظيم مواردها الطبيعية والاقتصادية بحرية تامة[٢٣] .

ويشتمل حق تقرير المصير على عناصر ثلاثة أساسية ضرورية لتطبيقه . الأول الاقليم والثانى الشعب والثالث الرابطة الضرورية بينهما[٢٤] .

ومن الناحية التطبيقية جرى العرف الدولى فى تطبيق هذا المبدأ على اللجوء للاستفتاء كوسيلة مرتبطة بحق تقرير المصير مع توفير كافة الضمانات الدولية للاشراف عليه[٢٥] .

حق تقرير المصير بين الفقه الغربى والفقه الاشتراكى :

منذ أن ضمن حق تقرير المصير ميثاق الأمم المتحدة ، والخلاف بشأن طبيعته القانونية بين كتاب الغرب والشرق لم ينته بعد ، اذ يرى كتاب غربيون مثل الكاتب الأمريكى ريفلين ان حق تقرير المصير لا يحمل مفهوما قانونيا محددا ، وان هذا الحق لم يتطور الى مبدأ من مبادىء القانون الدولى وليس ثمة معيار لتطبيقه . وكذلك كل من جودريش الأمريكى وهامبرو النرويجى ، حيث يتفقان على أن مبدأ حق تقرير المصير مبدأ اخلاقى ولا يقصد به تشجيع مطالب الاستقلال والانفصال .

هذا وقد انصرف بعض هؤلاء الى أن المبدأ قد قصد به الأمم المستقلة دون الأمم الخاضعة ، بينما حاول البعض الآخر اثبات ان ماورد فى ميثاق الأمم المتحدة المادة ١ ، ٥٥ حول تقرير المصير كان مقصودا به احترام سيادة الدولة فقط .

ويرى البروفيسور الفرنسى سيبيه ان المبدأ فكرة مضللة ويحمل فى داخله بذور الانفصال ويطالب بتحديد دائرة تطبيقه على نطاق ضيق ، وان تقوم الأمم المتحدة بوضع عدد من الشروط مسبقا لوضع النظام الذى يخول الشعوب استخدام هذا الحق .

وعلى نقيض ذلك يتفق علماء الدول الاشتراكية على أن مبدأ حق تقرير المصير حق مشروع للشعوب التى لم تنل حكمها الذاتى وللمبدأ علاقة وثيقة بالسيادة ، اذ يرى الكاتب السوفيتى « اندروخن » أن المبدأ يعنى حق كل شعب وامة فى الانفصال وتكوين دولة مستقلة وحقه فى اختيار اى نظام يريده والتصرف المطلق فى استغلال ثروته الوطنية ، ويؤكد أن ورود المبدأ فى ميثاق الأمم المتحدة يعطى الشعوب الأساس القانونى لنضالها وكفاحها لأجل حريتها واستقلالها .

وتتطابق وجهة النظر هذه مع الكاتب السوفيتى « تونكين » الذى يرى ان الأمم التى تناضل من أجل استقلال تعتبر شخصا للقانون الدولى وان المحاولات الرامية الى انكار مبدأ تقرير المصير تفتقد الى اى أساس على الاطلاق ، ويرى « فرتشفيلى ان حق تقرير المصير الوارد فى المادة « ١ » فقرة ٢ بميثاق الأمم المتحدة يخص الشعوب التى لاتزال تحت حكم أجنبى[٢٦] .

ونخلص فى نهاية هذا الفصل الى أن الحكم الذاتى فى تطبيقاته فى اطار السياسات الاستعمارية استهدفت أساسا ممارسة المستعمرات لحق تصريف شئونها الداخلية فى اطار السيادة الاستعمارية ، وفى حين ان تطور ظروف المجتمع الدولى ونهوض حركات التحرر الوطنى قد دفع نحو تطور تطبيقاته فى اتجاه الاستقلال ، بينما نجد ان الحكم الذاتى فى اطار معالجة مشكلة الأقليات القومية يتحدد بشروط تتعلق بحجم هذه الأقليات ووعيها السياسى وتنظيمها الحزبى واقرار هذه الصيغة من جانب السلطة المركزية ، يحدد فى اطار يحول دون الانفصال عن الدولة المركزية مستقبلا ، حيث ينصرف مدلوله بشكل محدد الى ممارسة هذه الأقليات لحقوق ادارة شئونها الثقافية والتعليمية وتنمية خصائصها القومية عن طريق سلطة محلية فى اطار السيادة العامة والقوانين المعمول بها فى الدولة صاحبة السيادة .

هوامش الفصل الاول

(١) يفجيني زوكوف، ترجمة احمد القصير، دراسات اجتماعية، بعض القضايا المنهجية لعلم التاريخ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤١ الى ٥٤ .

(٢) د. حامد سلطان، ود. عبد الله العريان، اصول القانون الدولي، القاهرة ١٩٥٣ .

(٣) د. احمد عثمان، مبدا التنظيم الدولي لادارة المستعمرات وتطبيقاته في الانتداب ونظام الوصاية الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٣ .

(٤) د. محمود علي نورياري، قضية القرن الافريقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٩ .

(٥) د. منذر الشادي، المسالة القومية والحكم الذاتي في العراق، مجلة قضايا عربية، بغداد، العدد ٨ ديسمبر ١٩٧٤، ص ٣١ الى ٥٠ .

(٦) د. محمد محمد حسنين، الاتحاد الفرنسي، الجماعة الفرنسية فيما وراء البحار دراسة سياسة قانونية تحليلية مقارنة مطبعة العلوم، القاهرة ١٩٦٠ .

(٧) نفس المصدر السابق .

(٨) م. كومنينوف، ونالت جرنيلاند الحكم الذاتي، جريدة الجرائد العالمية، نشرة يومية، تصدرها الهيئة العامة للاستعلامات العدد ١١٢٥٢ ، ١٣ مايو ١٩٧٩، السنة ٢٥ .

(٩) د. سعد الدين ابراهيم، نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة، الاقليات في العالم العربي، مجلة قضايا عربية، عدد خاص عن الوحدة، ص ٥ الى ٢٤، عدد ابريل السنة الثالثة، بيروت ١٩٧٦ .

(١٠) نفس المصدر السابق .

(١١) د. جمال العطيفي، عشرون عاما على الادارة الذاتية في يوغوسلافيا، السياسة الدولية، المجلد السابع، القاهرة ١٩٧١، ص ٥٩٨ الى ٦١١ .

(١٢) نفس المصدر السابق .

(١٣) الطليعة، العدد الثاني عشر، السنة الثامنة، اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمسالة القومية وقضية الامية «ملف خاص» ديسمبر ١٩٧٢، ص ٩٣ الى ١٢٠ .

(١٤) د. سعد الدين ابراهيم، نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة، مصدر سابق .

(١٥) عادل رضا، الرهان الاسرائيلي على جنوب السودان، يناير ١٩٧١، ص ٢٢ الى ٣٩ .

(١٦) د. احمد عبدالرحيم مصطفى ، الاكراد والوحدة الوطنية في العراق ، السياسة الدولية ، العدد ٢٣ ، السنة السابعة ، يناير ١٩٧١ ، ص ٢٢ الى ٣٩ .

(١٧) نفس المصدر السابق .

(١٨) د. منذر الشادي، المسالة القومية والحكم الذاتي في العراق، قضايا عربية، العدد ٥٨ بيروت، ديسمبر ١٩٧٤ . ص ٣١ الى ٥٠ .

(١٩) نفس المصدر السابق .

(٢٠) د. محمود علي نورياري، قضية القرن الافريقي، مصدر سابق .

(٢١) طاهر عبد الحكيم، الماركسية والصهيونية وفلسطين وحق تقرير المصير، مجلة الكاتب السنة العاشرة، العدد ١٠٩ ابريل ١٩٧٠، ص ٦٠ الى ٦٩ .

(٢٢) د. محمود علي نورياري، قضية الشرق الاوسط، مصدر سابق .

(٢٣) ناجي علوش، شئون فلسطينية العدد ٣٣، الشعب الفلسطيني والحقوق القومية المشروعية، مايو ١٩٧٤، ص ٢٤ الى ٣٧ .

M. Bassioni, cherif, The Palestimians's Right of Self - (٢٤) Determination and National Independence, Association of Arab American University Yrauates Information Paper, No. 22. U.N. 1978.

Afifi, Mohamed El-Hadi, the Arab and the United Nations, (٢٥) Londan, Longman, Yreen and co. ltd, 1464, PP. 51-60.

(٢٦) د. محمود علي توريارى، مصدر سابق

الفصل الثانى

تطور الحكم الذاتى فى الفكر الاسرائيلى

ناقشنا فى الفصل السابق الخبرة التطبيقية لمفهوم الحكم الذاتى فى اطار الاتجاهين الأساسيين اللذين طرح من خلالهما هذا المفهوم ، وهى كما أشرنا من قبل الحكم الذاتى فى اطار السياسات الكولونيالية ، ومعالجة مشاكل الأقليات القومية الاثنولوجية ، وخلصنا الى نتيجة مؤدها ان الحكم الذاتى ليس صيغة واحدة تطبق بشكل موحد فى الزمان والمكان ، وانما يستمد ملامحه التنظيمية ومضمونه الفعلى من خلال ارتباطه بالاتجاه الأساسى للعملية التاريخية ومحدداتها الموضوعية والذاتية ، وفى الفصل الثانى « المبحث الأول » سنتابع مناقشة وتاريخ الحكم الذاتى الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية المحتلة ابتداء من عام ١٩٦٧ وانتهاء بمشروع بيجين للحكم الذاتى الذى قدمه للكنيست الاسرائيلى فى ٢٨ /١٢ /١٩٧٧ .

المبحث الأول

تــــطور مشروع الحــــكم الذاتـــــى للأراضي الفلســــــــــطينية المحتلة

طرحت فكرة الحكم الذاتـى للأراضى الفلسـطينية المحتلة ، على العقـل الصهيونى عقب عدوان ١٩٦٧ ، غير انها كانت تختفــى حينا وتــظهر حينا آخر . حسب معطيات الموقف العــربى العـــام مـــن الصراع العـــربى الاسرائيلى ، ومقتضيات السياسة الاسرائيلية فى المناطق المحتلة . وقد اتخذ طرح هذه السياسة مسـميات مختلفــة ، الادارة الذاتية ، الحـكم المحلى ، الادارة المدنية ، غير أن جوهرها ومضمونها وأهــدافها لم يصــبه أى تغير أساسى . (١)

فقد اقترح بن‌جوريون رئيس الحكومة الاسرائيلية الأســبق حـكما ذاتيا للضفة الغربية اذ وزع عشــية العــدوان بيانا صــحفيا فى ٢٣ /٦ /١٩٦٧ فى القدس تضمن اقتراحات اسرائيل بشــأن الضــفة الغــربية جــاء فيه « ان القدس وجوارها يجب ان تبقى ضمن اسرائيل الى الأبد ، واننا نقترح على سكان الضفة الغربية ان يختاروا ممثلين عنهم تجرى معهم مفاوضات حول حكم ذاتى للضفة الغربية مرتبطة باتفاق اقتصادى مع اسرائيل ، ويكون لها منفذا على البحر الأبيض ويجب أن يعسكر على ضفة الأردن الغــربية جيش اسرائيل ليدافع عن الضفة الغربية ذات الحكم الذاتى » (٢)

ومنذ ذلك التاريخ وفكرة الحكم الذاتى تتخذ أشكالا متعددة وتمر بمراحل متدرجة تختلف الأهداف الكامنة وراءهــا حســب متــطلبات الســـياسة الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة من جهة ، ومواجهة الموقف العربى العام من جهة أخرى .

ففى مرحلة اولى : اقتصرت على اســتثمار مناخ الهــزيمة والذهــول لدى الشعب الفلسطينى من أجل تيئيسه ، حيث قام فى الأسبوع الأول للاحتلال ، الحاكم العســكرى الصــهيونى أنذاك « حــاييم هيرتســـوح » و« عوزى نركيس » القائد العام للمناطق المحتلة بلقاء بعض الشخصيات الفلســطينية لكسب ولائهم فى اطار سياسة الاحتلال ، ولم يتم خلال هــذه المرحلة تقــديم أية مقترحات محددة .

وفى مرحلة ثانية : خطت حكومة الاحتلال خطوة عملية على طريق طرح هذا المشروع حيث قامت بتعيين « فرانسيس ساسون » مسئولا عن الاتصالات السياسية مع زعامات الضفة الغربية والقدس ، وكلف بالاتصال يوميا مع الوجهاء التقليديين بهدف استطلاع الموقف والوقوف على رأى هؤلاء فى مستقبل الضفة الغربية وطبيعة العلاقة بين السكان وسلطات الاحتلال .

وقد تميزت هذه المرحلة ببروز بعض الاتجاهات فى الضفة ازاء مستقبل الضفة الغربية وطبيعة علاقتها بسلطات الاحتلال :

اذ رأى فريق ضرورة عودة الامور الى ماكانت عليه قبل الاحتلال ، والعودةالى الأردن وهؤلاء هم مؤيدو النظام الملكى .

بينما طالب فريق ثانى بدولة فلسطينية فى الضفة والقطاع تكون عاصمتها القدس ويمكن اجراء مفاوضات بين هذه الدولة واسرائيل لمناقشة أى حل مقبل وتعديل الحدود ويشترك جميع الفلسطينيين فى توقيع أى اتفاق .

ورأى فريق ثالث أن يترك الاحتلال الحكم للادارة المدنية ، وتعيين حاكم عسكرى عربى من الفلسطينيين يدير شئون المنطقة الى أن تتبلور الأمور عربيا وفلسطينيا وداخليا لاقرار حل وقد رشح انذاك بعض الشخصيات لمنصب الحاكم العسكرى العربى مثل الشيخ محمد الجعبرى ، وأنور الخطيب ، وحكمت المصرى رئيس مجلس النواب الأردنى السابق .

وقد نادى البعض بتشكيل مجلس وطنى فى الضفة الغربية من ١٢٠ الى ١٥٠ عضوا يتألف من هيئة عربية عليا يمكنها التفاوض مع اسرائيل .

وفى مرحلة ثالثة لتطور مشروع الحكم الذاتى والتمهيد له ، قامت سلطات الاحتلال بمنع الشخصيات والقوى الوطنية والشيوعيين فى حيفا والناصرة والمثلث من زيارة الأراضى المحتلة ، وفى الوقت ذاته أوفدت بعض عملائها للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ للاتصال ببعض الشخصيات الفلسطينية بهدف تيئيس الجماهير الفلسطينية من الدول العربية .

وقد شهدت هذه المرحلة نشاطا مكثفا لجماعات وجمعيات ومؤسسات ونواد مشبوهة فى كل من الضفة الغربية والقدس وقامت هذه المؤسسات بتنظيم لقاءات مختلفة فى اطار هذه السياسة وكان فى مقدمتها « المحافل الماسونية » « واندية » « الروتارى » و« الليونزكارتياس » وجماعة الصداقة العربية الاسرائيلية . (٣)

كذلك صاحب هذا النشاط قيام بعض الملحقين بالسفارات والقنصليات الأمريكية والبريطانية والبلجيكية والفرنسية بلقاء بعض الشخصيات الفلسطينية لبحث مستقبل المناطق .

وازاء التحول الذى كان يجرى على أرض المنطقة العربية ، بعد هزيمة ١٩٦٧ وهو تبلور النضال الفلسطينى المسلح وتصاعده ضد اسرائيل

وبالذات فى معركة الكرامة مارس ١٩٦٨ ، طرحت فكرة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع تدخل مع اسرائيل فى اتحاد فيدرالى ، ويمكن لها مستقبلا ان تدخل فى اتحاد مع الأردن ، وان تقوم هذه الدولة بالاتصال بالفلسطينيين فى الخارج . وقد طرح هذا المشروع بعد معركة الكرامة واستمر حتى ١٩٧٠ .

والهدف الرئيسى السياسة الاسرائيلية من وراء طرح هذا المشروع ، وضع الأردن بين خيارين أما تصفية العمل الفلسطينى المسلح برمته أو اقامة هذا البديل ، وقد حققت سياسة الاحتلال نجاحا كبيرا بدفع النظام الملكى الأردنى الى تصفية المقاومة الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٧٠ ثم احداث جرش وعجلون عام ١٩٧١ .

وقد استثمرت اسرائيل نتائج هذه الأحداث ، ودفعت بعض الزعامات الفلسطينية ورؤساء البلديات بوجوب المطالبة بتشكيل هيئة تمثيلية للسكان العرب تكون مهمتها ادعاء تمثيل المناطق المحتلة بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية ، وان تقوم هذه الهيئة بايفاد وفد لعرض الرأى على المجتمع الدولى بالامم المتحدة ومجلس الأمن ، بوجوب الاعتراف العربى بالكيان الصهيونى والصلح وفقا لحدود يتفق عليها مع اسرائيل وأرسلت خمس برقيات بهذا الصدد لسكرتير عام الأمم المتحدة .

كذلك تطلب هذه الهيئة من الأمم المتحدة قوات طوارىء للمنطقة لمدة تتراوح بين ٣ ، ٥ سنوات يتم خلالها تقرير مصير الضفة والقطاع . وقد طرح هذه الفكرة الشيخ الجعبرى واحد الأعيان الأردنيين فى لقائه بالاسرائيليين فى القدس .

ويجرى أثناء وجود هذه القوات استفتاء العرب فى الضفة والقطاع ازاء حلول محددة ، اقامة دولة فلسطينية فى بعض أجزاء الضفة والقطاع ـ مصير القدس ـ تدويل ، العودة للأردن على أسس غير التى كانت قائمة قبل الاحتلال ـ اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى مع اسرائيل ـ وكشرط مسبق لهذا الاستفتاء ينبغى اعتبار الهيئة العربية التى تضم رؤساء البلديات والغرف التجارية والمؤسسات والنقابات ممثلة لرأى السكان فى تبنى نتائج الاستفتاء . (٤)

غير أنه يلاحظ على الموقف الاسرائيلى ازاء طرح هذه الأفكار :

أولا : ـ ان السياسة الاسرائيلية خلال هذه الفترة ، لم تكن تستهدف طرح صيغة محددة لعلاقة الضفة الغربية بالكيان الاسرائيلى والاتفاق بصددها مع السكان أو قياداتهم المحلية ، وانما استهدفت هذه السياسة بشكل محدد ، استطلاع موقف أهالى الضفة الفلسطينية ازاء سلطات الاحتلال وطبيعة

توجهاتهم فيما يتعلق بعلاقة الضفة الغـربية بـاسرائيل ، والقيام بعمليات التهدئة اللازمة لتحرير سياسات الاحتلال ازاء المناطق المحتلة .

ثانيا : كذلك استهدفت سلطات الاحتـلال الاسرائيلي التعـرف على طبيعـة وامكانية البديل الفلسطيني فى الضفة الغربية لمنظمه التحرير الفلسـطينية ، واستطلاع أفاق تطور زعامة محلية من أهالى الضفة الغربية تقوم سـلطات الحكم العسكرى الاسرائيلى بتعهدها ورعايتها ودمج تطلعاتها السياسية فى اطار سياسة الاحتلال والارتباط به وتكون همزة وصل بين اسرائيل والدول العربية من ناحية وتقطع الطريق لتطور علاقة المنظمة التحـرير الفلسـطينية بالشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية . وهو هدف لم تتخـل عنه السـياسة الاسرائيلية حتى وقتنا الراهن .

ثالثا : يلاحظ أن الموقف الاسرائيلي من الحكم الذاتـي فى هـذه الفتـرة ، والفترة التى تلتها كذلك كما سنرى فيما بعد ، قد ارتبط بـوتيرة التسـوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلي وهى التسوية التـى تقـوم الولايات المتحدة بأبرز الادوار فيها ، ويمثل الموقف الاسرائيلى هنا استجابة محـددة بالاطار العام للسياسة الاسرائيلية فى تعـاملها مـع معـطيات الموقـف فى المنطقة . (٥)

ففى صيف عام ١٩٧١ ، وبعد احداث سـبتمبر ١٩٧٠ وجـرش وعجلون ١٩٧١ ، وقبول مصر والأردن لمبادرة روجرز وتوقف حرب الاسـتنزاف على الجبهة المصرية ، نشطت السياسة الاسرائيلية فى الدعوة لاجراء انتخـابات بلدية فى الضفة الغربية ، وهو أمر وثيق الصلة بـالحكم الذاتـى الاسرائيلى للمناطق حيث ربطت السـياسة الاسرائيلية بين الانتخـابات البلدية وتنفيذ الحكم الذاتى باعتبارها احد مراحله .

رابعا : وكما أن هناك ارتباطا بين دوران عجلة التسوية السياسية للصراع وبين تطور ملامح الحكم الذاتى الاسرائيلي والموقف من الأراضى الفلسطينية المحتلة ، فثمة أيضا ارتباط آخر بين الحكم الذاتى والمقـاومة الفلسـطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية والتطورات التـى يشـهدها وضـع المنظمـة والمقاومة سواء كانت سلبا أو ايجابا .

ومما يدعم هذا الارتبـاط حقيقـة ان السـياسة الاسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، قد استهدفت بين مـا اسـتهدفته مـواجهة المقـاومة الفلسطينية واحتواء أهالى الضفة سياسيا ، والعمل على خلق زعامة محلية « معتدلة » بالقدر الذى يسمح لاسرائيل بالتعاون معها كبديل للمنظمة .

حمتلة ، قد استهدفت مابين ما استهدفته مـواجهة المقـاومة الفلسـطينية
واحتواء أهالى الضفة سياسيا ، والعمل

الحكم الذاتي في الفترة من ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٦ :

شهدت هذه الفترة عددا من التطورات التي دفعت بالحكم الذاتي الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة في اتجاه التحدد باعتباره يمثل السياسة الاسرائيلية ازاء هذه التطورات ، فقد بدأت هذه الفترة باعتراف مؤتمر قمة الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وكف النظام الملكي في الاردن عن منازعة منظمة التحرير هذا الحق ، من ناحية اخرى وعلى صعيد تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ومن خلال المنظور الأمريكي للتسوية ، أنجزت خطوات على قدر كبير من الأهمية حول مستقبل التسوية ، فقد وقعت اتفاقيات فض الاشتباك الأولى على الجبهة المصرية والسورية ١٩٧٤ ، كذلك وقع اتفاق فض الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية .

غير ان أكثر هذه التطورات خطورة ، كان تفجير الحرب الاهلية اللبنانية في أبريل عام ١٩٧٥ من قبل التحالف اليميني الكتائبي في مواجهة المقاومة الفلسطينية ، والذي استهدف تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان .

كانت اسرائيل ترقب هذه التطورات وتحضر استجابتها لمحصلة التطورات الدائرة في المنطقة ومن ثم طرحت مشروع الحكم الذاتي ، وقد حظي طرح هذا المشروع باهتمام الدوائر والصحف الاسرائيلية ، وكان ثمة اجماع حول امرين ، **أولهما** : ان الفكرة جاءت متأخرة **وثانيهما** : إن الفكرة تلاقي معارضة شديدة من قبل سكان هذه المناطق وحتى من قبل الزعامة التي تراهن عليها سلطات الاحتلال ، وقد أوضحت بعض الصحف ان الهدف من مشروع الادارة الذاتية هو تشجيع قيام زعامة محلية في المناطق المحتلة تصبح بمرور الوقت ممثلا شرعيا للفلسطينيين بدلا من منظمة التحرير ويمكن من خلالها انجاز تسوية مع هذه الزعامة تمكن من استمرار نمط العلاقة القائمة حاليا بين سلطات الاحتلال وسكان المنطقة وقد صرح شيمون بيريز وزير الدفاع السابق في ١٩٧٥/١٠/٢٢ في الاحتفال الذي اقامته بلدية قرية « بيت جالا » ان الظروف قد نضجت لمنح سكان الضفة الغربية حكما ذاتيا . واضاف ان وصفا جديدا قد اخذ في الظهور هنا ، وان إطارا للحكم الذاتي في مجالات كثيرة تمس حياة السكان اخذ في التطور[٧] .

وخلص بيريز الى القول « ان الفراغ الذي طرأ في الضفة الغربية عقب قرار مؤتمر الرباط الخاص بالاردن ومنظمة التحرير ينبغي ان تملأه ادارة ذاتية وحكم ذاتي .

كذلك من بين التطورات التى ساهمت فى علو وتيرة الحكم الذاتى الاسرائيلى للمناطق الفلسطينية المحتلة على الصعيد العالمى ، تطوران على درجة عالية من الأهمية : **أولهما** : قرار الأمم المتحدة بادانة الصهيونية كحركة عنصرية . **وثانيهما** : دعوة منظمة التحرير للمشاركة فى مناقشات مجلس الأمن حول تجديد انتداب قوات الطوارىء الدولية فى هضبة الجولان .

وقد استهدفت السياسة الاسرائيلية بين وراء طرح أشكال الحكم الذاتى فى هذه الفترة ، مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الفلسطينى التى تمثلت فى تأكيد الشرعية العربية والعالمية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى صعيد التسوية اتفاقيات فض الاشتباك الأول والثانى على الجبهة المصرية وفض الاشتباك الأول على الجبهة السورية وتفجر الحرب الأهلية اللبنانية .

وقد طرح هذا التطور الأخير بالذات على العقل الاسرائيلى توقع تصفية المقاومة الفلسطينية فى لبنان وضرب منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن ثم سعت اسرائيل من وراء فكرة الحكم الذاتى الى خلق زعامة محلية من قيادات الضفة الغربية تكون بديلا للمنظمة التى يجرى تصفيتها فى لبنان عسكريا ، بعزل جماهير المقاومة فى الضفة والقطاع من خلال الادارة الذاتية .

ويجىء بعد ذلك تطوير العلاقات بين هذه الزعامة المحلية وسلطات الاحتلال بشكل يتلاءم ويجمع بين تحقيق الاشباعات المحلية للسكان الادارية والاقتصادية والتعليمية وبين ادعاء هذه الزعامة تمثيل الشعب الفلسطينى وبين المخطط الاسرائيلى ازاء مستقبل هذه المناطق والذى تمثل فى اقامة فيدرالية صهيونية وذلك باقامة « كانتونات » على الطراز السويسرى[8] مع الفارق التاريخى والسياسى الذى تطور من خلاله نظام الكانتونات السويسرى والاسس الاختيارية التى قام عليها اذ تتمتع هذه « الكانتونات » باستقلال داخلى وتنقسم الى : اقليم الجليل الأعلى والغربى (حيفا) ـ الجليل الأوسط (الناصرة والقرى العربية والمستوطنات) الاقليم الأوسط (تل ابيب) اقليم القدس ـ اقليم النقب والجنوب ـ اقليم الضفة الغربية (الجليل نابلس رام الله) اقليم غزة .

وقد طرح خلال الفترة ـ التى اعقبت عدوان ١٩٦٧ العديد من المشروعات الاسرائيلية بصدد معالجة مشكلة الأراضى الفلسطينية المحتلة ، غير أنه يلاحظ فيما يتعلق بهذه المشروعات ان أيا منها لم يتبلور بالقدر الذى يسمح له أن يكون سياسة رسمية ازاء مستقبل المناطق المحتلة فقد ظلت جميعها تحمل اسماء أصحابها وتنسب لهم بصفة شخصية ، بالرغم من ان أصحابها زعامات بارزة فى حزب العمل وحكوماته المتعاقبة .

يلاحظ ايضا ان هذه المشروعات كان القاسم المشترك الأعظم بينها عاملان اساسيان أولهما : أنها كانت تعكس بدرجة ما برغم أنها ظلت تعكس وجهة نظر أصحابها على حد تعبير هؤلاء موقف حزب العمل من التسوية بشكل عام ، والذى تمثل فى عدم اغلاق باب التسوية من جهة ومن جهة أخرى الظهور بمظهر المرونة لتفادى تعثر محاولات التسوية(٩) .

ثانى هذه العوامل الابقاء على السياسة الاسرائيلية الراهنة فى المناطق الفلسطينية المحتلة بابعادها الاقتصادية والسياسية والاستيطانية تمهيدا لضم هذه المناطق وربطها بالكيان الاسرائيلى ، وفيما عدا هذا الجوهر فالاختلاف فى التفاصيل والأسلوب لا يغير طالما الجوهر يتم التأكيد عليه ، ويجرى تحقيقه على قدم وساق .

ومن بين أهم هذه المشروعات مشروع « آلون » ووثيقة « جاليلى » ومشروع « شيمون بيريز » ، ويحاول « آلون » من خلال مشروعه تبرير ضم المناطق المحتلة بحجج أمنية محضة ، مع افراد دور للاردن ولاسباب سياسية تكتيكية بهدف دخول الاردن دائرة المفاوضات لكسر حاجز العداء العربى فى تلك الوقت لاسرائيل ، وأن يكون نهر الاردن حد اسرائيل الامنى ، ويسمح للاردن بممارسة السيادة اسرائيلية من كافة الاتجاهات وقد ظل المشروع له صفة شخصية ولم يكتسب الصفة القانونية الرسمية(١٠) .

وامتدادا لهذه الخطوط برزت وثيقة « جاليلى » التى تقترح خطة عمل لتاهيل اللاجئين ، وتطوير الظروف الاقتصادية وتحسين الخدمات واقامة مشروعات صناعية ، كذلك زيادة عدد المستوطنات وتدعيم الاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية ، وتنمية الحياة الاجتماعية والبلدية ، وتعيين بعض الشخصيات العربية فى مناصب عالية فى جهاز الحكم العسكرى الاسرائيلى .

اما « شيمون بيريز » فهو لا يقترح تقسيم الأرض وأنما تقسيم العمل ، بمعنى ان يوجد حكم فيدرالى اسرائيلى كمستوى أول وحكم محلى للسكان العرب كمستوى ثان .

كذلك يضاف الى قائمة هذه المشروعات مشروع « ديان » الذى يؤكد ضرورة الاحتفاظ بالمناطق الى ان تتم تسوية سياسية ومنح السكان حكم انفسهم داخل الحكم العسكرى وإقامة الجسور المفتوحة وأيضا مشروع « بنجاس سابير » الذى يقيم اوزانا أكبر للاعتبارات الديموجرافية حيث يقترح اعادة المناطق الآهله بالسكان العرب ، والاحتفاظ بالمناطق التى تقل بها نسبة السكان العرب(١١) .

وقد التزمت هذه المشروعات بـاللاءات الاسرائيلية الثـلاث « لا لمنظمـة التحرير » « لا للدولة الفلسطينية » و « لا للشعب الفلسطيني » والتي كانت الرد الاسرائيلي على اللاءات العربية الثلاث التي تمخض عنها مؤتمر القمة العربي في الخـرطوم عقـب عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وهـي « لا صلـح ، ولا تفاوض ، ولا اعتراف باسرائيل » . غير ان مشروع « ايجال الون » يبـرز من بين هذه المشروعات ـ رغم أنها جميعا تدور في إطار تصور حزب العمل لتسوية المشكلة الفلسطينية ـ باعتبار انه أقرب هذه المشروعات الى تصور الحزب حول معالجة المسالة الفلسطينية وهي ما يعـرف بصـيغة « الحـل الوسط الاقليمي » مع الاردن أو القومية الاقليمية مع الاردن وبمقتضى هـذه الصيغة يتم تقسيم الضـفة الغـربية بحيث يكون نهـر الاردن الحـد الادنى لاسرائيل واعادة بعض اجزاء الضفة الغربية للاردن والاحتفـاظ ببعضـها الآخر بحجة الأمن الاسرائيلي وقد عكس مشروع آلون هذه الرؤية بوضوح ، ورغم ان المشروع كان له صفة شخصية ودعائية أكثـر منه صـفة رسـمية يتبناها حزب العمل إلا أنه ظل لفترة طويلة يعبر عن جوهر رؤية حزب العمل لمعالجة المسألة الفلسطينية حتى وقت قريب .

ويفسر تعدد المشروعات الاسرائيلية التي طرحت خلال هذه الفتـرة ازاء المشكلة الفلسطينية ، بأن حزب العمل والحكومات العمالية الاسرائيلية ، لم يطرحا صيغة محددة للتعامل مـع المشـكلة الفلسـطينية على الصـعيد الرسمي ـ أما من الناحية الموضوعية فموقفه واضـح مـن ضرورة الضـم التدريجي للاراضي الفلسـطينية المحتلة ونفـي منظمـة التحـرير والدولة الفلسطينية ـ بعبارة أخرى أن حزب العمل لم يتبن صيغة محددة تعبـر عن سياسة حكوماته ازاء هذه القضية بشكل عام ، ومن ثم فقد ترك الحزب باب الاجتهاد مفتوحا أمام قياداتـه ورأى في هـذه الاجتهـادات مناورات دعائية تخدم سياسته الفعلية والتي تتلخص كما سبق الاشـارة الى ضـم المناطـق تدريجيا وخلق حقائق جديدة اسرائيلية تكون بمثابة حاجز لا يمـكن تخـطيه ازاء أي تسوية مقبلة ، ومن ناحية هي مفيدة كذلك في اضـفاء طـابع المرونة على سياسة الحزب ازاء هذه المسألة وهي اعتبارات هامة الى حد كبير مـن وجهة النظر الصهيونية .

الحكم الذاتي وانتخابات المجالس البلدية في الضفة :

تجري انتخابات المجـالس البلدية كل أربـع سـنوات ، وكانت آخـر انتخابات اجريت قبل العدوان ، هي انتخابات عام ١٩٦٤ والمفروض أنهـا تنتهي عام ١٩٦٨ ، ولم تسمح سلطات الاحتلال باجراء هذه الانتخـابات في الفترة من ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٢ ، غير ان الدعوة للانتخابات قد نشـطت

لدى تقديم أول مشروع حكم ذاتي للضفة عن طريق مستشار الحاكم العسكري للضفة « دان بافلي »[١٣] .

وقد استندت السياسة الاسرائيلية في طرحها لمشروع الحكم الذاتي في هذا الوقت بالذات ، الى نتائج معارك سبتمبر ١٩٧٠ التي قادها الاردن ضد المقاومة الفلسطينية وتوقف حرب الاستنزاف في سيناء وقبول مصر والاردن مبادرة « روجرز » ، وعقد أول إجتماع لرؤساء البلديات في أغسطس عام ١٩٧١ في بلدة « بيت ساحور » ، وخلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٧١ اصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية العميد رفائيل فردي أوامر باجراء انتخابات المجالس البلدية على مرحلتين في ٢٩ مارس في ٥ بلديات و ٢ مايو في ١٤ بلدية على أن تجرى الانتخابات بمقتضى القانون الاردني الصادر عام ١٩٥٥ والذى يقصر حق الانتخاب على الرجال فقط والذين بلغوا الحادية والعشرين ويدفعون ضرائب لا تقل عن مائة ليرة اسرائيلية أى يكونوا ذوى املاك ، وهو الأمر الذى يقصر عدد الناخبين على نسبة ضئيلة من مجموع السكان لا تتجاوز ١٠٪ .

وقد حرصت السلطات الاسرائيلية على انجاح عملية انتخابات المجلس ، حيث هددت باعتقال كل من يحاول عرقلة الانتخابات الى احباطها ، وحث الشخصيات العامة على دخول هذه الانتخابات ، ومن ناحية أخرى التزمت سلطات الاحتلال باجراء هذه الانتخابات طبقا للقانون الاردني في محاولة لتمويه نيتها في ضم هذه المناطق .

وقد استهدفت السياسة الاسرائيلية أن تكون انتخابات المجالس البلدية احدى مراحل تنفيذ مشروع الحكم الذاتي ، ولعل ذلك يفسر اهتمام الصحافة الاسرائيلية بهذه الانتخابات ، ففي تاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٧١ قالت عل همشمار « نريد ان نأمل بأن يستعمل اجراء الانتخابات البلدية كمرحلة أولى في عملية السماح بالنشاط السياسي في الضفة وفي نطاق التحديات اللازمة لوجود الحكم العسكري ، ومهمة هذا « النشاط هى اعداد الشعب الفلسطيني ليقوم بمساهمته كعامل موفق ، ويعمل لاحلال السلام في منطقتنا » وتحدثت معاريف في ١ يناير ١٩٧٢ « ان قرار اجراء الانتخابات البلدية في الضفة ينسجم مع سياسة اسرائيل في المناطق منذ يونيو ١٩٦٧ ، ومعنى هذا أنه ينبغي السعي لجعل الحياه المدنية لسكان المناطق طبيعية حتى ضمن إطار النزاع العربي الاسرائيلي وعدم فرض أى شيء ضد ارادتهم » واضافت الصحيفة قائلة"يدعم موقف الحاكم الاسرائيلي عدم الاهتمام بمن سيفوز ! قد يفوز وطني فلسطيني والمهم ان يدير مدينة صيدا »[١٣] .

من الواضح اذن ان اسرائيل من خلال ربطها بين الانتخابات البلدية والحكم الذاتي ، تستهدف تهيئة السبيل لزعامة فلسطينية محلية في الضفة الغربية تتصدر المجالس البلدية كخطوة اولى ، تستمد شرعية تمثيلها للفلسطينيين في الضفة الغربية من واقع فوزهم في هذه الانتخابات وتعول اسرائيل على مثل هذه الزعامة المحلية من خلال تطويعها وربطها بأهداف سياسة الاحتلال الاسرائيلي لضرب شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني في الضفة من ناحية ، وان تكون هذه الزعامة وسيلة لتمرير اية تسوية مستقبلة فيما يتعلق بوضع الضفة والقطاع ، وبالتدريج تقدم هذه الزعامة نفسها للعرب والعالم كممثل للشعب الفلسطيني استنادا الى دافع انتخابها من قبل مواطني الضفة الفلسطينيين ولعل ذلك يفسر حرص اسرائيل على اجراء هذه الانتخابات طبقا للقانون الاردني الصادر عام ١٩٥٥ .

ورغم معارضة المقاومة الفلسطينية لاجراء الانتخابات انطلاقا من انه « لا شرعية في ظل الاحتلال الا للمقاومة » ادراكا منها للنوايا الاسرائيلية الهادفة الى انتزاع الصفة التمثيلية والشرعية في المدى البعيد من المقاومة ، ورغم هذا كانت الظروف في الضفة الغربية من الناحية الفعلية مهيأة لاجراء هذه الانتخابات رغم المعارضة الاجماعية لاجرائها داخل الضفة الغربية على اعتبار انها تكريس للاحتلال .

فمن ناحية لم تحدد الجماهير الغفيرة من العمال والفلاحين الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ، موقفا حاسما من الانتخابات وكذلك المتعلمون والمثقفون الرافضون للاحتلال وعودة النظام الاردني ، ومن ناحية اخرى تغير موقف « الوجهاء » ورؤساء البلديات القائمة انذاك ، من معارضة الانتخابات الى قبول الاشتراك فيها حرصا على مصالحهم وامتيازاتهم خاصة مع اتضاح اصرار سلطات الاحتلال على اجرائها ، كذلك ساهم الوضع العربي العام الذى ساد مناخ هذه الفترة وصعوبة وضع المقاومة انذاك في نجاح سياسة الاحتلال في زمن الانتخابات .

وقد تفاءلت الصحافة الاسرائيلية بفشل المقاومة في وقف اجراء الانتخابات ، وخلصت من هذا الموقف الى نتائج تبدو مبالغا فيها كثيرا حول موقف المنظمة في الضفة الغربية وعلاقة السكان بها ، رغم ان الرأى داخل اوساط المقاومة الفلسطينية كان قد استقر حول التسليم بأن مهمة هذه المجالس لا تتعدى ادارة شئون المياه والكهرباء وما شابه ذلك من مهام ولا تمس الصفة التمثيلية ، خاصة مع اقتران ذلك بالوعي بهدف السياسة الاسرائيلية لخلق زعامة سياسية بديلة لقيادة منظمة التحرير .

وقد ظل الهدف الرئيسي وراء سعى السلطات الاسرائيلية لاجراء الانتخابات البلدية . هو خلق زعامة محلية كبديل للمنظمة ـ العامل الاساسى فى التصور الاسرائيلى لعملية المجالس البلدية وباعتبارها مرحلة اولى فى بناء الحكم الذاتى للمناطق المحتلة وقد ظهر ذلك ايضا وبصورة واضحة خلال انتخابات عام ١٩٧٦ والتى اجريت فى ١٢ ابريل ١٩٧٦ فى مدن وقرى الضفة الغربية لعضوية مجالس ٢٤ بلدية ، وتقدم لعضوية هذه المجالس ٥٧٧ مرشحا متنافسين على ٢٠٥ مقاعد ، وبلغت نسبة الناخبين ٧٢٪ من اجمالى من لهم حق التصويت . وقد اسفرت الانتخابات عن فوز ساحق لقائمة القرى الوطنية والتقدمية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية التى سيطرت بشكل كامل على المجالس البلدية فى المدن الكبيرة وبالذات الخليل ورام الله وطولكرم وحصلت هذه العناصر على ٨٠٪ من مقاعد المجالس البلدية ، هنا فى حين منيت الزعامة التقليدية فى الضفة من الوجهاء وكبار الملاك بهزيمة ساحقة ، كذلك هزمت العناصر الموالية للملك حسين .

وقد كان من الواضح ان الظروف التى اجريت فيها الانتخابات سوف تعكس التوقعات والاهداف الاسرائيلية من وراء اجراء الانتخابات وهى كما اشرنا انفا « خلق زعامة محلية » ووضع اساس الحكم الذاتى فى المناطق . فقد اجريت الانتخابات فى ظل نهوض سياسى لحركة جماهير الضفة الغربية والتى رفضت منذ البداية الحكم الذاتى الاسرائيلى فى مظاهرات خرج فيها تلاميذ المدارس الثانوية وفئات عديدة من مواطنى الضفة الغربية ، وقد تمثل هذا النهوض السياسى فى شكل انتفاضات ضد سلطات الاحتلال كان آخرها انتفاضة ٣٠ مارس « يوم الارض » وقد صاحب ذلك تحرك فلسطينى واسع ، واحراز منظمة التحرير الفلسطينية لعديد من المنجزات السياسية على صعيد تدعيم شرعيتها وتمثيلها للشعب الفلسطينى .

وقد كان موقف المرشحين ومدى معارضتهم لمشروع الحكم الذاتى عاملا حاسما فى اختيارهم لعضوية المجالس ، بالاضافة الى سابق مواقفهم فى مواجهة السلطات الاسرائيلية « غلب على الانتخابات الطابع الوطنى القومى بصرف النظر عن الاعتبارات الحزبية » وقد ردت هذه الانتخابات على زعم اسرائيل بأن المنظمة لا تمثل الشعب الفلسطينى ، حيث انه وفى ظل الاحتلال اجريت انتخابات وفاز فيها مؤيدو المنظمة كما اشار الى ذلك دكتور « يهوشع يوراث » فى حديثه لاذاعة اسرائيل ١٤ ابريل عام ١٩٧٧ .

وحتى ذلك التاريخ وضح فشل السياسة الاسرائيلية فى تشكيل قيادة محلية تراهن عليها فى المناطق المحتلة وتطويعها لسياساتها ومخططاتها فى المستقبل ، ورغم ذلك فقد تحقق نجاح محدود فى تحويل هذه الاتجاهات الوطنية الى قنوات « الشرعية » السلمية بدلا من اتجاهها للعنف المسلح .

وقدمت نتائج الانتخابات مبررا قويا للحديث عن « اسرائيل الديموقراطية » ويظل مشروع الحكم الذاتي للمناطق المحتلة كامنا في اعماق العقل الصهيوني حتى دفعت به الانتخابات الاخيرة التي اجريت في مايو ١٩٧٧ الى سطح الاحداث من جديد على يد تحالف ليكود وزعيمه مناحم بيجين ليكون موقفا جماعيا رسميا للحكومة الاسرائيلية ازاء مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة ، واساسا للمفاوضات بين الاطراف حول هذه المسألة .

وقد تكون المشروع الذى قدمته حكومة ليكود ، كتشكيل حكم ذاتي ادارى في الضفة الغربية وغزة من ٢٦ بندا ، ينص على الغاء الحكم العسكرى « وان » يقام في الضفة والقطاع حكم ذاتي ادارى « و » ينتخب السكان مجلسا اداريا يتألف من ١١ عضوا مدة ولايته اربع سنوات ومقره « بيت لحم » وتشمل صلاحياته جميع المسائل الادارية ، ويعهد بشئون الامن والنظام للسلطات الاسرائيلية ، ويمنح السكان حق الاختيار الحر بين الجنسية الاردنية والجنسية الاسرائيلية ، ولهؤلاء الذين اختاروا الجنسية الاسرائيلية حقوق المواطنة .

وتشكل لجنة من اسرائيل والاردن والمجلس الادارى وتتخذ قراراتها بالاجماع وتتمسك اسرائيل بمطلبها وحقها في السيادة على الضفة والقطاع كذلك تضمن المشروع ضمان حرية وصول ابناء جميع الديانات الى الاماكن المقدسة الخاصة بهم وتخضع هذه المبادىء لاعادة النظر بعد خمس سنوات .

وقد عرض « بيجين » مشروعه اثناء محادثات الاسماعيلية ، وقبل عرضه على الكنيست الاسرائيلى في ١٩٧٧/١٢/٢٨ . **وقد وضح الاختلاف بين الموقف المصرى والموقف الاسرائيلى اثناء عرض المشروع ، فبينما تتمسك اسرائيل بمطلب السيادة الاسرائيلية على الضفة والقطاع تمسكت مصر بسيادة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وبينما اكدت اسرائيل وجود الحكم العسكرى رفضت مصر وجود قوات اسرائيلية واخيرا بينما ترى اسرائيل ان الحكم الذاتي حل دائم ، طالبت مصر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .**

وقد اكد « بيجين » اثناء تقديم مشروعه ان هناك بندين بدونهما يصبح مشروعه لاغيا :

الاول : ان يعهد بشئون الامن والنظام لاسرائيل .

الثاني : وجود جيش الدفاع الاسرائيلى .

وفى البند ٢٤ من مشروعه اكد « تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة » وابقاء مسألة السيادة مفتوحة لعلمها بوجود مطالب اخرى .

يتبين مما سبق ان الحكم الذاتي قد طرحه العقل الصهيوني منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وتوقف طرحه على عدد من الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالاهداف السياسية الاسرائيلية بالاضافة الى اعتبارات تكتيكية متفاوتة في مواجهة هذا الموقف او ذاك على الصعيد العربي او على صعيد الاوضاع الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبصعود ليكود الى الحكم يخرج الحكم الذاتي عن دائرة الاقتراحات الفردية ليكون سياسة جماعية للحكومة الاسرائيلية برئاسة « بيجين » .

المبحث الثانى

مشروع « بيجين » للحكم الذاتى

بين منجزات السياسة الاسرائيلية واصوله التاريخية

اشرنا فى المبحث الاول الى انه بصمود تحالف الليكود الى قمة السلطة فى اسرائيل عقب انتخابات مايو ١٩٧٧ توقف مشروع الحكم الذاتى عن ان يكون اجتهادا شخصيا أو رأيا فرديا لاحدى القيادات او احد اعضاء الوزراء ، وانما اصبح مشروعا حكوميا تتبناه وزارة « ليكود » بمختلف اجنحتها ، كذلك توقف الحكم الذاتى عن ان يكون مناورة وتكتيكا لمواجهة هذا الموقف او ذاك داخل الارض الفلسطينية المحتلة او خارجها او تعبيراً عن المرونة وانما اصبح سياسة رسمية محددة الملامح ، طرحت كأساس لاية مفاوضات مقبلة حول مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة والشعب الفلسطينى .

وقد استند طرح مشروع الحكم الذاتى باعتباره سياسة رسمية لاسرائيل ازاء مستقبل المناطق على اعتبارات يتعلق بعضها بالمنجزات التى تجسدت فى الواقع العربى بشكل عام والرامية الى دفع خطى التسوية الى الامام وتمهيد الطريق لتدور دورتها كاملة ، وبعضها الاخر يتعلق بمنجزات السياسة الاسرائيلية فى الضفة الغربية بوجه خاص وقطاع غزة بشكل عام .

فمن عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧ تاريخ تقديم المشروع ، تمكنت السياسة الامريكية بمعاونة اسرائيل خلال السنوات العشر الماضية من انجاز عديد من الخطوات والعمليات التى تهيىء الطريق امام تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .

فقد عقدت اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهة المصرية والسورية ، وتم امتصاص طاقة النضال الفلسطينى عبر عديد من المذابح والمعارك بدأت بسبتمبر ١٩٧٠ واحداث جرش وعجلون ١٩٧١ وانتهاء بتفجير الموقف كله فى وجه المقاومة الفلسطينية بلبنان واذا اضفنا الى ذلك طبيعة التوجهات

السياسية والاقتصادية لدول عربية عديدة ومحصلتها النهائية يصبح الظرف ممهدا او يكاد لقطع خطى اكبر فى مضمار التسوية والاقتـراب مـن جـوهر المسائل الاساسية فى الصراع العربى الاسرائيلى .

وعلى صـعيد منجـزات السـياسة الاسرائيلية فى الاراضى الفلسـطينية المحتلة ، فلم تمر السنوات الاثنتـا عشرة الماضـية دون عائد ، رغم ارتبـاك حزب العمل فى التعامل مع المشكلة الفلسطينية من الناحية الشكلية ، الا انه من الناحية الموضوعية يمتلك موقفا محددا من هـذه المشـكلة ، وقـد تمثـل حصاد هذه الفترة فى تثبيت وتطوير واقع اسرائيلى بالضفة الغـربية مـواز للواقع الفلسطينى ، كذلك اعادة صياغة مجمـل الاوضـاع الاقتصـادية فى الضفة الغربية بما يتلاءم ومخططات اسرائيل الاقتصادية من جهة ، وتنمية وتطوير فئات اجتماعية فى الضفة تكون قاعدة لتمرير السـياسة الاسرائيلية بها .

وقد وجدت السلطات الاسرائيلية بعد الاحتلال مباشرة ان اغلاق الاسواق الاسرائيلية والعربية شرقى نهـر الاردن امـام فـائض المنتجـات الزراعية والصناعية للضفة الغربية سوف يؤدى الى ازدياد وحدة الاثار الاقتصـادية للحرب فى وقت تخطط فيه لامتصاص نقمة السكان على الاحتلال عن طـريق انعاش اقتصادى مؤقت ، ومن ثم كان تبنى سياسة الجسور المفتـوحة مـع الاردن لضمان تحرك عناصر الانتاج والسلع بين الضفة الغـربية والمناطـق المحتلة ضمن حدود سياسات كل من الاردن واسرائيل .

ولم تقتصر اهداف اسرائيل من وراء سـياسة الجسـور المفتـوحة على مجرد احداث تكامل اقتصادى ـ من الناحية الواقعية ـ بين كل من الاردن واسرائيل والضفة الغربية فى عناصر الانتاج والسلع والسوق وانما هـدفت كذلك الى تحقيق امكانية التعـايش بين العـرب واسرائيل كمـرحلة اولى فى اختراق حاجز العداء العربى بعد ١٩٦٧ وتقديم ذلك كنموذج فى المستقبل .

وكانت اولى مهام سياسة الجسور المفتوحة مع الاردن تصـدير فـائض منتجات الضفة الغربية الزراعية الى اسواق شرقى الاردن لكى تجد طريقها الى الاسواق العربية وسمح بعد ذلك بـاستيراد البضـائع المطلوبـة قبـل الاحتلال ، فلم يكن من الممكن ان تسمح لاسرائيل بمنتجات الضفة الزراعية أن تغزو السوق الاسرائيلية وتنافس منتجاتها الزراعية .

وفى مرحلة تالية لسياسة الجسور المفتوحة مع الاردن ، ارتـكز المخـطط الاسرائيلى الاقتصادى فى الاراضى المحتلة على اسس رئيسـية مـن بينهـا تحويل اقتصاد الضفة الغربية والاراضى المحتلة الى اقتصاد تـابع ، لتحقيق اهداف النمو الاقتصادى الاسرائيلى ، كمرحلة اولى فى دمـج اقتصـاديات

الاراضى المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلى ، وهذه الظاهرة « الالحاق » تلازم الراسمالية وطبيعتها الاجتماعية ، حيث تشكل الحروب الاستعمارية مداخل طبيعية للالحاق الاقتصادى ، وفى الوقت ذاته تعتبر حروب التحرير الوطنى نوعا مضادا لهذا الالحاق وتدعيم الاستقلال الاقتصادى .

وتحقيقا لذلك قام بنك اسرائيل المركزى بالتعاون مع البنك المركزى للاحصاء خلال اشهر الاحتلال الاولى بمسح شامل لموارد الضفة الغربية الاقتصادية وجميع اوجه النشاط الاقتصادى بها ، ووضع ملامح السياسة الاقتصادية والمالية التى تتلاءم وتحقيق تبعية اقتصاديات الضفة للاقتصاد الاسرائيلى(١٤) .

وقد بدأت عملية الربط تدريجيا وفى مجالات اقتصادية تتفاوت فى اهميتها من وجهة نظر المخطط الاسرائيلى ، حيث وضعت الزراعة والتجارة واستغلال الايدى العاملة العربية فى مقدمة اوجه النشاط الاقتصادى التى يتعين تحقيق روابط التبعية بالاقتصاد الاسرائيلى .

اولا : الزراعة :

وترتبط السياسة الزراعية التى وصفتها سلطات الاحتلال بالضم الفعلى للضفة الغربية ، ولتحقيق ذلك تم انتزاع مساحات من الاراضى الزراعية من اصحابها بمختلف الوسائل واقامة مستوطنات زراعية بها واعطائها لجماعات المستوطنين اليهود .

وقد تركزت معظم هذه المستوطنات الزراعية فى مناطق الاغوار فى الضفة الغربية . وقد عمدت سلطات الاحتلال الى اضعاف ارتباط المزارعين العرب بأراضيهم عن طريق سلسلة من الاجراءات ، كرفع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعى وارتفاع اجور الايدى العاملة الزراعية بسبب الدخول العالية نسبيا التى قدمتها اسرائيل للعمال العرب ، المشتغلين فى الزراعة الاسرائيلية ، وهكذا اصبح الانتاج الزراعى يشكل فقط ثلث الاجمالى بعد ان كان القطاع الرئيسى فى اقتصاديات الضفة الغربية .

كذلك عمدت سلطات الاحتلال الى احداث تغيير فى البنيان الزراعى ، عن طريق اجراء تعديلات فى المساحات المزروعة بما يلبى احتياجات السوق الاسرائيلية سواء لاغراض الاستهلاك الزراعى او الصناعى ، فقد شجعت السلطات الاسرائيلية زراعة المحاصيل اللازمة للصناعات الاسرائيلية كالتبغ والقطن والسمسم ، كذلك شجعت زراعة الحبوب والزيتون لعدم كفاية الانتاج الاسرائيلى من الاستهلاك المحلى ، وايضا عمدت الى توجيه المزارعين لزراعة الخضر الشتوية لغرض الحاجات التصديرية(١٥) .

بعبارة اخرى لم تترك سلطات الاحتلال الانتاج القائم فى الضفة الغربية والاراضى الغربية المحتلة لاشباع حاجات الاسواق المحلية واشباع احتياجات مواطنى هذه المناطق ، وانما عمدت الى تغيير : التباين الانتاجى فى هذه المناطق ليتلاءم مع احتياجات السوق الاسرائيلية والصناعة الاسرائيلية واعتبارات التصدير للخارج دون ماوزن للاعتبارات المحلية .

ثانيا : فى مجال التجارة الخارجية :

حرص السياسيون الاسرائيليون وانطلاقا من سياسة ضم والحاق الضفة الغربية الى حظر استيراد اية سلع يجرى انتاجها فى اسرائيل حتى تكون هذه المناطق سوقا للصناعات الاسرائيلية وفى حالات ضرورة استيراد بعض المنتجات يشترط ان يتم ذلك عن طريق المستوردين الاسرائيليين ، كذلك حظرت التصدير الا فيما يخص مصالح الاقتصاد الاسرائيلى . واصبح الميزان التجارى للاراضى المحتلة يحقق عجزا لصالح الاقتصاد الاسرائيلى . حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية بين الاراضى المحتلة واسرائيل ٦٤٪ من حجم تجارتها الخارجية ، وبلغت قيمة وارداتها من الاسواق الاسرائيلية ٧٥٪ من مجموع وارداتها ، وبلغ حجم واردات الضفة الغربية عام ١٩٦٩ من اسرائيل ٩٠٪ من اجمالى وارداتها .

وفى مجال الصناعة عمدت سلطات الاحتلال الى تحويل النمو الصناعى فى اتجاه الصناعات الاولية البسيطة التى تتميز بتبعيتها وفائدتها للصناعة الاسرائيلية وحظرت السلطات الاسرائيلية قيام اية صناعات فى الضفة الغربية يمكن ان تنافس الانتاج الصناعى الاسرائيلى .

ثالثا : تشغيل العمال العرب :

كان عدوان يونيو ١٩٦٧ استجابة لمجمل متطلبات نمو الكيان الاسرائيلى الاقتصادية والاجتماعية ، فقد كان ثمة حاجة ماسة للسوق لمواجهة نمو الصناعة الاسرائيلية وفائض منتجاتها من ناحية ، وايضا الحاجة الماسة للايدى العاملة وبالذات فيما اصطلح على تسميته« بالعمالة الدنيا » وقد عمدت اسرائيل الى الاستفادة من الايدى العاملة العربية رخيصة الاجر بالقياس للعمال اليهود واستندت فى ذلك على مجمل السياسة الاقتصادية التى نفذتها السلطات الاسرائيلية فى المناطق المحتلة والتى استهدفت كما سبق الاشارة الحاق الضفة الغربية على وجه الخصوص بالكيان الاسرائيلى ، فقد وفر تقليص حجم الاراضى الزراعية وتجميد عمليات التنمية الاقتصادية نتيجة ارتفاع اسعار المواد الخام اللازمة الى توفير عرض كبير للأيدى العاملة العربية استخدمتها اسرائيل فى سد النقص الذى

تواجهه فى قطاع الايدى العاملة وقد وصل عدد العمال الذين التحقوا بـالعمل فى اسرائيل ٥٧ الف عامل فى نهاية ١٩٧٢ و ١٠٠ الف عامل عام ١٩٧٧ .

وكما كانت سياسة تشغيل العمـال العـرب فى اسرائيل احـدى صـور واساليب مواجهة المقاومة الفلسطينية داخل الضـفة الغـربية ، كذلك كانت وبنفس الدرجة احد اساليب صياغة علاقات تبعية الاقتصاد المحلى للاقتصاد الاسرائيلى ، وهو الهدف الذى اشار الى نجاحه تقـرير بنك اسرائيل « انه نظرا لزيادة الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلى فانه من الواضح ان تدهورا خطيرا سيصيب انتاج المناطق المحتلة عندما تتوقف عمليات التنمية والانتاج الاسرائيلى عن التوسع ، ما لم يتـم القيام بمشروعات تنمية محلية فى هـذه المناطق[١٦] ..

السياسة الاستيطانية :

يعتبر الاستيطان اليهودى فى الاراضى العربية المحتلة هدفا قوميا ، تلتقى حوله كافة الاتجاهات والقوى السياسية فى اسرائيل ، والخلاف بين تحالف ليكود وحزب العمل بصدد هذه المسألة ، هو فى واقع الامر ليس خـلافا على المبدأ ذاته ، وانما خلاف بين تصورين سياسيين لضم المناطق المحتلة وقـد هدفت السياسة الاسرائيلية مـن وراء تصـعيد نشـاطها الاسـتيطانى فى الاراضى العربية المحتلة بشكل عام والضفة الغربية بشـكل خـاص (نهـر الاردن ـ المنطقة المحيطـة بـالقدس ـ الخليل) الى خلق حقـائق مـادية ملموسة تعزز امكانية الضم والالحاق لهذه المناطق ، كما انها تعزز مـوقف المفاوض الاسرئيلى فى اية تسوية مقبلة .

وقد بلغ مجموع المستوطنات التى اقيمت فى اسرائيل والاراضى المحتلة من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٧٨ ، ٥٨٧ مستوطنة يقيم بهـا ١٨٠ الف نسـمة ، ويمثل عدد المستوطنين فى الضفة الغربية ١٪ من مجموع السـكان حيث يبلغ عددهم ٨٥٠٠ نسمة .

ويشكل التركيب الديموجرافى للضفة الغربية عقبة امام الاسـتيطان حيث يبلغ عدد سكان الضفة العرب ٧٠٠,٠٠٠ نسـمة (عدا القـدس الشرقية) ويبلغ معدل الزيادة الطبيعية ٢٠ ألف نسمة سنويا .[١٧] .

وقد لجـأت السـلطات الاسرائيلية لتـدعيم الاسـتيطان الى مختلف الوسائل ، لتفريغ بعض المناطق من سكانها عن طريق الطـرد والارهـاب ، وقد اختيرت اماكن اقامة المستوطنات من اجود الاراضى الزراعية فى الضـفة الغربية .

وقد بلغ مجموع المستوطنات التى اقيمت فى ظل الحكومات العمالية ٨٨٥ مستوطنة منها ٧٦ مستوطنه خارج الخط الاخضر (حدود الهدنة لعام ١٩٤٨) .

وقد اشارت الدراسة التى اعدتها مؤسسة « كارنجى » الامريكية والتى عالجت اقتصاد الاراضى العربية المحتلة من الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٤ الى نجاح السياسة الاقتصادية الاسرائيلية الرامية الى دمج اقتصاد هذه المناطق مع الاقتصاد الاسرائيلى ، فقد اكدت الدراسة ظاهرة تزايد العمال العرب الذين يعملون فى اسرائيل كما اشارت الى حدوث ركود فى العلاقات التجارية بين الاردن والضفة والقطاع مقابل انتعاش هذه العلاقات مع اسرائيل . فقد اصبحت الضفة الغربية والقطاع عام ١٩٧٤ السوق الرئيسية لصادرات اسرائيل ، اذ احتلت الواردات من اسرائيل ٨٨٪ من مجموع الواردات ، وهذا بالطبع يشكل عاملا مغريا للمحافظة على السوق[١٨] .

يضاف الى ما تقدم الاجراءات الاسرائيلية الخاصة بضم القدس العربية وتغيير المناهج التعليمية والثقافية فى المدارس العربية ، ففى مدينة القدس وضواحيها ، اوقف تدريس المناهج العربية ، وفرضت السلطات الاسرائيلية تدريس المناهج التعليمية والثقافية الاسرائيلية المطبقة على العرب المقيمين فى فلسطين بعد عام ١٩٤٨ ، وفى الضفة الغربية قررت السلطات الاسرائيلية حظر تدريس ٥٥ كتابا من بينها ٢٢ كتابا فى تدريس اللغة العربية ، وثلاثة كتب اسلامية و ١٤ كتابا فى الجغرافيا وازاء المقاومة التى أبداها الاساتذة والطلاب لمحاولات سلطات الاحتلال ، اكتفت هذه الاخيرة باجراء تعديلات على ٧٨ كتابا بحذف اقسام منها وخاصة تلك الاجزاء المتعلقة بتاريخ فلسطين وحق العرب فى اراضيهم وموضوعات الوحدة العربية والايات القرآنية التى تحث على الجهاد[١٩] .

وانطلاقا من الرؤية الاسرائيلية لواقع التسوية فى المنطقة العربية بشكل عام ، والمراحل التى قطعتها منذ ظهور امكانياتها فى الافق العربى وخاصة بعد ١٩٦٧ وواقع المنجزات الاسرائيلية بصدد صياغة علاقات التبعية الاقتصادة بين اسرائيل والاراضى المحتلة بصفة عامة والضفة الغربية والقطاع بصفة خاصة وقبلها تحقيق سياسة الجسور المفتوحة واختيار امكانية التعايش بين العرب واسرائيل ، وحصيلة الاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية والواقع اليهودى الذى تكرس عبر الاحد عشر عاما الماضية ، وتهيئة المناخ فى الضفة الغربية للضم والالحاق الفعليين ، انطلاقا من ذلك تقدم بيجين بمشروعه الحكم الذاتى للمناطق الفلسطينية المحتلة .

وقد قدم بيجين مشروعه للحكم الذاتى فى المناطق الفلسطينية المحتلة لاول مرة ضمن مشروعه الرسمى للسلام مع مصر فى مباحثات الاسماعيلية يومى

٢٥ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ التى لم يصدر عنها بيان مشترك نتيجة الخلاف بين القيادة المصرية والاسرائيلية وبالذات بصدد الحكم الذاتى .

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده الطرفان صرح السادات قائلا « فيما يتعلق بموضوع الانسحاب حققنا تقدما ، لكن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التى نعتبرها نحن لب المشكلة فى هذه المنطقة ، فان الوفدين المصرى والاسرائيلى ناقشا المشكلة الفلسطينية وكان موقف مصر هو انه بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة ، يجب ان تقوم الدولة الفلسطينية اما موقف اسرائيل فهو ان العرب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة يجب ان يتمتعوا بالحكم الذاتى وقد اختلفنا حول هذه القضية »[٢٠]

مشروع « بيجين » للحكم الذاتى ومنجزات السياسة الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة :

شكلت منجزات السياسة الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة بشكل عام والضفة الغربية والقطاع على وجه الخصوص حدودا موضوعية ملزمة لاى مشروع يطرح بشأن مستقبل هذه المناطق وقد انعكس ذلك بوضوح فى مشروع الحكم الذاتى تبناه تحالف الليكود الحاكم فى اسرائيل فقد اكد المشروع حق اليهود فى الاستيطان فى « اراضى اسرائيل » وحق اسرائيل فى مطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية « يهودا وشميرون » حسب المصطلح الصهيونى وحق الجيش الاسرائيلى فى الوجود فى الضفة الغربية ، وتقنين عملية الضم الفعلى للضفة والقطاع لأسرائيل .

كذلك تضمن المشروع صيغة تفصيلية لمجمل الاراء التى طرحت سابقا بشأن مستقبل الضفة والقطاع ، كما انه حافظ مجددا على السياسات الجوهرية الثابتة التى اكدت عليها هذه الاراء ، فاستبعد المشروع وبصفة نهائية اى حديث عن « دولة فلسطينيه » فى الضفة والقطاع وعن الكيان الفلسطينى المستقل ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والحرص على تطبيق الحكم الذاتى من خلال زعامة موالية للاحتلال وترضى عنها اسرائيل وهو الهدف الذى اكدته معظم الاراء التى طرحت فى غمار الحديث عن الحكم الذاتى والادارة الذاتية .[٢١]

ومن ناحية اخرى اكد المشروع على استمرار الاجراءات الاسرائيلية السابقة بشأن الاستيطان ووجود « جيش الدفاع الاسرائيلى » وابقاء مسألة السيادة على الضفة والقطاع « مفتوحه »

ومن ثم فالمشروع يأتى استنادا الى واقع موضوعى محدد ، لتقنين ملامحه النهائية وخطوطه الأساسية ولعل ذلك يفسر تبنى الوزارة بأكملها للمشروع .

والواقع ان مشروع الحكم الذاتى الذى طـرحه « بيجين » ليس جـديدا على العقل الصهيونى ، وانما تمتد جذوره التاريخية لفترة طـويلة مضـت ، سبقت قيام اسرائيل ، وسنعالج فى الصفحات القادمة الأصـول التـاريخية والفكرية التى استند اليها تحالف ليكود فى تبنى هذا المشروع .

المصادر التاريخية والفكرية لمشروع « بيجين » للحكم الذاتى :

١ ـ مشروع بيجين للحكم الذاتـى والكومنولث اليهـودى للصـهيونية التنقيحية :

تمتـد جـذور المشروع مـن الناحية التـاريخية والأيديولوجية ، الى تلك المصادر الأيديولوجية والفكرية التى استقى منها تكتل ليكود الحاكم معـظم سياساته ومواقفه العملية ، والمرتبـطة بمـا عرف فى تـاريخ الصـــهيونية « بالصهيونية التنقيحية » ، وذلك الاتجاه الذى تبناه ودعمه وحـدد معـظم خـــطوطه التنظيمية والفـــكرية ، فيلســـوف العنف الصـــهيونى « فلاديميرجابوتنسكى » . وقد رفع هذا الأخير شـعار « السـبيل الوحيد لتوحيد بلادنا لن يكون الا بحد السيف » وقد انشـق بسـبب شـعاره هـذا والاصرار على العنف فى بداية النشاط الصهيونى على المنظمـة الصـهيونية العالمية عام ١٩٢٣ وعبر عديد من التنظيمات التى انشأها والتـى اكتسـبت طابعا عسكريا ، عقدت الصهيونية التنقيحية أول مؤتمر فى ابريل عام ١٩٢٥ تحت عنوان « مؤتمر رابطة الصهيونيين التنقيحيين » .(٢٢)

وقد تحددت فى هذا المؤتمر البرنامج السياسى والهدف النهائى للصهيونية كمـا يراه « جـابرتونسكى » وانصـاره حيث آكد بـرنامجهم « ان غاية التنقيحية هى تحويل فلسطين تدريجيا وضـمنها شرق الأردن الى كومنولث يهودى أى الى كومنولث يحكم نفسه بنفسه فى ظل آكثرية يهودية وكل تفسير آخر للصهيونية وخاصة مـا ورد فى الكتـاب الأبيض عام ١٩٢٢ لابـد مـن اعتباره غير صحيح » .

وأبرز العناصر وضـوحا وثبـاتا فى فـكر الصـــهيونية التنقيحية « وجابوتنسكى » العداء السافر للأمانى القومية العربية لأى شعب عربـى سواء فى سوريا أو المغرب أو الجزائر وليس فى فلسـطين فقـط رغم ادعائه التأثر بالحركات العرقية فى أوروبا ، ودعا الى ان يشـكل اليهـود آكثـرية مطلقة فى فلسطين حتى يتم فرض الأمر الواقع على العرب .

وعن حـدود الدولة اليهـودية ، يصر « جـابوتنسكى » على المطـالبة « بفلسطين التاريخية وقد وضح ذلك من خلال تعليقه على اتفاقيات الانتداب وحدود فلسطين » جاء ذلك فى أحـد فصـول كتـاب « الكيرين هـايسد أو الصندوق التأسيسى لفلسطين الصادر عام ١٩٢١ » وقـد حـدد مـن خـلال

تعليقه المضمن هذا الكتاب ، مطامعه فى مياه اليرموك ومنابع الأردن ، ويقول فى هذا الصدد « من السخرية التى تثير الفضول ان يرفض لجزء من النهر المقدس شرف الدخول فى نطاق الأرض المقدسة » وكذلك يدخل شرق الأردن ضمن حدود الدولة الصهيونية . وفى المؤتمر الصهيونى السادس عشر عام ١٩٢٩ يؤكد « جابوتنسكى » ان فلسطين هى الأرض التى لا يؤلف نهر الأردن حدها الفاصل بل يمر فى منتصفها .

ويستمر فيلسوف الارهاب الصهيونى فى تأكيد تصور فكره لحدود الدولة اليهودية بأنها تضم ضفتى الأردن فى كافة خطبه وتصريحاته فى المؤتمر الصهيونى وفى اعلانه قيام حركة الصهيونية التنقيحية بل ويجعله نشيدا رسميا لمنظمات الشباب التى انشأتها الحركة ويضمنه بطاقة العضوية الخاصة بها .

وقد اعتمد فكر « جابوتنسكى الارهاب والعنف كأحد اهم الوسائل لتحقيق الحلم الصهيونى ويعتبر الأب الشرعى لكافة منظمات العنف الصهيونية وبالذات « الأرجون » والتى تحولت فيما بعد الى حزب حيروت بعد قيام الدولة عام ١٩٤٨ ، وكان ايضا منظم تشكيلات الحركة الصهيونية العسكرية سواء فى فلسطين أو فى مواطن اليهود الأصلية قبل هجرتهم . وقد تأثر « جابوتنسكى » بالنازية والفاشية وقت صعودهما فى كل من المانيا وايطاليا وأبدى اعجابه بالروح العسكرية التى تتحلى بها النازية الألمانية والفاشية الايطالية وحاول محاكاة ذلك فيما يتعلق بالصهيونية ، فقد كان يؤمن ان الوحدة القومية لا تتحقق الا بالعنف والقوة .

وقد ظلت العناصر الأساسية فى فكر « جابوتنسكى » المتمثلة فى اعتماد العنف والارهاب كأداة لتحقيق الحلم الصهيونى ، وحدود الدولة اليهودية ، والهجرة كأسلوب لتدعيم الأغلبية اليهودية فى الدولة ، وكذلك ايمانه وتعصبه الشديد للصهيونية الواحدية وحرصه البالغ على نقائها من أية « شبهة » مذهبية اخرى ، ودور الطبقة الوسطى البرجوازية ورفضه الصراع الطبقى وعدائه للشيوعية والاشتراكية ، ظلت هذه العناصر ، الأساس الأيديولوجى والفكرى لتحالف « ليكود » الحاكم فى اسرائيل منذ ١٩٧٧ .

وقد عكست مواقف زعيم الكتلة « مناحم بيجين » السياسية والفكرية ذلك التماثل الذى يبلغ درجة الاكتمال مع مواقف « جابوتنسكى » السالف الاشارة اليها ، فقد تسلم « بيجين » مهام قيادة حزب حيروت بعد عام ١٩٤٨ ، وقبلها منظمة الأرجون بعد وفاة جابوتنسكى ١٩٤٠ ومن الصعب أن نجد تمايزاً بين مواقف كل منهما ، سوى هذا الاختلاف فى درجة الانتماء الدينى ، ففى حين نشأ بيجين فى أسرة يهودية متدينة ومتعصبة فى بولندا ، نشأ الأول فى اسرة ميسورة ليس لها توجه دينى قوى فى « أوديسا » بروسيا .

وقد استمر « بيجين » فى محاكاة مواقف رائده الفكرى طيلة ثلاثين عاما بالرغم من تغير الظروف والملابسات المحيطـة ، وتغير دوره السـياسى مـن زعيم منظمة ارهابية الى زعيم حزب سياسى بعد ١٩٤٨ ، وكتله ظلت القوى الرئيسية للمعارضة طوال ثلاثين عاما .

وبيجين لا يخفى محاكاته لأستاذه ، فقد نقل عنه اورى افنيرى انه قال فى احد الاجتماعات « وانني حين اصدر امـرا مـا أشـعر فى قـرارة نفسي ان جابوتنسكي يقف خلف هذا الأمر وهو الذى دفعنى اليه واننى خضعت لتنفيذ ارائه واهدافه » وقال فى مناسبة اخرى للرئيس كارتر « لقـد ظللت بجـوار جابوتنسكى سبعة اعوام ولذلك فان لدى القدرة على معرفة مـا كان يجـول بخاطره » .

الا ان تمثل « بيجين » لفكر رائده « جابوتنسكى » رغم تغير الظروف ، قد بدأ كأوضح ما يكون فى طرحه لمشروع الحكم الذاتـى ، حيث اعاد طـرح المكونات الأساسية لفكر « جابوتنسكى » ازاء الحـكم الذاتـى فى صـياغة تاريخية جديدة وفى ظرف مغـاير تـاريخيا وسـياسيا لدواعى طـرح « جابوتنسكى » هذه الفكرة .

٢ ـ الحكم الذاتي بين جابوتنسكي وبيجين :

كان جابوتنسكى كما رأينا مؤسس ومنظم الجناح التنقيحى فى الحـركة الصهيونية الذى مثل العنف عموده الفقرى ، وقد نشـأ فى مـدينة « اوديا » بروسيا وكان يعتنق فـكرة الأقلية القـومية ، لليهـود المقيمين فى روسـيا القيصرية آنذاك ، ومن الحركات التقـدمية فى اوربـا وخـاصة الحـزب الاشتراكى النمساوى .

وخلال المؤتمر الذى عقد فى مدينة « هلسـنجورس » (هلسـنكى الآن) عام ١٩٠٦ والذى ضم الصهيونيين الذين يعيشون فى روسيا القيصرية ، قدم « جابوتنسكى » مشروعه للحـكم الذاتـى والذى انتهـى المؤتمـر الى اقراره .(٢٣)

المكونات العامة لمشروع « جابوتنسكي » حول الحـكم الذاتـى للأقلية القومية :

أولا : الأقلية القومية فى نظره ، مجموعة مواطنين من أبناء قـومية واحـدة يعيش افرادها وسط غالبية غريبة .

ثانيا : يتحدد الانتماء القومى للمواطن عن طـريق الاعلان الشـخصى مـن جانبه .

ثالثا : يقوم ابناء الأقلية القومية بتنظيم انفسهم داخل الدولة التى يقيمـون

بها ، وينشئون لأنفسهم ادارة قومية ، مؤتمرات ، واجتماعات وذلك كمرحلة أولى فى سبيل تأكيد حقوقهم القومية فى الحكم الذاتى .
رابعا : يتحدد هدف المؤسسات والتنظيمات التى تنشأ خلال هذه المرحلة الأولى بتجسيد حقوق السلطة الذاتية القومية فى مجالات مختلفة ، كالعبادة والتعليم ، والصحة والمساعدات الاجتماعية ، وكذلك الاشراف على حركة الهجرة والانتقال من مكان لآخر ، وتصريف القضايا والأحوال الشخصية لهذه الأقلية القومية .

خامسا يكون من حق هذه المؤسسات القومية ممارسة الاختصاصات التالية :

أ ـ فرض الضرائب .
ب ـ تكوين شخصية قانونية .
ج ـ تشكيل محاكم للمحاكمات المحلية .
د ـ تنظيم تعلم اللغة الخاصة بالأقلية القومية ووضعها فى موضع مساو للغة الرسمية للدولة فى المنطقة التى تقطنها الأقلية .

أما فيما يتعلق بوضع الأقلية العربية ضمن الدولة اليهودية فى ارض اسرائيل الكاملة فقد حدد جابوتنسكى المكونات التالية ضمن نموذج خاص لهذه الأقلية :

أولا : اذا رأس الحكومة شخصية يهودية فان نائبه يكون عربيا والعكس صحيح .
ثانيا : كفل « جابوتنسكى » ضمن هذا النموذج الخاص للأقلية العربية ، حق الانتخاب ، والانتظام فى الخدمة العسكرية والاشتراك فى كل الحقوق والواجبات .
ثالثا : اللغة العربية تكون لغة رسمية .
رابعا : عناصر الحكم الذاتى للأقلية العربية والمجالات التى يشملها : يشمل الحكم الذاتى :

أ ـ تنظيم الشئون الدينية وممارسة العبادات .
ب ـ تنظيم الأحوال الشخصية والمدنية لأفراد هذه الأقلية
ج ـ ادارة شئون التعليم بمختلف مراحله لأبناء الأقلية العربية .
د ـ الاشراف على كافة الخدمات العامة الصحية والثقافية والبلدية .
و ـ الاشراف على كافة الخدمات الاجتماعية .

منظمات الحكم الذاتى ضمن نموذج « جابوتنسكى » المقترح للأقلية العربية :

تشمل هذه المنظمات :

أولا : تشكيل مجلس منتخب من قبل الأقلية العربية .

ثانيا : تكوين ادارة للاشراف على الشئون العادية للحكم الذاتي .
ثالثا : اختيار وزير عربي في الحكومة اليهودية .

وقد وعد « جابوتنسكي » وفي نهاية مشروعه بتقديم مساعدات سخية لكل من يهاجر خارج فلسطين من العرب ، وكان تقديره وقتها أن يهاجر ٩٠٠ الف عربي أي كل العرب الذين يعيشون وقتها ، وقد كان عدد اليهود في هذا التاريخ ٦٠٠ الف يهودي أي ٤٠٪ من السكان .

واذا اعدنا قراءة الجملة التي قالها بيجين لكارتر في احدى المناسبات « لقد ظللت الى جوار جابوتنسكي سبعة اعوام ولذلك فان لدى القدرة على ان اعرف ما كان يجول بخاطره » وحين قال « انني حين اصدر امرا أشعر في قرارة نفسي ان جابوتنسكي يقف خلف هذا الأمر » لرأينا الى أي مدى تمثل بيجين فكره رائده واعاد صياغته وتطبيقه في واقع تاريخي مغاير .

وقد ظهرت فلسفة وخطوط مشروع « جابوتنسكي » من خلال مشروع بيجين للحكم الذاتي ، فالعرب الفلسطينيون اصحاب الأرض الشرعيون هم « عرب أرض اسرائيل » التي تضم الشعب اليهودي بأغلبيته المطلقة والأقلية العربية ، وارض اسرائيل وحدة واحدة لا تتجزأ حيث يمنح المشروع الحكم الذاتي للسكان وليس للأرض أو الاقليم والسلطة هي سلطة الحكومة الاسرائيلية التي تمثل الأغلبية اليهودية . ولها حقوق تاريخية مطلقة في الاستيطان والاشراف على الأمن والنظام العام والوجود في الضفة الغربية وغزة .

ويمنح المشروع للفلسطينيين الذين هم « عرب أرض اسرائيل » في نظر بيجين حق ادارة شئونهم الادارية والبلدية من خلال مجلس منتخب من ١١ عضوا « مجلس اداري » مدة سلامية أربع سنوات وتتمسك اسرائيل بمطلبها في السيادة على الضفة والقطاع باعتبارها « اراضي محررة » .

غير انه بالاضافة الى توحد المنطلق الفكري والأيديولوجي لكل من « جابوتنسكي » « وبيجين » بشأن مشروعهما للحكم الذاتي للعرب الفلسطينيين ، فانه يمكن وببساطة استخلاص ابرز العناصر المشتركة في الاطار التنظيمي والمؤسسي للحكم الذاتي في مشروعات كليهما على سبيل الحصر :

١ ــ فالمجلس المنتخب من الأقلية العربية في مشروع « جابوتنسكي » هو بذاته « المجلس الاداري » الذي ينتخبه السكان في الضفة والقطاع في مشروع بيجين بالرغم من أن المصادر المتاحة عن مشروع الأول ، لم تتضمن كيفية تشكيله وطبيعة مهامه ، ولكن يتضح ذلك من طبيعة الصلاحيات والمهام المنوطة بسلطة الحكم الذاتي في مشروعه ، فهي لا تتجاوز نطاق صلاحيات واختصاصات المجلس الاداري المقترح في مشروع « بيجين » .

٢ ـ كفل مشروع « جابوتنسكى » للأقلية العربية حق الانتخاب والانتظام فى الخدمة العسكرية وكل الحقوق والواجبات الخاصة بالمواطنة فى الدولة اليهودية ، وهو نفس ما تضمنه البند الخاص بحق سكان الضفة الغربية والقطاع فى الاختيار بين الحصول على الجنسية الأردنية والجنسية الاسرائيلية ، وبالطبع يحمل هذا الاختيار عزم الحكومة الاسرائيلية على منح كافة حقوق المواطنة الاسرائيلية لمن يختاروا الجنسية الاسرائيلية من انتخاب وترشيح وانتظام فى الخدمة العسكرية الخ هو ما يحمل ايضا امكانية اختيار وزير عربى فى الحكومة الاسرائيلية وهو نفس ما تضمنه مشروع الأول والفكرة الاساسية وراء ذلك ، تغيب الهوية الفلسطينية القومية .

٣ ـ من حيث طبيعة الصلاحيات التى توكل الى سلطة الحكم الذاتى ممارستها ، ثمة توافق تام بين المشروعين ، فقد كفل الأول « جابوتنسكى » لهذه السلطة الذاتية تنظيم الشئون الدينية والأحوال الشخصية والتعليم والخدمات الاجتماعية وهى نفس الصلاحيات التى تحددت لسلطة الحكم الذاتى فى مشروع الثانى « بيجين » .

هوامش الفصل الثانى

(١) اسامة الغزالي حـرب ، الاسـتراتيجية الاسرائيلية والمقـاومة في الارض المحتلة ، مـركز الدراسات بالاهرام القاهرة ، ١٩٧٧ .
(٢) المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، اعداد مديرية الابحاث بـوزارة الاعلان الاردنية جـريدة السياسة الكويتية عدد الاحد ١٩٧٩/١/٧ .
(٣) علي الخطيب ، الاتجاهات السـياسية في الاراض المحتلة والمواقـف .. مـؤامرة العـدو الصهيوني لانشاء ادارة مدنية في الضفة والقطاع ، ش ، ف ، العدد ٥٥ مارس ١٩٧٧ ص ٦١ الى ٧٨ .
(٤) نفس المصدر السابق
(٥) د . الياس شرفاني ، فقاعة الادارة الذاتية ، ش ، ف ، العدد ٥٥ مـارس ١٩٧٦ ص ٥٢ الى ٦٠ .
(٦) اسامة الغزالي حرب ، مصدر سابق .
(٧) د . الياس شرفاني ، فقاعة الادارة الذاتية ، ص ، ف ، العدد ٥٥ مـارس ١٩٧٦ ص ٥٢ ، : ٦٠
(٨) د . محمد المجذوب ، الوجه القبيح لنظام الكانتونات السويسرى ، س ، ف ، العـدد ٦٣ / ٦٤ فبراير ، مارس ١٩٧٧ من ص ٣٢ الى ص ٥٥
(٩) حسين ابو النمل ، مشروع الحكم الذاتي مقدمات ونتـائج ، ش ، ف العـدد ٨٥ ، ديسـمبر ١٩٧٨ ص ٣٥ الى ٥٤
(١٠) نفس المصدر السابق .
(١١) جريدة السياسة الكويتية ، مصدر سابق .
(١٢) اسامة الغزالي ، مصدر سابق .
(١٣) عل همشمار ، ٢٠ اكتوبر ١٩٧١ .
(١٤) د . تيسير النابلسي ، الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، دراسـة لواقـع الاحتـلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام ، منظمة التحرير ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٥ .
(١٥) نفس المصدر السابق .
(١٦) U . N . G . ASS . ,Report . SCIIPA/9148 , 25 OC ., 1977 , P . 45 .
(١٧) محمد عبد الرحمن ، الاستيطان خلال سنين مـن حـكم الليكود ، ش ، ف ، العـدد ٩٦ ، نوفمبر ١٩٧٩ ، ص ٨ الى ٣٠ .
(١٨) جريدة السياسة الكويتية ، مصدر سابق .
(١٩) د . تيسير النابلسي ، مصدر سابق .
(٢٠) امل رياض الشاذلي ، ليكود والتسوية ، دراسـة للتحـالف الحـاكم في اسرائيل ، مـركز الدراسات بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
(٢١) جريدة السياسة الكويتية ، مصدر سابق .
(٢٢) امل الشاذلي ، مصدر سابق .
(٢٣) يورى افنيرى ، مشروع بيجين للسلام ، حكم ذاتي كهذا ، عل همشمار ١٩٧٨/١/٢٠ .

الفصل الثالث

الحكم الذاتى فى كامب دافيد وأبعاد المفهوم الاسرائيلى

تناولنا فى الفصل الثانى تطور وأهداف السياسة الاسرائيلية من وراء طرح فكرة الحكم الذاتى ، وكيف ان هذا المشروع ، ظل حتى عام ١٩٧٧ ، اجتهادا فرديا لبعض الزعامات الاسرائيلية . بصدد مستقبل الضفة والقطاع وضمهما للكيان الاسرائيلى ، ولم تبدأ اولى المراحل العملية لتنفيذه الا مع الانتخابات البلدية عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٦ بهدف خلق زعامة محلية فلسطينية كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وانتهينا الى مشروع « بيجين » للحكم الذاتى وبداية تبلور هذا المشروع كسياسة رسمية ازاء مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة وتطور التسوية وهى المنجزات التى استند اليها بيجين » فى طرحه هذا المشروع .

وفى الفصل الثالث نتتبع الخطوط الاساسية لمشروع بيجين للحكم الذاتى فى اتفاقية الاطار التى وقعت فى مؤتمر كامب دافيد فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ حول الضفة الغربية والقطاع ، وكيف انعكست هذه الخطوط فى الحكم الذاتى المنصوص عليه فى الاتفاقية ، وطبيعة التغير الذى لحق بالمبادىء الاساسية للمشروع ، وابعاد المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى .

المبحث الأول

الحكم الذاتي فى « كامب دافيد »

سبق ان أشرنا فى موضع آخر ، الى ان مشروع بيجين للحكم الذاتى ، قد طرح اثناء مباحثات الاسماعيلية يومى ٢٥ ، ٢٦ ديسمبر عام ١٩٧٧ ، ضمن خطة شاملة لتصور تحالف ليكود للتسوية السلمية للصراع ، وقد رفضت القيادة المصرية المشروع ، وتحدد الموقف المصرى آنذاك فى رفض صيغة الحكم الذاتى الاسرائيلى للضفة الغربية والقطاع والاصرار على اقامة الدولة الفلسطينية وتأكيد حق تقرير المصير للفلسطينيين ، وفى المؤتمر الصحفى الذى عقد عقب المباحثات تحدث الرئيس السادات قائلا « انه فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية التى نعتبرها لب المشكلة فى هذه المنطقة فقد ناقشها الوفدان وكان موقف مصر هو انه بالنسبة للضفة الغربية وغزة يجب ان تقوم الدولة الفلسطينية ، اما الموقف الاسرائيلى فهو ان العرب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة يجب ان يتمتعوا بالحكم الذاتى ولقد اختلفنا حول هذه القضية ولكننا اتفقنا على ان تناقش فى اللجنة السياسية »[١]

وعبر « مناحم بيجين » عن موقفه قائلا فى نفس هذا المؤتمر « ان الوفدين لم يتوصلا لصياغة مشتركة ومتفق عليها فيما يتعلق بالمشكلة التى نسميها نحن وبحق مشكلة عرب ارض اسرائيل ، بينما يسميها المصريون بلغتهم مشكلة الشعب الفلسطينى ، ولم يتسن الاتفاق حول هذه النقطة ، فكان المخرج هو ان يحدد كل طرف موقفه ـ ويستخدم نصه وهو ما حدث فى بداية المؤتمر الصحفى ».

وفى حين اكدت مصر سيادة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية والقطاع ، طالبت اسرائيل بالسيادة الاسرائيلية على هذه المناطق ، وفى حين اصرت مصر على انسحاب الجيش الاسرائيلى ، اكدت اسرائيل بقاء قواتها فى الضفة الغربية والقطاع .

غير انه خلال الفترة التى اعقبت التاريخ لمباحثات الاسماعيلية ، بدأت الولايات المتحدة محاولة فتح ثغرة فى حاجز التصلب الاسرائيلى بالذات فيما يتعلق بمستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة ، هذا التصلب الذى يقف حجر عثرة فى طريق التسوية الامريكية ويضع أطرافها فى موقف يصعب الخروج منه .[٢]

وفتح هذه الثغرة فى حاجز التصلب الاسرائيلى ، يتيح امام الولايات المتحدة الامريكية استكمال الدور الذى رسمته لسياستها الخارجية ازاء منطقة الشرق الاوسط وهو الدور الذى اصطلحت المصادر الرسمية على تسميته بدور « الشريك الكامل » فى المفاوضات الاسرائيلية المصرية .

وعبر العديد من الاجتماعات واللقاءات وتبادل الاسئلة وردودها بين الجانب الامريكى والجانب الاسرائيلى والتى استهدفت كما سبق الاشارة تمهيد الطريق لاستمرار خط التسوية وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لتعد لقاء قمة بين « كارتر » و« السادات » و« بيجين » وهو اللقاء الذى انتهى بتوقيع اتفاقية الاطار والتى تضمنت النص على حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة والقطاع .

ومنذ ذلك التاريخ اصبحت صيغة الحكم الذاتى للفلسطينيين ، صيغة مصرية امريكية واسرائيلية تعبر عن الحل الذى ارتأته الاطراف الموقعة على اتفاقية الاطار للمشكلة الفلسطينية والاراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية والقطاع ، وقد عكست هذه الصيغة القوى والمراكز النسبية والمصالح التى يضعها كل طرف فى مقدمة اولوياته وموقعه على خريطة علاقات القوى الفعلية فى المنطقة .

والنقطة التى سوف تكون موضع اهتمامنا فى الصفحات المقبلة ، هى تتبع الاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية فى الحكم الذاتى للفلسطينيين ، وكيف انعكست فى الصيغة التى اتفق بشأنها فى « كامب دافيد » كذلك محاولة تلمس جوهر الموقف الاسرائيلى من الحكم الذاتى والكيفية التى فرض نفسه من خلالها فى مضمون هذه الصيغة ، واخيرا الامتداد التاريخى لمشروع الحكم الذاتى للفلسطينيين وتحديد مدى التواصل التاريخى بين طرح المشروع عام ١٩٠٦ على يد « جابوتنسكى » وتبنى « مناحم بيجين » له فى نهاية عام ١٩٧٧ حتى وصول المشروع لمائدة المفاوضات فى مؤتمر « كامب دافيد » واقراره .

اتفاقية الاطار لحل الصراع العربى الاسرائيلى :

تضمنت الاتفاقية ، مقدمة حول امكانيات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، بعد عرض التطورات التى جعلت ذلك ممكنا ، استنادا الى قرارى الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ « فقرة اولى » وان التسوية للصراع تتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة .

(١) وفيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة ، تضمن الاتفاق ، اشتراك مصر واسرائيل والاردن وممثلى الشعب الفلسطينى فى المفاوضات حول المشكلة

الفلسطينية وتقسم هذه المفاوضات الى مراحل ثلاث ·
(ا) مرحلة اولى : يتخللها اتفاق مصر واسرائيل على ضمان نقل سلمى للسلطة اخذا فى الاعتبار احتياطات الامن لكافة الاطراف وذلك بعمل ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة وغزة لمدة خمس سنوات .

توفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، وان تنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية بمجرد انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان انتخابا حرا ، وتحل هذه السلطة محل الحكومة العسكرية ، ودعوة الاردن كذلك للتباحث بشأن هذه الترتيبات الانتقالية .

تقوم مصر واسرائيل والاردن بالاتفاق حول وسائل وكيفية اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة والقطاع ، وقد يضم وفدا مصر والاردن ممثلى الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين . ١ - (فقرة ب)

هذه الاطراف تتفاوض بشأن اتفاقية يتحدد من خلالها مسئولية سلطة الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع ، ويتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، ويعاد توزيع ما يتبقى منها فى مواقع معينة للامن الاسرائيلى ، ويشمل الاتفاق ايضا ترتيبات الامن الداخلى والخارجى والنظام العام (أ ، ب ، فقرة ٢).

وتشكل قوة بوليس محلية « قوية » من الممكن ان تضم مواطنين اردنيين وتشترك القوات الاسرائيلية والاردنية فى دوريات مشتركة وتقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود (١ ، ب ، فقرة ٣).

المرحلة الثانية : تضمنت بدء الفترة الانتقالية (السنوات الخمس) عندما تقام سلطة حكم ذاتى « مجلس ادارى » فى الضفة الغربية وغزة ، بشرط الا يتأخر ذلك عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية (فقرة ١ ، جـ).

بانتهاء الفترة الانتقالية تجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة ، لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها بجيرانها ، وكذلك لابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن (جـ ، فقرة ٢)

وقد ربط الاتفاق بين تحديد الوضع النهائى للضفة والقطاع وبين ابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن ، وذلك بالنص على «انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان » تتشكل احداهما من ممثلى الاطراف الاربعة (مصر واسرائيل والاردن ، وممثلى سكان الضفة والقطاع) والتى ستتولى بالتفاوض تحديد الوضع النهائى للضفة والقطاع .

اما الثانية فتتشكل من ممثلى اسرائيل والاردن بالاشتراك مع ممثلى السكان فى الضفة وغزة وذلك للاتفاق حول ابرام معاهدة سلام بين اسرائيل

والاردن بشرط ان يكون الاتفاق الذى توصلت اليه اللجنة الأولى بشأن تحديد الوضع النهائى للضفة مأخوذا فى الاعتبار .

وتستند هذه المفاوضات جميعا على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (جـ فقرة ٣)، ويتقرر ضمن هذه المفاوضات الحدود وترتيبات الامن ، وضرورة اعتراف الحل الناتج عن هذه المفاوضات « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة »

ويطرح الاتفاق اربعة بنود حول الكيفية التى سيشارك بها الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم (جـ ، فقرة ٤).

(١) ان يقوم ممثلو السكان فى الضفة والقطاع بالتصويت على الاتفاق الذى توصلت اليه الاطراف (الخاص بتحديد الوضع النهائى)

(٢) اتاحة الفرص للممثلين المنتخبين عن سكان الضفة لتحديد الكيفية التى سيحكمون انفسهم بها .

(٣) يتم الاتفاق بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى السكان على الوضع النهائى للضفة والقطاع والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

(٤) مشاركة ممثلى السكان بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

ايضا تضمن الاتفاق اتخاذ كل الاجراءات والتدابير لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، ويتعين على سلطة الحكم الذاتى ان تشكل قوة قوية من الشرطة المحلية من سكان الضفة وغزة ، وتكون على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الامور الخاصة بالامن الداخلى (هـ) ويقوم ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتى خلال الفترة الانتقالية بتشكيل لجنة ، تقرر بموافقة الاطراف صلاحيات عودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة فى ١٩٦٧ .

ويخلص بعض الباحثين الفلسطينيين فى رؤيتهم للحكم الذاتى فى اطار اتفاقية الاطار التى لخصنا بنودها فيما سبق ، الى ان مشروع الحكم الذاتى المضمن فى الاتفاقية يعتبر امتدادا تاريخيا ، لما طرحه « جابوتنسكى » عام ١٩٠٦ وما قدمه « بيجين » فى مشروعه للحكم الذاتى ضمن خطة ليكود للتسوية فى مباحثات الاسماعيلية يومى ٢٥ ، ٢٦ ديسمبر ليس فقط فى الخطوط العامة للمشروع وانما ايضا فى صلب اساسه الفكرى والايديلوجى .

ويدلل هؤلاء على رؤيتهم بأنه عندما قدم « بيجين » مشروعه أكد ان جوهر هذا المشروع يتضمن فى بندين اساسيين هما ، البند (١) والبند (٢٤)

وهما المتعلقان بان يعهد بشئون الامن والنظام الاسرائيلي حقهما في السيادة على الضفة والقطاع ، وبدون هذين البندين حسب تعليق « بيجين » ليست هناك اهمية لمشروعه .

وترتيبا على ذلك تكون اسرائيل قد حققت الاهداف الجوهرية للمشروع الذى طرحه بيجين للحكم الذاتي ، حيث ينص الاتفاق على « توفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة والقطاع » وهو ما تضمنه مشروع بيجين والجديد هنا كلمة« كامل » ، وتنص احدى فقرات الاتفاقية على ان « الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان » هو ما نصت علية المادة (٢) من مشروع بيجين ، وتضمين كلمة « انسحاب » هنا في تقديرهم ـ له قيمة دعائية كبيرة وبالذات عندما يكون المقصود هو الحكومة الاسرائيلية العسكرية ، رغم ان هذه الفقرة ضبطت من خلال فقرة اخرى واضحة ، حيث نص الاتفاق على بقاء القوات الاسرائيلية حيث اشار « اعادة توزيع القوات الاسرائيلية التى ستبقى في مواقع معينة « اعادة التوزيع هذه الحكومة و « ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام وهو ما يلتقي مع البند الحادى عشر من مشروع بيجين الخاص بأن يعهد بشئون الامن والنظام العام لاسرائيل .(٣)

كذلك يحدد الاتفاق اشتراك الاردن في اعداد الترتيبات الانتقالية على اساس الاطار الذى تضمنه الاتفاق والترتيبات المشار اليها وهي الخاصة والمحددة « بمبدأ الحكم الذاتي لسكان هذه الاراضي »ولاهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التى يشملها النزاع « فهذه الاشارات الخاصة بترتيبات الامن تجعل من الامن الاسرائيلي اساسا للحكم الذاتي .

ونص الاتفاق ايضا على « تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطات الحكم الذاتي المنتخبة وقد تضم مصر والاردن ووفدا من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزه أو فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه » ويلاحظ في هذه النقطة الاتفاق على كلمة وسائل اضافة الى تعبير « وفقا لما يتفق عليه » اى ان المسائل تحل بالاتفاق ، الامر الذى يعطي لاسرائيل حق الاعتراض على ما لا يتوافق وتصورها للحكم الذاتي .

ومن ناحية اخرى وامتدادا للرؤية التى نحن بصدد الحديث عنها ـ نص الاتفاق على « تكوين قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين » وهو ما اشار اليه البند العاشر من مشروع بيجين للحكم الذاتي ، حيث اشار الى « تكوين قوة شرطة محلية » .

وقد حرص المشروع فيما يبدو على تأكيد كلمة « مواطنين اردنيين وغير اردنيين » وهؤلاء الاخيرون ليسوا بطبيعة الحال اسرائيليين ، والمقصود هو

مواطنو الضفة الغربية وغزة وهى محاولة اسرائيلية لالغاء صفة المواطنه الاردنية » لمواطنى الضفة ـ بمعنى آخر الغاء شرعية اردنية لصالح شرعية اسرائيلية .

ويخلص بعض الباحثين ايضا الى ان الفقرة التى تتضمن « تشترك القوات الاسرائيلية فى دوريات مشتركة وفى تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود » فقره مركبة ، ظاهرها اشراك الاردن فى عمل امنى مشترك ، او اشتراكها فى ضمان امن الحدود ، وذلك يعنى محاولة انتزاع اعتراف ضمنى عن الاردن بأن الضفة الشرقية هى حدوده الفعلية .

كذلك يلاحظ انه وان لم يتمكن « بيجين » من انتزاع موافقة صريحة على السيادة الاسرائيلية على الضفة ، فقد ابقى الاتفاق على مسألة السيادة مفترضة على الضفة الغربية والقطاع حين اشار الى « انه بحلول الفترة الانتقالية ستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة والقطاع » ـ ومن ثم فقد تضمنت اتفاقية الاطار فى « كامب دافيد » المسائل الجوهرية فى مشروع بيجين للحكم الذاتى وهى ، الامن الاسرائيلى ، السيادة والوجود العسكرى ، وتجنب قضية القدس

ومن ناحية اخرى ، فقد تضمن الاتفاق ضرورة ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات فى نهاية الفترة الانتقالية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، فى الوقت الذى حدد فيه الكيفية التى سيشارك بها الفلسطينيون فى الضفة والقطاع فى تقرير مستقبلهم بعد نهاية الفترة الانتقالية وذلك باشراك ممثليهم المنتخبين فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن فى تحديد الوضع النهائى للضفة والقطاع ، واشراكهم فى المفاوضات الخاصة بابرام معاهدة بين الاردن واسرائيل وذلك من خلال عمل اللجنتين المرتبطتين اللتين نص عليهما الاتفاق ، فقط المشاركة وهو ما يتناقض مع ضرورة اعتراف الحل الناتج عن المفاوضات « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » .

والموقف الفلسطينى من الحكم الذاتى ينطلق من المطالبة « بحق تقرير المصير للفلسطينيين » وهو الحق الذى اكتسب شرعية عربية وعالمية ، من خلال القرارات العربية والدولية التى اتخذتها منظمات الامم المتحدة ، الجمعية العامة بصدد تقرير وتأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره على ارضه وتكوين دولته المستقلة دون وصاية اى من الاطراف وهو المضمون الحقيقى المتفق عليه الان فى الفقه الدولى والاسرة الدولية .

هذا فى حين يرى بعض الباحثين ان ثمة تغيرا ما فى مضمون الحكم الذاتى كما ورد فى اتفاقيات الاطار والحكم الذاتى حسبما هو وارد فى

مشروع « بيجين » ، غير ان هـذا التغير على سـبيل الحصر لا يتناول غير ثلاث نقاط :

اولاهما : خاصة بنص اتفاقية الاطار على حكم ذاتى كامل . بينما يتحـدث مشروع بيجين عن حكم ذاتـى للسـكان ، ويخلص هؤلاء الى ان المقصـود بعبارة الذاتى الكامل انه يشمل السكان والمناطق معا .

ثانيتهما : تتعلق بمصدر الصلاحيات الممنوحة لسلطة الحكم الذاتى ، ففـى حين يؤكد مشروع بيجين « ان مصدر صلاحيات هذه السلطة » هـو جيش الدفاع الاسرائيلى » فان مصدر صلاحيات هـذه السـلطة طبقـا لاتفـاقية الاطار ، سوف يكون طبقا لاتفاقية دولية وتـكون هـى مصـدر هـذه الصلاحيات ، حيث ينص الاتفاق على انسحاب الحكم العسكرى من المناطق وبالتالى فليس ثمة هيئة عليا تشكل سلطة فوق سلطة الحكم الذاتى .

ثالثهما : حول مستقبل المناطق : ينص مشروع بيجين على اعادة النظرية فى مستقبل هذه المناطق بعد خمس سنوات . بينما فى « كامب دافيد » يبـدا البحث عن مستقبل هذه المناطق ابتداء من السنة الثالثة بعد انشاء مؤسسات الحكم الذاتى . (٤)

المبحث الثانى

الحكم الذاتى وابعاد المفهوم الاسرائيلى

سبق ان تتبعنا فى موضع آخر من هـذه الدراسـة ، الخلفية التـاريخية والايديولوجية ، التى انطلق منهامشروع « بيجين » للحكم الذاتى للمناطـق الفلسطينية المحتلة ، وهى الخلفية التـى تمثلت بشـكل اسـاسى فى اكثـر التيارات الصهيونية عدوانية وتطرفا ، وهو التيار المعروف « بـالصهيونية التنقيحية » ومنظر هـذا التيار « فـلاديمير جـابوتنسكى » الذى تـربطه « بمناحم بيجين » رابطة فكرية قوية طوال عمـل هـذا الاخير تحـت قيادة « جابوتنسكى » .

واستنادا الى هذه الخلفية التاريخية والفكرية لخـطوط الحـكم الذاتـى تواصل الحكومة الاسرائيلية تأكيد منظورها للاطـار الفـكرى والتنظيمـى والمستقبلى الذى ينبغى للحـكم الذاتـى ان يكون عليه ، سـواء عن طـريق التصريحات المتعددة فى هذا الشأن او عن طريق الوثائق والاجراءات العملية التى اقدمت عليها الحكومة الاسرائيلية والتى تبلورت بصفة اوضح بـالذات بعد توقيع اتفاقية الاطار والمتضمنة الحـكم الذاتـى للمناطـق الفلسـطينية المحتلة .

ففى اعقاب اقرار اتفاقية « كامب دافيد » كلف « بيجين » مدير مـكتبه « الياهو بن اليسار » بتشكيل لجنة عرفت بـاسمه « لجنة بـن اليسـار » ضمت مـديرى عمـوم الوزارات فى اسرائيل ، وممثلين للجيش الاسرائيلى والمخابرات الاسرائيلية ، تتولى وضع تقرير لادارة المفاوضات فى مـرحلتها الأولى والتى بدأت فى شهرى مايو ويونيو ١٩٧٩ عقب تبادل وثائق التصديق على المعاهدة المصرية الاسرائيلية(٥)

وقد خلصت اللجنة فى تقريرها الذى بلغ ثلاثمائة صفحة وقـدمته للوزارة الاسرائيلية للاسترشاد به فى المفاوضات الى نقطتين جوهريتين .

الاولى : تحديد الموقف الأسرائيلى من بعض القضـايا الاسـاسية المثـارة بصدد الحكم الذاتى وفى مقدمتها ضمان عدم قيام دولة فلسطينية فى الضـفة والقطاع وهو الاحتمال الذى اشار اليه معظم من تحدثوا عن الحكم الذاتـى

فى اسرائيل ، واستبعاد ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤيديها فى الضفة الغربية والقطاع من الوصول الى سلطة الحكم الذاتى وكذلك حددت اللجنة موقف اسرائيل من مصدر صلاحيات سلطة الحكم الذاتى حيث اكدت ان مصدر صلاحياتها هو « جيش الدفاع الاسرائيلى » وتأكيد حق اسرائيل فى الاستيطان فى الضفة الغربية وحرية شراء الأراضى وتحديد موقف اسرائيل من قضية « الاراضى العامة » واكدت اللجنة ان يظل جيش الدفاع الاسرائيلى مشرفا على مسائل الامن الداخلى والخارجى فى مناطق الحكم الذاتى وضرورة وجود القوات الاسرائيلية فى المناطق التى يراها وفقا لاعتبارات الامن الاسرائيلى .

الثانية : بناء نموذج لسلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية والقطاع ، يتضمن الهيئات والادارات التى تضمها سلطة الحكم الذاتى وصلاحياتها واختصاصاتها المحددة وطبيعة العلاقات التى تربطها بالهيئات والمؤسسات الاسرائيلية .

وبصدد الاجراءات التى اقدمت عليها الحكومة الاسرائيلية وثيقة الصلة بمضمون وجوهر المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى القرار الذى اتخذته الحكومة الاسرائيلية فى ٢٨/٢/ ١٩٧٩ والخاص بمد خط انابيب مياه من بحيرة « طبرية » الى مستوطنات غور الاردن ، كذلك تقدم « بيجين » فى ٣/٥/ ٧٩ بوثيقة تسترشد بها حكومته فى مفاوضات الحكم الذاتى مكونة من خمس صفحات تعتمد على مشروعه الاول الذى قدمه فى مباحثات الاسماعيلية يومى ٢٥ و ٢٦ ديسمبر ١٩٧٨ .

وفى ١١ مايو ١٩٧٩ قدم « بيجين » مشروعه فى اطاره النهائى وتألف من ١٨ بندا وتضمن بيانين منفصلين وقد تحدثت عن المشروع جريدة هاآرتس الاسرائيلية فى عددها الصادر فى ٢٢/٥/ ١٩٧٩ حيث تناولت الاسس الرئيسية للمشروع المعدل الذى لم تختلف بنوده عن بنود مشروعه السابق « الاول » واشارت الصحيفة إلى أهم التعديلات كاضافة بند يتناول تفصيلا اعتبار اسرائيل مصدر صلاحيات ونشاط مؤسسات الحكم الذاتى ، كذلك حذف فى التعديل البند الذى يحدد مكان ومقر الحكم الذاتى واضيف بند ينص على حق الاستيطان اليهودى فى مناطق الحكم الذاتى كما اضاف المشروع المعدل طابعا اكثر شمولية على الموضوعات التى تعالج السيطرة الاسرائيلية على الاراضى ومصادر المياه(٦) .

وقد تضمن البيانان المرفقان بالمشروع المعدل ، ان اسرائيل لن تسمح ابدا بقيام دولة فلسطينية ، فى « يهودا والسامرا » (وهى التسمية الصهيونية للضفة الغربية) وقطاع غزة لانها ستشكل خطرا على وجودها وامنها ، اما البيان الثانى فقد تضمن ان اسرائيل ستطالب بحقها فى ان

تمارس سيادتها على اراضى الضفة الغربية والقطاع بعد انقضاء السنوات الخمس ، وحرص المشروع الاسرائيلى المعدل على تضمين « رفض اسرائيل لقيام دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع » ومطالبتها بالسيادة عليها بعد انقضاء السنوات الخمس ، تجنبا للمناقشة حول هذين البندين باعتبارهما لايخضعان للمساومة .

ويأتى ضمن هذه الاجراءات قرار الحكومة الاسرائيلية فى ١٦/٩/ ١٩٧٩ بالسماح لليهود بشراء الاراضى فى الضفة الغربية .

وقد شكلت الحكومة الاسرائيلية قبل بدء المرحلة الثانية من مفاوضات الحكم الذاتى فى يوليو ١٩٨٠ لجنتين الاولى من ١١ وزيرا برئاسة « بيجين » نفسه للبحث فى مواقف اسرائيل الثابتة من مسألة الحكم الذاتى والثانية من ٦ وزراء برئاسة يوسف بورج وزير الداخلية الاسرائيلى(٧) .

واذا نظرنا الى هذه الاجراءات والقرارات تشكيل لجنة « بن اليسار » وقرار مد انابيب المياه فى ٢٨/٢/ ١٩٧٩ والوثيقة المقدمة من « بيجين » فى ٣/٥/ ٧٩ ومشروع « بيجين » المعدل فى ١١ مايو ١٩٧٩ ، وقرار الحكومة الاسرائيلية القاضى بالسماح لليهود بشراء الاراضى فى الضفة الغربية فى ١٦/٩/ ١٩٧٩ ، وقرار الحكومة الاسرائيلية بالسماح لليهود بالاستيطان فى مدينة « الخليل » سنجد انها تستهدف التأكيد على جوهر مضمون المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى ، وهى ليست قرارات جزئية منفصلة وانما متكاملة تعكس موقفا اسرائيليا محددا ازاء الحكم الذاتى ، وعبر الصفحات التالية سنتناول ابعاد وعناصر المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى .

اولا : ابعاد المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى

يستند المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى للضفة الغربية والقطاع على الايديولوجية الصهيونية بصفة عامة ــ والتى يعتبر ابرز جوانبها تغليب ونفى وجود الشعب الفلسطينى والشخصية الفلسطينية وذلك التيار الذى سبق الاشارة اليه المعروف باسم « الصهيونية التنقيحية » وهو اكثر التيارات الصهيونية تطرفا وعدوانية كما انه اكثرها تعصبا وايمانا بارض اسرائيل الكاملة وحدودها التاريخية المقدسة التى تضم ضفتى نهر الأردن كما عبر عن ذلك « جابوتنسكى » رائد هذا التيار الصهيونى ومنشىء تنظيماته العسكرية بالاضافة الى هذه الخلفية الفكرية والتاريخية فالمشروع من الناحية الواقعية يعتبر صياغة لعلاقة اسرائيل باعتبارها كيانا استيطانيا عنصريا بالسكان الاصليين وهم « الشعب الفلسطينى » فى

الضفة والقطاع ، بحيث يجمع بين عزل الفلسطينيين عن الكيان الاسرائيلى فى اطار ربطهم من الناحية الفعلية بجهاز الدولة الاسرائيلى وفى الوقت نفسه الحيلولة دون تطور هذا العزل الى أى كيان مستقل فى المستقبل .

ويتضمن المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى ، سبعة ابعاد متكاملة تكفل بتطبيقها اخراج ترجمة عملية للرؤية الاسرائيلية ، سنتناولها بتفصيل فيما يلى :

اولا : الحكم الذاتى للسكان وليس للارض او الاقاليم :

يعتبر هذا البعد من أهم وأبرز الابعاد فى المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى بل من اهم وأبرز الابعاد فى الفكر الصهيونى بشكل عام حيث اتخذ الزحف الصهيونى على « فلسطين » من الارض مرتكزا رئيسيا لخلق حقائق مادية من خلال الاستيطان الجماعى تمهد لفرض الأمر الواقع على العرب الفلسطينيين قبل وبعد نشأة جهاز الدولة الاسرائيلى .

فالحكومة الاسرائيلية وعلى رأسها « بيجين » زعيم تحالف ليكود المنتمى فكريا وأيديولوجيا لاكثر الاجنحة تطرفا فى الايديولوجية الصهيونية ، تنظر الى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها « اراضى محررة » وجزءا من « ارض اسرائيل الكاملة » التى وردت فى العهد القديم ومن ثم فهى تفسر ما جاء فى اتفاقية الاطار « توفير حكم ذاتى كامل » لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، بان الحكم الذاتى المقصود للسكان فى هذه المناطق وليس حكما ذاتيا كاملا للسكان والمناطق معا ، وقد عبر « بيجين » عن ذلك قائلا فى خطابه فى الكنيست الاسرائيلى بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، ان اسرائيل وافقت على الحكم الذاتى للسكان العرب فى الضفة الغربية وغزة ، وهذا ما نتعهد به ، الا اننا لا نوافق ابدا على منح حكم ذاتى كامل لتلك المناطق ، « وتهدف اسرائيل من وراء تأكيد هذا المضمون الى :

(١) الحيلولة دون اى تطور نحو استقلال فلسطينى فى هذه المناطق ، اذ يعلق « بيجين » فى كل المناسبات « لن تكون هناك دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ولن نوافق على ذلك ولن نسمح به ، ان الحكم الذاتى لن يؤدى الى دولة فلسطينية » .

(٢) اعادة التأكيد على الضوابط والجوانب التى تحول دون اى استقلال فلسطينى لتجنب اثارة هذه القضية فى مفاوضات الحكم الذاتى .

(٣) تنمية وخلق واقع اسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة مواز للواقع العربى ، حتى يتسنى لاسرائيل المطالبة بالسيادة على هذه المناطق استنادا الى هذا الواقع وذلك عند بحث مستقبل المناطق ، كمرحلة نهائية بعد مرحلة

الجسور المفتوحة فى تنفيذ الحكم الذاتى .

وقد حرصت اسرائيل على تأكيد هذا البند من خلال تصعيد نشاطها الاستيطانى فى الضفة الغربية حتى دون التقيد بفترة الشهور الثلاثة التى حددت لتجميد الاستيطان لابرام المعاهدة مع مصر ، وكذلك تحضير خطط الاستيطان التى ستنفذ فى عهد الحكم الذاتى وتحديد النظام الذى يسرى عليها وحق السياسة التى حددها بيجين ومؤداها « ان الشعب اليهودى يملك الحق الكامل فى الاستيطان فى ارض ـ اسرائيل ولقد مارسنا هذا الحق وسنمارسه » ! ؟ .

فالاستيطان هدف قومى من وجهة النظر الاسرائيلية ومن ثم يجب ان يقوم « الحكم العسكرى بالاستيلاء على اراضى الدولة قبل قيام الحكم الذاتى » .

والواقع ان تصعيد النشاط الاستيطانى اليهودى فى الاراضى المحتلة لم يرتبط باقرار الحكم الذاتى ـ فالحكم الذاتى جعل الحكومة الاسرائيلية تعطى دفعة قوية للنشاط الاستيطانى بهدف خلق حقائق قوية فى الضفة ـ وانما يرتبط تصعيد هذا النشاط بصعود الليكود الى الحكم فى مايو ١٩٧٧ (حصل ليكود على ٨٪ من الاصوات فى مناطق الاستيطان) فقد اكتفت اهدافه الاستيطانية باهداف جماعة « جوش ايمونيم » الاستيطانية وجماعة « ارض اسرائيل الكاملة[٨] » .

فقد أظهرت حكومة « بيجين » حرصها على مشروعات هذه الجماعات الاستيطانية فى الضفة الغربية وضرورة تنفيذها بسرعة لمواجهة الموقف السياسى الناشىء عن التفاوض بشأن التسوية وقد عرضت هذه الجماعات خططا جاهزة سلفا معدة للتنفيذ وتعجز بمفردها دون مساعدة الحكومة على تحقيقها .

ومن بين اهم المشروعات الاستيطانية المشروع الذى تقدم به « رعنان فايتس » رئيس شعبة الاستيطان فى الوكالة اليهودية ويعتمد مشروعه على اقامة المستوطنات الصناعية الزراعية المختلطة ويلتقى هذا المشروع مع مشروع الون من حيث تجنب الاستيطان فى المناطق الآهلة بالسكان العرب والاستيطان فى المناطق قليلة السكان العرب تمهيدا لضمها الى اسرائيل .

كذلك تقدم « ايريل شارون » رئيس اللجنة الوزارية لشئون الاستيطان وهو المشروع المعروف « بالعمود الفقرى المزدوج » ويهدف الى توسيع المستوطنات الاسرائيلية عند مداخل القدس واقامة شبكة مستوطنات فى المنطقة الممتدة غربى خط (جنين ـ نابلس ـ الرملة) للفصل بين عرب الضفة الغربية والعرب فى مناطق ١٩٤٨ ، وربط الضفة باسرائيل بشبكة من الطرق تمتد من البحر غربا وحتى غور الأردن شرقا .

ومن ناحية أخرى فقد أعتبر برنامج « ليكود » الضفة الغربية « جزءا من أرض اسرائيل الغربية » واستند الائتلاف الحكومى الذى شكله الى تصور مشترك بشأن قضايا الاستيطان مع كل من الحزب الدينى القومى « المفدال » والحركة الديمقراطية للتغيير « داش » فقد أكد الاتفاق بين الليكود والمفدال « ضرورة إقامة المستوطنات بناء على قرار صادر عن الحكومة فقط وفق معايير صهيونية وأمنية » وكذلك استند الاتفاق بين « داش » والليكود على تصور مشترك بشأن الاستيطان فى المناطق العربية المحتلة وتطبيق القانون الاسرائيلى فى هذه المناطق . ويرتهن الأمر بالتوقيت الملائم والاعتبارات السياسية الخاصة بالمفاوضات مع العرب حول التسوية .

والواقع أن هذه القضية بالذات « الاستيطان » تحظى باتفاق ليس فقط بين الكتل المشتركة فى الائتلاف الحاكم وإنما أيضا بين هذه الكتل من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى فالخلاف بينهما ليس حول المبدأ ذاته وإنما بين تصورين سياسيين بشأن مستقبل هذه المناطق « فالمعراخ » يفضل الحل الوسط مع الأردن طبقا لمشروع ألون .

ولكى نتبين حجم التصاعد الذى شهده النشاط الاستيطانى فى عهد « ليكود » يستحسن القاء نظرة سريعة على بعض الأرقام التى أدلى بها أحد زعماء جماعة « جوش ايمونيم » وهو « جروشون ستيفط » فقد صرح انه منذ مجىء ليكود الى الحكم استوطن فى الضفة الغربية : ٤٠٠٠ يهودى فى ١٥ مستوطنة ومن بين هؤلاء المستوطنين ٣٧٢٠ مستوطنا من أعضاء الجماعة ، وصرح أيضا أن احتياطى أعضاء حركته من المستوطنين أخذ فى التناقص وإن لدى الجماعة فقط الفى أسرة مرشحة للاستيطان .

وقد أكدت توصيات لجنة (بن اليسار) هذا الجانب من الرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتى الخاص بالفصل بين السكان والأرض بصدد تطبيقه ، فقد أوصت اللجنة بضرورة تدعيم النشاط الاستيطانى الاسرائيلى ، وحرية شراء الأراضى ، فقد جاء فى تقريرها الذى قدمته للوزارة الاسرائيلية انه من بين ٦,٥ مليون « دونم » من أراضى الضفة الغربية سجل منها باسم الحكومة ٧٠٠ ألف « دونم » ونصف مليون دونم يتم اعدادها .. وترى اللجنة أن تظل الحكومة الاسرائيلية وصية على أراضى الدولة بوصفها وريثة البلاط الأردنى والذى كان يملك هذه الأراضى حتى عام ١٩٦٧ ، ويظل هذا الوضع قائما حتى نهاية الفترة الانتقالية (السنوات الخمس أو حتى دخول الأردن المفاوضات) .(٩)

ويقترح بعض الكتاب الاسرائيليين الذين تحدثوا عن مشكلة الأراضى العامة وعلاقتها بسلطة الحكم الذاتى ، وتجنبا لمطالبة الحكم الذاتى بادارة

هذه الأراضي مستقبلا ، توقيع عقد ايجار بين المسئول عن الاملاك الحكومية وبين المستوطنين ، وذلك لمدة ٩٩ عاما وان يشار فى هذا العقد بأن رسوم الايجار قد دفعت مقدما وذلك لتجنب (ادعاء « سلطة الحكم الذاتى بملكية هذه الأراضى أو فرض رسوم عليها ، ويقترح هؤلاء ايضا اجراء نفس العقد (٩٩ عاما) بصدد الأراضى التى قامت سلطات الحكم العسكرى بمصادراتها بحجة الأمن ، وأيضا بالنسبة لممتلكات اليهود من الأراضى قبل عام ١٩٤٨ والتى آلت الى النظام الأردنى وقام الأردن بتأجيرها للسكان العرب وانتقلت هذه الأراضى مرة أخرى الى ممثل الحكومة الاسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ .(١٠)

وقد حرصت اسرائيل تجنبا « لاساءة فهم بعض التعبيرات » ان توضح موقفها ، فالضفة الغربية الواردة فى وثيقة « الاطار » هى بالنسبة لها « يهودا والسامرا » والشعب الفلسطينى هم « عرب أرض اسرائيل » ، ومن ثم أوضح بيجين فهمه لعبارة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة بأنه اعتراف « بحقوق عرب اسرائيل التى طالما اعترفت بها » .

وقد رفض « بيجين » اثناء محادثات « كامب دافيد » توقيع وثيقة تدين حيازة الأراضى بالقوة وقال بشأن هذه النقطة ، انه خلال القمة بذل كارتر والسادات ضغوطا قوية لكى يوقع على وثيقة يدين فيها حيازة الأراضى بالقوة ، لكننى رفضت التوقيع على هذه الكلمة وكسبت الجولة فى النهاية .

ويجىء فى هذا السياق قرار الحكومة الاسرائيلية بتوسيع المستوطنات قبل مضى الثلاثة أشهر التى اتفق على تجميد الاستيطان خلالها لابرام المعاهدة مع مصر ، وهو القرار الذى أثار استياء الرئيس الأمريكى « كارتر » وأكد المتحدث باسم البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى لن يقابل « بيجين » وذلك فى ١٩٧٨/١١/١ ، ولكنه عدل عن ذلك والتقى به فى ١٩٧٨/١١/٢ ، وأيضا القرار الصادر عن الحكومة الاسرائيلية فى ١٩٧٩/٩/١٦ والقاضى بالسماح لليهود بشراء الأراضى فى الضفة الغربية وهو القرار الذى أثار احتجاج مواطنى الضفة الفلسطينية ويؤكد أن الحكم الذاتى الاسرائيلى للسكان وليس للأرض .

يقول « يورى افنيرى » الكاتب الاسرائيلى بصدد تعليقه على مشروع الحكم الذاتى الذى قدمه « بيجين » ان هذا المشروع الذى قدم بعدا عاما لايشمل أى منطقة ، فى حين أن الحكم الذاتى الذى منح للايرلنديين ، كان ينصرف وقتها الى منطقة معينة .(١١)

وإذا أضفنا الى ذلك أن خطة الحكومة الاسرائيلية للاستيطان خلال السنوات الخمس القادمة تتضمن اعتماد مبلغ الفى مليون و ٥٧٠ ألف دولار

لانشاء ٨٤ مستوطنة اضافية ، قدر مجموع المستوطنين لهذه المستوطنات ٧٠,٠٠٠ ألف يهودى [١٢] لاتضح أن المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى يختص بالسكان دون الأرض والتى هى جزء من اقليم « أرض اسرائيل الكاملة » انطلاقا من رؤية تكتل ليكود الحاكم لهذه القضية

ثانيا : الحكم الذاتى له صلاحيات ادارية وليست تشريعية أو سياسية :

يعكس المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى إزاء هذه النقطة طبيعة وجوهر السلطات الممنوحة للحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، والاساس العنصرى الصهيونى الذى ينطلق منه الموقف الاسرائيلى ، فالشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع هو من وجهة نظر « بيجين » « عرب أرض اسرائيل » وبالتالى سوف تتيح لهم اسرائيل تصريف شئونهم الادارية بأنفسهم فى اطار الكيان الاسرائيلى ، حيث تضمن مشروعه الأول أن يقوم سكان الضفة والقطاع بانتخاب « مجلس ادارة » يتكون من ١١ عضوا يتولى تصريف كافة الشئون الادارية المتعلقة بالسكان العرب فى مناطق الضفة والقطاع .

وقد أعاد « بيجين » التأكيد على طبيعة الصلاحيات الممنوحة للحكم الذاتى فى الوثيقة التى قدمها فى ٣ مايو ١٩٧٩ لكى تسترشد بها حكومته فى المفاوضات والتى تعتمد على مشروعه ذى الستة والعشرين بندا ، فمن أهم ماورد بها حسبما اوردته أجهزة الاعلام الاسرائيلية ، منح مجلس الحكم الذاتى صلاحيات ادارية ، وتبقى الصلاحيات التشريعية بين الحكومة الاسرائيلية .

وتستند اسرائيل فى حرصها على تأكيد نطاق صلاحيات الحكم الذاتى بالصلاحيات الادارية ، هو أن يؤدى منح الحكم الذاتى صلاحيات تشريعية الى تطور خطير من وجهة النظر الاسرائيلية وهو تقوية مركز سلطة الحكم الذاتى خلال الفترة الانتقالية محليا ودوليا بحيث فى نهاية الفترة الانتقالية وعند مناقشة تقرير المصير للمناطق تكون مؤهله للاستقلال فضلا عن احتمال فقدان الاساس الذى ترتكز عليه اسرائيل فى المطالبة بالسيادة على هذه المناطق مع انتهاء الفترة الانتقالية .

وقد أكد التقرير الذى قدمته لجنة « بن اليسار » للحكومة الاسرائيلية ، طبيعة الصلاحيات التى سوف تمارسها سلطة الحكم الذاتى وهى الصلاحيات الادارية وذلك خلال النموذج التنظيمى الذى اقترحته اللجنة لهيئات الحكم الذاتى وصلاحياتها وطبيعة الارتباط بين هذه الهيئات والمؤسسات الاسرائيلية .

ففى الوقت الذى اقترحت فيه اللجنة انشاء « هيئة تجارة وصناعة » تشرف على النشاط الاقتصادى وتقوم بفرض ضرائب مباشرة ، حظرت على هذه الهيئة اصدار العملة والنقود والطوابع أو إنشاء بنك مركزى وتحديد رسوم الجمارك أو تحديد سياسة الصادرات والواردات للمناطق الفلسطينية أو فرض الضرائب غير المباشرة كذلك اقترحت اللجنة انشاء هيئة داخلية تقوم بتنظيم سجلات السكان ، ولكنها فى نفس الوقت حرصت على أن يتم ذلك بالاشتراك مع وزارة الداخلية الاسرائيلية ، وحظرت عليها ، اصدار جوازات السفر ، ويحمل السكان الراغبون فى الحصول على مثل هذه الجوازات جوازات سفر أردنية أو اسرائيلية وبهدف تغليب الهوية الفلسطينية المستقلة .

وتنشأ ـ طبقا لمقترحات اللجنة ـ هيئة للتربية والتعليم مسئولة عن هيكل التعليم مع بقاء الرقابة الاسرائيلية لمنع الاشياء « المغرضة » من وجهة النظر الاسرائيلية .

وإذا حاولنا أن نفسر هذه الصفة « المغرضة » التى الصقتها اللجنة بالاشياء التى احتفظت للرقابة الاسرائيلية بحق منها ، وذلك من واقع السياسة الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، فانها سوف تعنى كل ما يمت لتاريخ وجغرافيا « فلسطين » بصلة وما يتعلق بقضايا الوحدة العربية والقومية العربية والتاريخ العربى وأيضا مايتعلق بتاريخ الصهيونية فى المنطقة العربية ، ومايتعلق كذلك بالآيات القرآنية التى تحض على قتال الاعداء والوقوف ضده ، وهى السياسة التى قامت سلطات الاحتلال بتطبيقها حيث حذفت مناهج التعليم فى هذه المناطق كل مايتعلق بهذه الموضوعات .(١٣)

وحرصت اللجنة فى مقترحاتها بشكل عام على تأكيد ارتباط بعض هيئات الحكم الذاتى بالوزارات الاسرائيلية والهيئات الأخرى المناظرة لها فى اسرائيل ، ومن بينها كما سبق الاشارة الهيئة الداخلية وهيئة الزراعة وهيئة المرور وهيئة الصحة ، هذه الهيئات الأربع حرصت اللجنة على تأكيد ارتباطها بالوزارات المناظرة لها فى اسرائيل وذلك اما بسبب الطابع التشريعى أو السيادى لعمل هذه الهيئات وتعلقه بالنظام العام والحيلولة دون ممارسة هيئات الحكم الذاتى لمهام لها هذا الطابع ، كهيئة الداخلية وهيئة المرور وأما بسبب أهمية الموضوعات التى تقع فى اختصاص بعض هذه الهيئات ، كهيئة الزراعة التى تشرف على توزيع حصص المياه بالاشتراك مع الهيئات الاسرائيلية أو الاشراف الصحى .

فى حين انها لم تؤكد هذا الارتباط بشأن ممارسة بعض الهيئات التى

اقترحتها لصلاحياتها كهيئة الشئون الدينية والتى تقع فى دائرة اهتمامها ، هيكل الأحكام الدينية وشئون المرأة وشئون الوقف (العقارات والأموال الموقوفه) أو هيئة الاسكان وهيئة العمل واللتين تهتمان بمعالجة مشاكل الاسكان والخدمات الاجتماعية والاعانات والتشغيل ، واكتفت بوضع قيد عام على هذه الهيئات جميعها يختص بعدم قيام هذه الهيئات بمنع العمال العرب من الذهاب لاسرائيل وعدم قيامها برسم السياسات العامة والفكرة الكامنة وراء عدم تأكيد اللجنة لهذا الارتباط ، هو تسليمها بأن هذه المهام ذات طبيعة ادارية خاصة بشئون سكان هذه المناطق وهو المضمون الحقيقى لما تعنيه اسرائيل بمفهوم « الحكم الذاتى » الخاص بمهام التعليم والصحة والاسكان والشئون الدينية وقد علق « يوسى سريد » عضو الكنيست الاسرائيلى على توصيات لجنة « بن اليسار » ان هذه التوصيات لم تتحدث عن نظام حكم داخلى أو ادارة ذاتية للعرب الفلسطينيين ، وإنما تحدثت عن استمرار نظام الحكم العسكرى الاسرائيلى ، وان الحكم الذاتى الذى طبقته « جنوب افريقيا فى « ناميبيا » به صلاحيات تفوق تلك التى حددتها اللجنة للحكم الذاتى فى الضفة والقطاع .

ثالثا : الحكم الذاتى يتولاه ممثلو السكان دون مؤيدى منظمة التحرير الفلسطينية :

سبق أن أشرنا الى ارتباط فكرة الحكم الذاتى بمحاولات السلطات الاسرائيلية ، ايجاد زعامة محلية ترتبط مصالحها الاقتصادية بالسياسة الاسرائيلية ومن ثم تكون قاعدة اسرائيلية لتمرير مشروع الحكم الذاتى ، وان تقدم نفسها كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية بادعائها تمثيل الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع .

وقد برز هذا الاتجاه بوضوح فى السياسة الاسرائيلية فى معرض تحضيرها للانتخابات البلدية عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦ والتى جاءت نتائجها معاكسة للآمال التى علقتها السلطات الاسرائيلية عليها ، فقد كان معظم من فازوا فى الانتخابات الأخيرة بالذات من مؤيدى منظمة التحرير الفلسطينية ومعارضى مشروع الحكم الذاتى الاسرائيلى بصفة خاصة .

وقد اعطى اتفاق الاطار لاسرائيل الفرصة لتجديد سياستها بصدد هذه القضية حيث نص على « توفير حكم ذاتى » من خلال ممثلى سكان الضفة والقطاع المنتخبين لتولى ادارة الحكم الذاتى وتجاهل منظمة التحرير

باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، بعبارة اخرى ، أدركت اسرائيل أن اتفاقية الاطار ، قد نجحت فيما لم تتجح فيه اسرائيل طوال السنوات الاحدى عشرة الماضية فى الضفة والقطاع ، وهو اسقاط شرعية ـ تمثيل ـ منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني ، وايجاد زعامة محلية بديلة وان هذه المهمة لم تعد ملقاة على عاتق اسرائيل وحدها وانما اصبحت مهمة مصرية امريكية بالقدر الذى هى به مهمة اسرائيلية ، غير ان هذا التصور الاسرائيلى يصطدم بحاجز رفض الجماهير الفلسطينية فى الضفة والقطاع لمشروع الحكم الذاتى برمته ليس فقط عند اقراره فى « اتفاقية الاطار » وانما منذ بداية طرح هذا المشروع فى عام ١٩٧٢ و١٩٧٦ اثناء الانتخابات البلدية .

وقد تضمن التقرير الذى قدمته لجنة (بن اليسار) على بند مؤداه ضرورة ان تقوم لجنة من المخابرات الاسرائيلية بدراسة برامج المرشحين العرب فى انتخابات الحكم الذاتى ويرتبط ذلك بمجمل الاحتياطات والسياسات الاسرائيلية ازاء الحكم الذاتى والخاصة باجهاض أية امكانية تطور كيان فلسطينى مستقل فى ظل سلطة الحكم الذاتى .

ويؤكد « مارك هيلر » بمعهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب أن الشكل الذى يتخذه اعتراض الفلسطينيين فى الضفة والقطاع لمشروع الحكم الذاتى فى « اتفاقية الاطار » . يقف بحدة وتناقض من وجه تطور العلاقات المصرية الاسرائيلية ، ويتدعم هذا الاعتراض بالتملك الاسرائيلى للاراضى والسياسات الاستيطانية ، ان هذا الاعتراض ينطلق بشكل اساسى من رؤية الفلسطينيين لاتفاقيتي كامب دافيد .

ويخلص الكاتب إلى ان ثمة ثلاثة عناصر اساسية تحدد نوعية استجابات الفلسطينيين فى الضفة والقطاع ازاء الحكم الذاتى :

الاول : التجربة الواضحة مع مشروع الحكم الذاتى .

الثانى : السياسة المعلنة للحكومة الاسرائيلية ازاء الحكم الذاتى .

ثالثا : وجود خطة الحكم الذاتى الراهنة .

وان المحتوى الفعلى للحكم الذاتى ، لم يتغير منذ طرح « بيجين » خطوطه فى ديسمبر ١٩٧٧ وقد اعتمدت الرؤية الحالية للمشروع على توصيات لجنة « الياهو بن اليسار » التى عكست وبوضوح الخطوط الاساسية لمشروع بيجين .(١٤)

رابعا : الحكم الذاتي لا يتطور إلى دولة فلسطينية :

يمثل هذا البعد من أبعاد المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى ، الاطار العام

الذى ينظم العناصر المختلفة للمفهوم الاسرائيلى فى اتجاه الحيلولة دون تطور الحكم الذاتى إلى كيان فلسطينى مستقل ، كما انه وبنفس الدرجة يعكس المنطلقات الفكرية والايديولوجية الصهيونية ازاء الشعب الفلسطينى التى تستند اليها السياسة الاسرائيلية فى التطبيق الفعلى .

فالايديولوجية الصهيونية بشكل عام تستند بالاساس على تغييب الوجود الفلسطينى العربى ولا يقتصر هذا التغييب للوجود الفلسطينى على صعيد الواقع فقط وانما ايضا على صعيد التاريخ والجغرافيا كذلك .

فالمستشار السياسى لمناحم « بيجين » ومؤسس حركة ارض اسرائيل الكاملة شموئيل كاتى يعتمد على نظريات الجغرافيا السياسية . التى تتبناها حركته ـ والتى تتمثل فلسفة الجغرافيا السياسية للالمانى « كارل هارمهوفر » والتى يتلخص مضمونها فى ان الجغرافيا هى التى توجه حركة التاريخ ، والافراد أدوات لمعطيات جغرافية ، يعتمد على هذه النظريات والتى كانت محصلتها فى التطبيق الفعلى نظرية « المجال الحيوى » للنازية الالمانية ، وذلك لتبرير اطماع الصهيونية التوسعية ونفى وجود الشعب الفلسطينى العربى .(١٥)

فمن بين ارائه التى لخصتها مجلة « هاعولام هازيه » ١٩٧٧/٦/٢٢ انه « لا يوجد شعب اسمه شعب فلسطين ولا شىء اسمه لاجئون فلسطينيون » وانما « رعاع همج ملونون من مجموعة اسماء نكرة عديمة الشكل » ، وأن « أرض اسرائيل » ويقصد بها فلسطين وشرق الاردن « كانت خالية من السكان فى انتظار اهلها اليهود المشتتين » . طبقا للنظريات الجغرافية التورانية التى يؤمن بها مستشار بيجين السياسى وتكتله الحاكم .

من هذا المتطور العنصرى الصهيونى انطلقت كافة السياسات الصهيونية والاسرائيلية قبل وبعد نشأة اسرائيل ، واستهدفت بشتى الاساليب الارهابية والعسكرية والقانونية نزع وطرد السكان الاصليين ـ الشعب الفلسطينى العربى ـ من أرضه وتمهيد الطريق لاقامة دولة صهيونية لا ينازعها فى السيادة على أرض فلسطين ، اصحاب الارض الشرعيين .

وكالعادة وبصدد القضايا التى تتعلق بجوهر وفلسفة المشروع الصهيونى ، ليس ثمة خلاف بين هذا التكتل أو ذاك من القوى والجماعات السياسية الاسرائيلية ، حول قضية الدولة الفلسطينية أو الكيان الفلسطينى ، باستثناء بعض وجهات النظر الفردية والتى تتحدث عن شكل من اشكال الكيان الفلسطينى بشروط محددة انطلاقا من مصلحة اسرائيل ذاتها خشية ان تجد نفسها ذات يوم مواجهة بهذا الاختيار ، أو بعض الجماعات السياسية محدودة التأثير فى عملية صنع القرار السياسى .

وقد ربط العقل الاسرائيلى بين الحكم الذاتى والدولة الفلسطينية ،

وعكست الكتابات الاسرائيلية بصدد تناول موضوع الحكم الذاتي - وبصرف النظر عن الانتماءات الحزبية والسياسية - الخوف من امكانية تطور الحكم الذاتي لدولة فلسطينية أو كيان مستقل ، ويكاد يكون ذلك هو القاسم المشترك بين هذه الكتابات جميعها ، سواء كان ذلك في صفوف التكتل الحاكم أو صفوف المعارضة الاسرائيلية .

ويلاحظ بصدد الكتابات الاسرائيلية التي ربطت بين الحكم الذاتي وامكانية تطوره لدولة فلسطينية ، انها لا تمت للحقيقة بصلة ، فمن الواضح لكل مراقب محايد أن السباق والشروط السياسية والتاريخية التي تتم فيها التسوية بشكل عام ، والشروط والمحددات التي طرحت فيها اسرائيل مشروع الحكم الذاتي بوجه خاص تدحض أية امكانية لمثل هذا الاحتمال ، والابعاد التي تحدثنا عنها آنفا بصدد المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي انه للأفراد وليس للارض ، وتأكيد طبيعة صلاحياته الادارية ، لا تفسح مجالا لمثل هذا التطور ، بل ولا تعطي مبررا حتى للحديث عن ذلك .

وتبقى هذه الكتابات محصورة في اطار المناورات التكتيكية التي تستهدف الرأي العام العالمي واظهار مدى ضخامة التنازل الذي قدمته اسرائيل بصدد المشكلة الفلسطينية - أو كما يقول « يوري افنيري » في تعليقه على موقف عضوة الكنيست « جيئيولا كوهين » اثناء مناقشة اتفاقيتي « كامب دافيد » انها استهدفت التنبيه إلى مدى ما وصل اليه « بيجين » من مرونة وتخليه عن بعض معتقداته الايديولوجية .

والواقع ان « بيجين » لم يكن بحاجة إلى من يذكره بضرورة اجهاض ومحاصرة اية امكانية لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع ، فموقفه من ذلك واضح ومحدد قبل وبعد تسلمه زمام الحكم في اسرائيل ، فالضفة والقطاع كما يقول « جزء من اراضي اسرائيل المحررة » بعد تغييره لعبارة الاراضي المحتلة وان الفلسطينيين في نظره « عرب ارض اسرائيل » وهو يؤكد ذلك دائما ، وفي مناسبة اخرى وردا على هؤلاء الذين يزعمون امكانية تطور الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية انه « يعرف كيف يكون الحكم الذاتي وان لم يكن كما أراه فلن يكون » .

ورغم ذلك حرص « بيجين » على تهدئة مخاوف الحزب الديني القومي « المفدال » المؤتلف مع كتلته ، حين أثار هذا الأخير استياءه من مشروعه للحكم الذاتي وامكانية تحوله إلى دولة فلسطينية ، وقدم تعهدا مكتوبا لوزراء المفدال الثلاثة في الحكومة بأنه سوف يدير مفاوضات الحكم الذاتي حسب المبادىء التي يراها « المفدال » - ويراها ليكود بالطبع - وهي ضمان عدم تحول الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية ، استمرار السيطرة -

على الاراضي وتدعيم الاستيطان ومصادر المياه ، ووضع السكان تحت القضاء الاسرائيلي ، هيمنة جيش الدفاع الاسرائيلي على الأمن وضمان حرية الحركة وقد تضمن هذا التعهد انه لم اذا يدر « بيجين » المفاوضات طبقا لهذه المبادىء فان وزراء المفدال سوف ينسحبون من الحكومة .[١٦]

يضاف إلى ذلك ايضا انه عند تكليف « بيجين » لمدير مكتبه « بن اليسار » بتشكيل لجنة لوضع توصيات ومقترحات حول الحكم الذاتي قد اوضح ان مهمة هذه اللجنة هي الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في المستقبل من خلال تحديد الاطار التنظيمي الذي يحول دون أية امكانية في هذا الاتجاه .

وأكد « بيجين » انه لا انفصال للضفة الغربية والقطاع عن اسرائيل بعد السنوات الخمس وانه لا حدود ـ حسب تعبيره ـ في ارض اسرائيل الغربية وانه على الفلسطينيين الا يأملوا في ذلك ، وهدد ايضا انه سوف يعيد الحكم العسكري وأن يعتقل أي عضو من اعضاء المجلس الاداري المنتخب ، اذا سولت له نفسه التمهيد بقيام كيان فلسطيني بأي صورة من الصور ، أو في حالة تجاوزه للحدود التي رسمتها اسرائيل للممارسة سلطته .[١٧]

وفي هذا الاتجاه ـ اتجاه الحيلولة دون امكانية قيام أي كيان فلسطيني ـ كافة جوانب السياسة الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ بشكل عام وبعد مجيء الليكود إلى الحكم بشكل خاص ، وبعد اقرار اتفاقية الاطار المتضمنة الحكم الذاتي بشكل اكثر خصوصية ، فقد استهدف تصعيد النشاط الاستيطاني في هذه الفترة تنمية واقع اسرائيلي في الضفة من خلال الاستيطان وتنظيم شبكة طرق وترابط المستعمرات وتفضل التجمعات العربية تمهيدا لفرض اسرائيل لسيادتها على المناطق الفلسطينية وقطع الطريق دون أي تطور في اتجاه الكيان الفلسطيني .

خامسا : الحكم العسكري الاسرائيلي مصدر كافة صلاحيات هيئات الحكم الذاتي :

يقصد بمصدر الصلاحية وقضية الحكم الذاتي ، السلطة ذات السيادة والشرعية التي تستمد منها هيئات الحكم الذاتي صلاحياتها وتستند اليها كأساس في ممارسة هذه الصلاحيات ، وقد حددت اسرائيل منذ البداية ان مصدر صلاحيات الحكم الذاتي هو الحكم العسكري الاسرائيلي وذلك عند تقديم بيجين مشروعه في ديسمبر عام ١٩٧٧ فقد تضمن المشروع في البند الاول : تلغى ادارة الحكم العسكري في يهودا والسامرا وقطاع غزة وقد استهدفت هذه الصياغة الغاء الادارة المدنية للحكم العسكري ، ويحل محلها الادارة المدنية للحكم الذاتي ، بينما يظل الحكم العسكري كمصدر

لصلاحيات هيئات الحكم الذاتى .

وفى التقرير الذى قدمته لجنة « بن اليسار » استثنت اللجنة بعض القضايا التى لا يجوز المناقشة بشأنها ، أو المساومة حولها ، كان فى مقدمتها ان مصدر صلاحيات هيئات الحكم الذاتى هو « جيش الدفاع الاسرائيلى » والحكم العسكرى ، بالاضافة إلى تطبيق الحكم الذاتى على السكان العرب وليس على اليهود المقيمين أوالزوار والسياحة وحظر منح العرب الذى يعملون على اقامة كيان فلسطينى مستقل اية صلاحيات وتدعيم الاستيطان وحرية شراء الاراضى .

ورغم نص مشروع بيجين على الغاء الحكم العسكرى فى الضفة والقطاع ، إلا ان تفسيره لهذا النص قد اكد انه عنى به الغاء الادارة المدنية للحكم العسكرى ولم يلغ الحكم العسكرى ذاته الذى سيبقى فى الضفة والقطاع كمصدر لصلاحيات وشرعية هيئات الحكم الذاتى ، وفى المفاوضات أصر المفاوض الاسرائيلى رغم معارضة المفاوضين المصريين والامريكيين ، على ان الحكم العسكرى سوف يظل مصدر السلطة للمجلس الادارى ، ومصدر شرعيته ، وهو الذى يقرر قبول قراراته أو رفضها .

وقد علق « فهد القواسمة » عمدة الخليل على ذلك قائلا « ان على يحل محل شمويل فى قسم التعليم » ولكن سيبقى تقرير السياسات عن طريق الحكم العسكرى ومن ثم وبالضرورة فى الوزارة الاسرائيلية .

وقد احتفظ الموقف الاسرائيلى بجوهره ازاء هذه النقطة وذلك رغم النص الوارد فى اتفاقية الاطار حول الحكم الذاتى (١ ــ فقرنة « أ ») « ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية ستنسحبان بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان فى هذه المنطقة » .

وتمسك المفاوض الاسرائيلى بموقفه ايضا رغم ان اتفاقية الاطار قد علقت تحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة على اتفاقية اخرى تتم خلال المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى السكان المنتخبين ، وذلك بالنص من البند (١) ضمن الوسائل التى حددتها الاتفاقية « لمشاركة الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم » « ان يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى السكان فى الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول الفترة الانتقالية » .

والمعنى الذى ينصرف اليه هذان البندان ان هذه الاتفاقية التى سوف يتحدد على ضوئها الوضع النهائى للضفة والقطاع هى التى سوف تكون

مصدر صلاحيات هيئات الحكم الذاتى وليس الحكم العسكرى الاسرائيلى .
ويرتب الكاتب الاسرائيلى « حاييم صدون فى مقالة المنشور بجريدة » معاريف فى ١٩٧٩/٢/٢٦ على ذلك بعض النتائج منها ان اتفاقية الاطار قد أغلقت الباب فى وجه الحكم العسكرى الاسرائيلى كمصدر تستمد منه هيئات الحكم الذاتى صلاحياتها . وان وضع الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع عندما يتم وفقا لهذه الاتفاقية سوف يكون مختلفا عن الوضع المألوف لمناطق الحكم الذاتى فى العالم . فالنموذج العادى للحكم الذاتى من وجهة نظر الكاتب ـ هو قيام دولة ذات سيادة بمنح الحكم الذاتى لمنطقة معينة فى مجال سيادتها ، وتظل هذه المنطقة موجودة فى اطار سيادة هذه الدولة بعد اقامة الحكم الذاتى ، وهو النموذج الذى منحته فى حينه الامبراطورية العثمانية لرومانيا وبلغاريا واليونان ، فى هذا النموذج ، الدولة ذات السيادة هى مصدر صلاحيات الحكم الذاتى ، بينما الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع سيكون وفق اتفاقية دولية وليس فى مناطق خاضعة لسيادة اسرائيل ، وبالتالى تكون هذه الاتفاقية مصدر الصلاحيات وليس الحكم العسكرى الاسرائيلى .
ويضيف الكاتب ايضا ان الوضع النهائى لهذه المناطق سيتحدد على ضوء اتفاقية دولية اخرى بين مصر والاردن واسرائيل وممثلى السكان ، وسيكون لكل من هذه الاطراف حق الفيتو على تحديد هذا الوضع النهائى .
غير ان اسرائيل قد تمكنت بفضل هذه الصياغة الواردة فى الاتفاقية من رفض أية صورة حول الوضع النهائى للمقاطعة الفلسطينية بعد انتهاء الفترة الانتقالية « السنوات الخمس » تتنافس مع منطلقاتها ومخططاتها لمستقبل هذه المناطق .

سادسا : الحكم الذاتى للمناطق الفلسطينية المحتلة وضع نهائى وليس وضعا انتقاليا :

تقود مجمل المقدمات التى يبنى عليها الموقف الاسرائيلى ازاء الحكم الذاتى ، الى استخلاص نتيجة مؤداها ان الخطة الاسرائيلية لتطبيق الحكم الذاتى ، تستهدف الابقاء عليه كوضع نهائى للمناطق الفلسطينية ، فالفترة الانتقالية التى وردت فى اتفاقية الاطار هى من وجهة النظر الاسرائيلية ـ فرصة لاعادة ترتيب وصياغة مجمل معطيات السياسة الاسرائيلية فى هذه المناطق ، واستكمال بعض جوانبها بهدف تمهيد الاوضاع فى المنطقة للقبول بالحكم الذاتى فى اطار السيادة الاسرائيلية فى الضفة والقطاع كمرحلة نهائية .
ويفسر ذلك بطبيعة الحال من ناحية التصريحات الاسرائيلية حول مطالبة

اسرائيل بالسيادة على هذه المناطق بعد السنوات الخمس ، ومجمل الترتيبات التى نفذتها السياسة الاسرائيلية بعد توقيع الاتفاقية ، فقد شهد النشاط الاستيطانى تصاعدا منذ قرار هذه الاتفاقية وذلك لخلق واقع اسرائيلى على مدى السنوات الخمس المقبلة من المستوطنات والمستوطنين فى موازاة الواقع العربى الفلسطينى حيث تضمنت خطة السنوات المقبلة للاستيطان بناء ٨٤ مستوطنة اضافة للمستوطنات القائمة واسكان ٧٠,٠٠٠ يهودي بها ، وذلك بهدف تعزيز مطلب اسرائيل عند انتهاء الفترة الانتقالية بالسيادة على هذه المناطق والحاقها بالكيان الاسرائيلى .

ويقف هذا المنظور الاسرائيلى لمستقبل الضفة الغربية والقطاع وراء كافة الاجراءات الاسرائيلية فى هذه المناطق خلال الفترة الاخيرة ، حيث اتخذت قضية الاراضى الهامة فى الضفة الغربية شكلا هيستيريا ، اذ أصدرت الحكومة قرارها الخاص بالسماح لليهود بشراء الاراضى ، واستثنت « القدس الشرقية » عاصمة الضفة الغربية ومركزها الروحى والثقافى من سلطة الحكم الذاتى ، وشكلت مجالس اقليمية لادارة المستوطنات تجنبا لخضوعها للحكم الذاتى العربى .

كافة هذه الاجراءات تتجه الى خلق اساس قوى فى المفاوضات حول مستقبل المناطق فى السنة الثالثة بعد اقامة الحكم الذاتى ومطالبة اسرائيل بفرض سيادتها على هذه المناطق باعتبارها من وجهة النظر الاسرائيلية « اراضى اسرائيل الغربية » .

ويستند الموقف الاسرائيلى على بعض التطورات فى المستقبل المنظور من بينها تحسين العلاقات المصرية الاسرائيلية بالتنفيذ الكامل للمعاهدة ، كذلك يراهن الموقف الاسرائيلى على عدم دخول الاردن المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى بعد فشل الجهود الامريكية لضمه الى المفاوضات[١٨] ، وبالذات بعد تحديد الاردن موقفه عن صيغة « كامب دافيد للتسوية » ، وذلك فى الخطاب الذى ألقاه الملك حسين ، ونشرته جريدة النهار فى افتتاح مناقشة قضية الشرق الاوسط فى الجمعية العامة للامم المتحدة وقال فيه « ان الاردن لايقبل فى أية حال بمعاونة الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية ، ولا يجوز تقرير مصير المنطقة ومستقبلها فى غياب جميع الاطراف المعنيين بمصيرها وفى طليعتها اصحاب القضية الفلسطينية أو فى معزل عن المجموعة الدولية » ، وشدد على رفض الاردن اتفاقيات « كامب دافيد »[١٩] .

فالمطلوب هو تنازل الاردن عن الضفة الغربية باكملها لاسرائيل ، وليس عن جزء منها كما كان يطرح ذلك حزب العمل الاسرائيلى من خلال صيغة الحل الوسط الاقليمى .

ورغم التصور الحاسم لابعاد مفهوم الحكم الذاتى الاسرائيلى ، وترجمة

هذه الابعاد فى سياسات عملية محددة اثناء المفاوضات وقبلها بهدف اعطاء هذا التصور مضمونه الفعلى ، فقد أثار مشروع الحكم منذ بداية طرحه عام ١٩٧٧ واقراره فى اتفاقية الاطار عام ١٩٧٨ ، أثار عددا من التحفظات والاعتراضات من جانب القوى والجماعات السياسية والاستيطانية وفيما يلى سنحاول تحديد الاسس التى ارتكزت عليها المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى .

المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى :

تستند المعارضة الاسرائيلية ـ بصرف النظر عن انتماءاتها الحزبية والسياسية ـ الى بعض الاسس التى تعلقها المعارضة على امكانية تطور مشروع الحكم الذاتى ، والاحتمالات التى يطرحها مثل هذا التطور من وجهة النظر الصهيونية بصفة عامة وهذه الجماعات بصفة خاصة . وتتمثل هذه الاسس التى تنطلق منها المعارضة الاسرائيلية للمشروع فى ثلاثة عناصر رئيسية تشكل قاسما مشتركا بين مختلف الجماعات التى تعارض المشروع ، الا انه ينبغى التمييز فيما يتعلق بالاسس التى تستند عليها المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى ، بين الخط الاعلامى المدروس ازاء تناول بعض هذه الاسس ومنها احتمال تطور الحكم الذاتى الى دولة فلسطينية ، لاعتبارات سياسية وتكتيكية محددة وبين اخطار موضوعية قائمة وملازمة لنشأة اسرائيل ذاتها ، سواء اتجهت نحو السلم او الحرب وهى هنا بالتحديد الاعتبارات الخاصة باختلال التوازن الديموجرافى بين اليهود والعرب فى دولة انشئت لتكون يهودية الطابع .

اولا : امكانية ان يتطور الحكم الذاتى الى دولة فلسطينية أو كيان فلسطينى مستقل بعد نهاية الفترة الانتقالية وقد طرحت هذه الامكانية كافة الكتابات الاسرائيلية التى تناولت موضوع الحكم الذاتى ، سواء كانت انتماءات هذه الاراء للتكتل الحاكم أو المعارضة الاسرائيلية .

ثانيا : اختلال « الميزان الديموجرافى » نتيجة السيطرة الدائمة على السكان العرب ، ويعبر عن ذلك « ايجال الون » وزير الخارجية الاسرائيلى السابق فهو يرى ان اسرائيل قد انشئت لتكون دولة يهودية وليست ثنائية القومية ، والخوف من الاعتبارات الديموجرافية لا تقتصر على ايجال الون ولا حتى على زعامات المعراخ ، وانما يمتد ليمثل ظاهرة يعانى منها الرأى العام فى اسرائيل وكل من تناول موضوع الحكم الذاتى وبالذات بعد الارقام التى نشرها مكتب الاحصاء المركزى فى اسرائيل حول التوقعات السكانية فقد أشارت هذه الارقام الى ما يلى :

ـ ان عدد السكان اليهود سيصل عام ١٩٨٣ الى نحو ٣،٤٧٣،٠٠٠ على اعتبار ان معدل الهجرة سنويا ٢٥ألف مهاجر .

جدول : توقعات الميزان الديموجراقى بين اليهود والعرب من ١٩٨٣ الى عام ١٩٩٣

السنة	عدد السكان اليهود	معدل الهجرة المتوقع سنويا	عدد السكان العرب	نسبة السكان العرب الى السكان
١٩٨٣	٣،٤٧٣،٠٠٠	٢٥ الفا	٢،٣١٦،٠٠٠	٪٤٠
١٩٨٨	٣،٧٩٠،٠٠٠	٢٥ الفا	٢،٨٥٥،٠٠٠	٪٤٣
١٩٩٣	٤،١١٠،٠٠٠	٢٥ الفا	٣،٥١١،٠٠٠	٪٤٦

المصدر : حنه شاهين ، المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى، شاحاف، العدد ٩١ يونيو ١٩٧٩ .

وفى حالة تزايد معدل الهجرة اليهودية بحيث يصل ضعف هذا المعدل أى ٥٠ ألف مهاجر سنويا فيتوقع ان تصل نسبة السكان اليهود بعد ١٥عاما الى ٥٧٪ من السكان والعرب ٤٣٪ .

وترتيبا على ذلك يستخلص مثيرو هذا الاعتراض على الحكم الذاتى بأنه ان لم يؤد الى دولة فلسطينية، فانه سوف يؤدى حتما الى دولة ثنائية القومية نتيجة هذا الاختلال فى الميزان الديموجراقى بين العرب واليهود، ويذهب بعضهم فى تقدير أثر العامل الديموجراقى الى انه يفضل دولة اسرائيلية ونابلس خارجها، على امبراطورية اسرائيلية ونابلس داخلها، باعتبار نابلس .. أكبر مدن الضفة الغربية .

ثالثا : وترتكز المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى، على اساس امكانية ان يطالب العرب المقيمون فى اسرائيل بعد ١٩٤٨ بتطبيق الحكم الذاتى عليهم، ويتساءل هؤلاء ماذا يحدث لو قام حزب عربى ضمن القانون مطالبا بتطبيق الحكم الذاتى على العرب داخل اسرائيل فى مناطقهم؟ ويستند هؤلاء فى تبنى هذا الاعتراض على وجود العرب داخل اسرائيل فى مناطق مجاورة لمناطق الحكم الذاتى فى المثلث ووادى عارة والجليل، ويتزايد هذا الاحتمال فى تقديرهم ـ مع الفشل الذى منيت به خطط تهويد الجليل عن طريق استقدام أغلبية يهودية، ومن المحتمل ـ ترتيبا على ماتقدم من وجهة النظر هذه ـ ان يطالب العرب بالعودة لمشروع التقسيم عام ١٩٤٧ والمطالبة بجليل عربى كجزء من دولة فلسطينية مستقبلا .

وتضم المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى، الجماعات الاستيطانية المتطرفة «جوش ايمونيم» و «حركة ارض اسرائيل الكاملة»

ومن بين زعامات هذه الجماعات «جيئيولا كوهين» النائبة فى الكنيست و «موشى شامير» و «شموئيل كاتس» المستشار الاعلامى «لبيجين» «والبروفسير» يوفيل تثمان و «تسفى مكواح» .

وتتلخص وجهة النظر لهذه الجماعات الاستيطانية بصدد الحكم الذاتى، فى انه سوف يشكل خطرا على مستقبل الضفة الغربية والقطاع، والحل فى نظرهم ـ هو ضم الضفة والقطاع نهائيا لاسرائيل ورفض بقاء موضوع السيادة على هذه المناطق «مفتوحا» على حد قول «شموئيل كاتس» وان الحكم الذاتى سوف يؤدى الى قيام دولة فلسطينية سواء رغب بيجين أو لم يرغب، ومن ثم لابد من وقف تنفيذه عن طريق خطط استيطانية فى الضفة والقطاع، ويتفق موقف هذه الجماعات مع موقف الحكومة الاسرائيلية، الاانها ترفض الحكم الذاتى بشكل مبدئى .

غير أن موقف الحكومة الاسرائيلية ازاء الحكم الذاتى، يجعل تأثير هذه الجماعات محدودا، فلايزال ليكود على قمته «بيجين» محور الجاذبية لدعاة التطرف، وتعكس مواقفه وسياساته ازاء الحكم الذاتى مدى تطابق موقفه مع موقف هذه الجماعات الاستيطانية وقد اعلن بيجين «انه يعرف تماما كيف يجب ان يكون شكل الحكم الذاتى واذا لم يكن كذلك فلن يكون ابدا » فالهدف النهائى الاحتفاظ بالارض .

اما الجناح الثانى فى المعارضة الاسرائيلية لمشروع الحكم الذاتى فيتركز فى اوساط حزب العمل والدوائر السياسية القريبة منه، فقد اتخذ الحزب موقفا وسطا من مشروع الحكم الذاتى، يتلخص فى القبول به كحل مؤقت وبشروط تحول دون تحقيق النتائج التى تترتب عليه .

وقد تبنى حزب العمل موقفه من الحكم الذاتى استنادا الى عاملين اساسيين :

أولهما : ان الحكم الذاتى بعد «كامب ديفيد» لم يعد مشروعا اسرائيليا، وانما اصبح مشروعا اسرائيليا امريكا مصريا ورفضه بالتالى سوف يؤثر على المفاوضات الجارية بخصوص التسوية .

ثانيهما : ان مشروع التسوية الاقليمية الذى اقترحه الحزب لحل المشكلة الفلسطينية من خلال الاردن لم يعد متلائما مع الظروف الجديدة وبالذات بعد توقيع اتفاقيات «كامب دافيد» وابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية .

ويشترط الحزب ادارة المفاوضات حول الحكم الذاتى بشكل يحول دون قيام دولة فلسطينيةفى الضفة والقطاع خاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفى حالة ظهور مثل هذا الاحتمال، فانه يفضل اللجوء الى الاردن لحل المسألة الفلسطينية، وينبغى ان تبقى اسرائيل مسئولة عن امن وحماية هذه المناطق، وان يسيطر «جيش الدفاع الاسرائيلى» على المناطق اللازمة لحماية

أمن اسرائيل والمستوطنات الاسرائيلية فى الغور وغوش عتسيون وجنوبي غزة وان تضمن اسرائيل التعاون المشترك فى تطوير مصادر المياه فى هذه المناطق .

اما الجناح الثالث من المعارضة الاسرائيلية للحكم الذاتي، فتركز فيما اصطلح على تسميته «بحمائم» حزب العمل وينطلق هؤلاء فى موقفهم من النظر الى التطور للمسألة الفلسطينية فى المستقبل بشكل يسىء الى اسرائيل، ومن ثم تتركز محاولاتهم فى تقديم صيغة تجنب اسرائيل مخاطر هذا التطور وتتكفل باقامة دولة فلسطينية صغيرة فى الضفة الغربية بشرط ان تقبل التعايش السلمى مع اسرائيل .

ويقيم هؤلاء وزنا كبيرا للاعتبارات الديموجرافية، اذ يرى دافيدها كوهين أحد زعماء حزب العمل ورئيس لجنة الشئون الخارجية والامن بالكنيست الاسرائيلي سابقا، ان دولة عربية مجاورة ونابلس داخلها افضل فى نظره من اسرائيل واسعة والعرب داخلها ويرفض هذا الجناح مشروع الحكم الذاتى والتسوية الاقليمية، فهذا الحل الأخير يتضمن حل المسألة الفلسطينية فى اطار الاردن وهو حل «مناف للمنطق» من وجهة نظر هذا الجناح حيث يتضمن فرض الملك حسين على سكان الضفة الغربية رغم انتهاء صلته الفعلية بهم منذ سنوات .

ويعارض «يوسى سريد» احد حمائم حزب العمل كلا من مشروع الحكم الذاتى ومشروع «كآلون» ويرى ضروره تمهيد لسبيل للعناصر المعتدلة من الفلسطينيين بالاعلان، ان كل منظمة فلسطينية تعترف بحق اسرائيل فى الوجود والسيادة ينبغى ان تشارك فى الاتفاق والمفاوضات .

وجوهر الموقف الاسرائيلى من الكيان الفلسطينى واضح، يتمثل فى رفض وجود مثل هذا الكيان باعتباره تقويضا مباشرا للوجود الاسرائيلى، ومعظم الاراء التي تتناول الحديث عن دولة فلسطينية أو كيان فلسطيني ، هى أولا اراء ذات وزن محدود وهى ثانيا ليس لها تأثير فى عملية صنع القرار السياسى وهى فوق هذا وذاك تنطلق بداية من الحفاظ على مصالح اسرائيل وخشية مواجهتها هذا الاحتمال مستقبلا، وهى بعد ذلك كله مناورات دعائية تستهدف الرأى العام العالمى المتعاطف مع قضية الشعب الفلسطينى، وكذلك دفع «الميول المعتدلة» للظهور فى الاوساط العربية والفلسطينية والتى على استعداد للتسليم بداية بقبول الوجود الاسرائيلى بل والتعايش معه .

هوامش الفصل الثالث

(١) مؤتمر « كامب دافيد » دراسة توثيقية ، مركز الدراسات بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
(٢) حسين ابو النمل ، الحكم الذاتي ، مقدمات ونتائج ، ش ف ، العدد ٨٥ ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٨ من ص ٣٥ الى ٥٤
(٣) نفس المصدر السابق .
(٤) حنة شاهين ، المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، حكم ذاتي ام بانتوستان ؟ ش . ف ، العدد ٩١ ، يونيو ١٩٧٩ ، من ص ٨١ الى ب٩٩ .
(٥) دافار ، توصيات لجنة بن اليسار حول قضية الحكم الذاتي ، ١٩٧٩/٢/١١
(٦) جريدة السيادة الكويتية ، المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، الاحد ١٩٧٩/١/٧
(٧) حنة شاهين ، مصدر سابق .
(٨) محمد عبدالرحمن ، الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود ، ش . ف ، العدد ٩٦ ، نوفمبر ١٩٧٩ ، من ص ٨ الى ص ٣٠
(٩) دافار الاسرائيلية ، توصيات لجنة بن اليسار حول قضية الحكم الذاتي ١٩٧٩/٢/١١
(١٠) موشي درورى ، ها ارتس ، الحكم الذاتي والاستيطان الاسرائيلي في الضفة ، ١٩٧٨/١٠/٢٢
(١١) يورى افنيرى ، مشروع بيجين للسلام ، حكم ذاتي كهذا ، عل همشمار ١٩٧٨/١/٢٠
(١٢) Mohamed, sid. Ahmed, Where the palestinian «self rule» is leading, Middle East International, 8 June, 1979.
(١٣) د . تيسير النابلسي ، الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٥
(١٤) Mark Heller, Begins false Autonomy, Foreign Policy, N. 37, Winter 1979, 1980, Publishes quarterly by the carnegie Endowment for International Peace, P.P. 111 to 132.
(١٥) توفيق فياض ، اسرائيليات ، الموقف العربي ، ش . ف ، العدد ٢٧٠٥ ، سبتمبر ٩٩٧٧ ، من ص ٢٢٢ الى ص ٢٣٥
(١٦) عوزى بنزعاين ، مولد مواجهة جديدة ـ ها آرتس الاسرائيلية في ١٩٧٩/٣/٢٣
(١٧) Mork heller, op. eit.
(١٨) حنة شاهين ، المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، مصدر سابق .
(١٩) جريدة النهار ، خطاب الملك حسين في افتتاح مناقشة قضية الشرق الاوسط في الجمعية العامة ، ١٩٧٩/٩/٢٦ .

الفصل الرابع

الحكم الذاتى فى المفاوضات واتجاه المفهوم الاسرائيلى

تناولنا فى الفصل السابق الحكم الذاتى فى اتفاقية الاطار وعناصر الرؤية الاسرائيلية لمفهوم الحكم الذاتى ، وتوصيات لجنة بن اليسار من حيث النموذج التطبيقى الذى يكفل ترجمة هذا التصور لمضمون فعلى يحدد مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة على ضوء ارتباطها باسرائيل ، وتتابع فى هذا الفصل تعامل هذه الرؤية مع المشكلات المثارة بهدف الحكم الذاتى وموقف المفاوض المصرى من طبيعة هذه المشكلات ، التى تتنوع من مشاكل جوهرية تتعلق بمضمون الحكم الذاتى والاسس الجوهرية التى يبنى عليها الى مشاكل اجرائية تخص تحديد الاجراءات والاساليب لبعض القضايا الفرعية كالانتخابات وكيفية اجرائها وحقوق الاشراف عليها .

وتتضمن أية مفاوضات عناصر جوهرية تتعلق بالمبادىء والمضمون الاساسي لوجهات النظر المطروحة ، وعناصر اخرى اجرائية ، مهمتها تسهيل تنفيذ البنود الجوهرية فى مجال تطبيقها ، والحكم الذاتى فى المفاوضات يثار بصدده هذه العناصر الجوهرية التى تتعلق بالمبادىء الاساسية والاخرى الاجرائية التى تتركز على الشكل وليس المضمون ، والملاحظ هنا ان المفاوض الاسرائيلى تميز موقفه - رغم تحديده - للمبادىء التى يراها بالنسبة للحكم الذاتى - بمحاولة الاغراق للاطراف الاخرى فى اجراءات تفصيلية جزئية ، تستهدف تغطية المسائل الجوهرية بصدد الموضوع .

وينبغى التمييز فيما يتعلق بمشكلات الحكم الذاتى بين الفترة الانتقالية وبين تحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ، فرغم الارتباط الوثيق بين المرحلتين ، فقد حسمت الفترة الانتقالية التى بدأت بعد اقرار الاطار مسائل جوهرية ، تلتزم بموجبها كافة الاطراف التى تشارك فى المفاوضات أو سوف تشارك فيها مستقبلا ، لصالح اسرائيل ، فقد اصبح هناك التزام مصرى بقبول وجود القوات العسكرية الاسرائيلية فى الضفة والقطاع بعد نهاية الفترة الانتقالية فى مواقع محددة ، وقبول الابقاء على مسألة السيادة فى هذه المناطق مفتوحة ، ويدعم هذان الالتزامان سيادة اسرائيل فى هذه المناطق ، كما ان ثمة التزاما بطبيعة الحكم الذاتى « مجلس ادارى » وهو التعبير الوارد فى الاتفاقية للفلسطنيين ، وضرورة مراعاة متطلبات الامن الاسرائيلى حاليا وبعد الفترة الانتقالية من الاطراف المشاركة الان فى المفاوضات والاطراف التي سوف تشارك مستقبلا ، هذه المسائل التى حسمتها اتفاقية الاطار تشكل حدودا ملزمة تؤطر حركة ومناورة الاطراف الاخرى وتجدد آفاق وامكانيات تطورها مستقبلا فى اتجاه عدم تجاوز صيغة الحكم الذاتى للفلسطينيين ، وتمثيلهم عن غير طريق منظمة التحرير الفلسطينية .

المبحث الاول

الحكم الذاتى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية الامريكية

عكست مواقف فرقاء المفاوضين فى لجان الحكم الذاتى ـ والتى تقرر ان تبدأ على مرحلتين الاولى فى مايو ، يونيو ١٩٧٩ بعد تبادل وثائق التصديق والثانية فى يوليو عام ١٩٨٠ ، طبيعة السياسات التى توجه المفاوضات وتقودها نحو نتائج محددة على ضوء طبيعة مراكز القوى النسبية والمصالح والاولويات التى يضعها كل فريق فى مرتبة الصدارة من اهتماماته .

فاسرائيل وقد بلورت سياستها تجاه الحكم الذاتى وكافة المشكلات المثارة بصدده طوال الفترة التى تلت اقرار اتفاقية الاطار ، وحيث ان موضوع الحكم الذاتى اصبح عرضة للنقاش عبر اللجان المختصة بالتفاوض بشأنه فلا بأس اذن من تأكيد مواقفها الجديدة وتكثيفها لتكون حقائق واقعية ملموسة ، ومن ثم احتفظ جوهر الموقف الاسرائيلى بثباته والعناصر الاساسية التى يتمسك بها ، من اجل رسم حدود الحكم الذاتى ، وتعيين مضمونه الفعلى كما اراده المخططون الاسرائيليون ، واستنادا الى نفس الاسس الفكرية التى تحدد نظرتهم لقضية الشعب الفلسطينى والكيان الفلسطينى .

فقد شكلت اسرائيل قبل بدء المرحلة الثانية من المفاوضات لجنتين احداهما موسعة تضم ١١ وزيرا برئاسة « بيجين » نفسه للبحث فى مواقف اسرائيل الثابتة من مسألة الحكم الذاتى ، والثانية من ٦ وزراء برئاسة « يوسف بورج » وزير الداخلية الاسرائيلى عن الحزب الدينى القومى « المفدال »[1] وتشكيل لجنة المفاوضين الاسرائيليين لا يخلو من دلالة ، اذ حرصت اسرائيل على وضع وزير داخليتها على رأس هذه اللجنة لسببين ، اولهما ـ تعصبه الشديد لما يسمى « بارض اسرائيل الكاملة » واعتبار الضفة والقطاع جزءا « محررا » من هذه الاراضى والثانى اعتبار ما يمس شئون الضفة والقطاع أمرا داخليا وشأنا من شئون وزارة الداخلية

الاسرائيلية التى تضم قسما خاصا بالمجالس المحلية .

هناك ايضا حصاد العامين الماضيين الذى يستند اليه موقف المفاوض الاسرائيلى وفعالية المكاسب التى حصل عليها سواء على صعيد الصراع العربى الاسرائيلية بصفة عامة أو على صعيد قضية الشعب الفلسطينى ـ والتى استقر الاجماع عربيا وعالميا على انها جوهر الصراع فى المنطقة بصفة خاصة . واسرائيل فى استنادها لهذا أو ذاك من العناصر السابقة ترى ان ذلك يحفزها الى كسب مواقع جديدة بصدد اخطر القضايا واكثرها تحديا لكيانها وهى القضية الفلسطينية .

وانطلاقا من هذه الخلفية التى يتمثلها المفاوض الاسرائيلى ، تميزت مواقفه بصدد المشكلات المثارة فى المفاوضات والمتعلقة بجوهر الحكم الذاتى وصلاحياته والقضايا التى يثيرها ، تميزت هذه المواقف بالقطع والوضوح حتى ولو كان ذلك يتضمن ايقافا لعملية التسوية ذاتها ، وعبر اجتماعات اللجنة الثلاثية لمفاوضات الحكم الذاتى فى « بير سبع » و « الاسكندرية » و « هرتزيليا » اكد المفاوض الاسرائيلى تمسكه بمواقفه .

المشكلات موقع الخلاف فى المفاوضات :

اولا : النطاق الذى تمارس فيه سلطة الحكم الذاتى صلاحياتها :

يرى المفاوض المصرى ان سلطة الحكم الذاتى ينبغى أن تمتد لتشكيل كافة مناطق الضفة الغربية ، وان تجرى الانتخابات فى الضفة الغربية والقطاع دون استثناء اية منطقة ، وكذلك اعتبار « القدس » احدى الدوائر الانتخابية التى يسرى عليها اشراف سلطة الحكم الذاتى ، وفى حديث للدكتور مصطفى خليل ـ رئيس الوزراء المصرى السابق للاهرام اكد ان « طبقا لمفهومنا هذا وارده ، لان القرار ٢٤٢ واضح كعدم جواز ضم الاراضى بالقوة وبالتالى الانسحاب من الاراضى التى سبق احتلالها عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية تم احتلالها بعد ١٩٦٧ وتم ضمها بقرار من الحكومة الاسرائيلية ونحن لا نعترف بقرار الضم للقدس العربية ، ولا بقانونيته وفى المفاوضات قلت لبورج أو تابير وكان احدهما يقول لى ان القدس « مقدسة » بالنسبة لاسرائيل ـ وهى مقدسة بالنسبة لليهود من ايام سيدنا ابراهيم ... الخ . فاذا كنا نتكلم على اساس الدعاوى الدينية فهى لا أساس لها وعلى اساس الواقع فالقدس العربية كانت جزءا من الضفة الغربية وعلى اساس الوضع القائم فان سكان هذا الجزء من القدس هم من العرب ولا يمكن حرمانهم من حق الانتخابات طبقا لقرار من جانب واحد ليس له شرعية اتخاذ هذا القرار طبقا لمبادىء وميثاق الامم المتحدة » .[٢]

فى نفس الوقت يتلخص موقف اسرائيل فعليا وعمليا من القـدس ، انه لا تراجع عن القرار الذى كانت الحكومة الاسرائيلية قـد اتخـذته فى يوليو عام ١٩٦٧ والذى ينص علي ان ألقدس مـدينة واحـدة وغير قـابلة للتقسـيم وعاصمة أسرائيل الى الابد ، وقد حافظت الحكومة الاسرائيلية طوال فتـرة المفاوضات وقبلها خلال المباحثات التى دارت فى « كامب دافيد » على هـذا الموقف ، فقد عملت اسرائيل على فصل قضية القدس مـن جـدول الاعمـال باستثناء ما ورد بشـأنها فى الرسـائل المتبـادلة بين كل مـن « بيجين » و « السادات » و « كارتر » يعلن كل موقفه من المدينة .

ويعد دعوة مصر لعقد مؤتمر قمة اسلامي لبحـث قضـية القـدس أعلنت

االذى يعاقب أن يفرض نفسه بعد ذلك أو يسيطر على أية مباراة !

كلمة أخيرة فى هذا المجال ينبغى ان يتداركها اتحاد الكرة ، وهي ظاهرة احتجاج الاندية على حكام معينين ، لقد زادت وانتشرت هذه الظاهرة بشكل واضح المستوطنين اليهود والزوار من النطاق الذى تمارس فيه سلطة الحكم الذاتى صلاحياتها ، فالحكم الذاتى له الاشراف على السكان العـرب وليس اليهود .

وتأكيدا لذلك أصدرت الحكومة الاسرائيلية قرارا بتشكيل أربعة مجـالس اقليمية للمسـتوطنات ومجلس خـاص فى قـطاع غزه ، وأصـدرت وزارة الداخلية الاسرائيلية أنظمة مفصلة تحدد صلاحيات هـذه المجـالس وتنظـم عملها وهذه المجالس هى :

١ ـ مجلس « عتسيون » : ويشمل ٨ مسـتوطنات فى « غوش عتسـيون » والمناطق المجاوره »

٢ ـ المجلس الاقليمى لغور الاردن ويضم عشرين مستوطنة .

٣ ـ مجلس « بيت ـ ايل » .

٤ ـ مجلس « السامرا » .

٥ ـ مجلس قطاع غزه .

وسيكون لكل من هذه المجالس وضع قـانونى يسـمح له بشراء الاراضى وامتلاكها ، وستمنح وضعا بلديا مستقلا ، ولذلك بهـدف تجنب اشـكالات الحكم الذاتى ومطالبته بالاشراف عليها « وهـو مـوقف عملى سـابق على موقف المفاوض الاسرائيلى فى المفاوضات » (٣)

ثانيا : الحكم الذاتى للسكان أم الارض :

يتمسك المفاوض الاسرائيلى بأن الحكم الذاتى لسكان مناطق الضفة الغربية والقطاع وليس للاقليم المقيمين بـه وهـو جـوهر الموقـف الاسرائيلى من مشروع الحـكم الذاتـى وخـطة « بيجين » وتـوصيات

« لجنة اليسار » وقد حرص المفاوض الاسرائيلي على ترجمة هذا الموقف الى سياسات استيطانية وعملية من خلال تصعيد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقرار السماح لليهود بشراء الاراضي في الضفة وتأكيد حق اليهود في الاستيطان وذلك بهدف تعزيز الواقع الاسرائيلي في الضفة في موازاة الواقع العربي والحيلولة دون اى استقلال لهذه المناطق مستقبلا ، وبذلك تفسر اسرائيل عبارة « حكم ذاتي كامل » لسكان الضفة والقطاع .

وقد تضمنت خطة السنوات الخمس المقبلة للاستيطان اليهودى انشاء ٨٤ مستوطنه اضافية تستوعب ٧٠,٠٠٠ مستوطن يهودى ، في حين أكد مصطفى خليل في المؤتمر الصحفي المشترك في نهاية الجولة السادسة لمباحثات الحكم الذاتي بالاسكندرية ١٩٧٩/٩/٢٧ « ان اتفاقيات « كامب دافيد » عندما اشارت الى الحكم الذاتي الكامل لم تكن تقصد على وجه الاطلاق الفصل بين السكان وبين الارض ، والهدف الاسرائيلي من وراء تأكيد ان الحكم الذاتي للسكان في الضفة الغربية وليس للاقليم هو اسدال الستار على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ، ويكشف ان الخطة الاسرائيلية للحكم الذاتي هي تكييف الحكم الذاتي للفلسطينيين في رغبتها المطلقة في بسط تحكمها على كل فلسطين « تحت الانتداب البريطاني » .(٤)

ثالثا : مصدر صلاحيات الحكم الذاتي :

رغم الجدل المثار ، حول مصدر صلاحيات الحكم الذاتي وهيئاته ، بعد توقيع اتفاقية الاطار وانتقال مصدر هذه الصلاحيات الى الاتفاقية التي سيتقرر بموجبها مستقبل الضفة الغربية والقطاع ، وسيتحدد طبقا لها الوضع النهائي ، بمشاركة الاطراف الاربعة مصر والاردن واسرائيل وممثلي السكان في الضفة والقطاع بدءا من السنة الثالثة للفترة الانتقالية ، رغم ذلك تصر اسرائيل على ان مصدر صلاحيات هيئات الحكم الذاتي هو الحكم العسكرى الاسرائيلي الذى لن يلغى ولكنه سينسحب ويبقى مصدر الشرعية لهذه الصلاحيات ، وله حق الممارسة ورقابة مشروعية قرارات المجلس الادارى برفضها أو قبولها .

وقد اثير ذلك الجدل بالنسبة لكلا الطرفين بخصوص المصدر التي تستمد منه هيئات الحكم الذاتي صلاحياتها ، غير ان الموقف الاسرائيلي كما عبر عنه بيجين مؤخرا يرفض ان يكون لسلطة الحكم الذاتي أية صلاحيات تشريعية ، وانه هيئة ادارية واسرائيل هي صاحبة السلطة العليا في المناطق .

ويرتبط موقف الجانب الاسرائيلى بالحيلولة دون أية تطور ـ من وجهة نظر اسرائيل ـ يقوى مركز سلطة الحكم الذاتى محليا ودوليا ، ومع نهاية الفترة الانتقالية بتزعزع مركز اسرائيل فى المطالبة بالسيادة على هذه المناطق ، ويستند الموقف الاسرائيلى بصدد هذه النقطة الى ان الاتفاقية لم تتضمن نصا بالغاء الحكم العسكرى وانسحاب القوات الاسرائيلية نهائيا وانما نصت على اعادة توزيع للقوات فى اماكن محددة لاعتبارات الامن ومن ثم سيبقى الحكم العسكرى وبعد توزيع قواته فى مناطق محددة ـ مصدرا لصلاحية الحكم الذاتى .

رابعا : مصادر المياه :

تعتبر مشكلة مصادر المياه من اهم المشاكل المثارة بصدد الحكم الذاتى وصلاحياته ، واستمرارا للموقف الاسرائيلى من صلاحيات الحكم الذاتى ، أصرت اسرائيل على استبعاد حقوق السيطرة على مصادر المياه عن دائرة صلاحيات هيئات الحكم الذاتى ، أو ـ وهذا مطلب حد ادنى ـ ان تتولى هذه المهمة ـ مهمة الاشراف على مصادر المياه ـ هيئة عربية اسرائيلية مشتركة أو تنفرد اسرائيل بالسيطرة على هذه المصادر حتى بعد قيام سلطة الحكم الذاتى .

وقد تضمنت المذكرة المرفقة بتقرير لجنة « بن اليسار » والتى قامت باعدادها مصلحة المياه فى اسرائيل « ان مصدر الينابيع المائية داخل » « الخط الاخضر (الاراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٤٨) هو فى الضفة الغربية » .

ويزعم الجانب الاسرائيلى ان اسرائيل والضفة يقعان فوق بحيرة من الينابيع الممتدة من نهر الاردن ، واستخدام المياه دون مراقبة يشكل تهديدا لمصادر هذه المياه لاسرائيل والضفة الغربية ، وتعتمد المستوطنات فى الضفة على هذه المنطقة وايضا بعض المساحات المنزرعة فى عام ١٩٤٨ .

وتأكيد لهذا الموقف ، اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارها فى ١٩٧٩/٢/٢٨ ، باقتراح وزير الخارجية « موشى ديان » وموافقة وزير الزراعة « شارون » بشأن « مد خط انابيب من بحيرة طبرية الى مستوطنات الغور وفرض رقابة من قبل مدير مصلحة المياه على كل عملية حفر للينابيع فى الضفة الغربية » .

وتزداد اهمية مشكلة المياه فى اسرائيل ، اذا نظرنا الى بعض التوقعات حول تفاقم ازمة المياه ، فمن المتوقع ان تواجه اسرائيل عجزا فى المياه يصل الى ٢٦٥ مم^{٣} عام ١٩٧٩ ، ويرتفع هذا الرقم ليصل ٥٠٠ مسم^{٣} عام ١٩٨٥ لسد احتياجات استخدام المياه فى اغراض الصناعة والرى ، وتفسر هذه

التوقعات ، وقف اسرائيل بصدد مصادر المياه فى الضفة الغربية حيث يقدر فائض المياه فيها ما يوازى ٦٣٠ ــ ٧٧٥مم[٣] سنويا فالمياه المتاحة تقدر بنحو ٧٥٠ ــ ٨٩٥ مم[٣] ، بينما يقدر الاستهلاك بنحو ١٢٠ مم[٣] سنويا وقامت اسرائيل بحفر ٢٤ مجرى مائيا فى الضفة الغربية لتزويد المستوطنات بالمياه منها ١٧ فى وادى الاردن (٥) .

والموقف الاسرائيلى بصدد مصادر المياه يلتقى بطبيعة الحال مع مختلف السياسات التى تتبناها الحكومة الاسرائيلية ازاء الحكم الذاتى ، فمن ناحية يتطلب تكثيف الاستيطان فى الضفة الغربية الاستيلاء على الاراضى العامة والخاصة ، ويعتبر ضمان مصادر المياه عنصرا هاما لفعالية العملية الاستيطانية التى تتطلب بالضرورة ، اراضى ومياها وقوة بشرية .

فالمفاوض الاسرائيلى يطرح مجموعة من السياسات والمواقف بصدد مختلف القضايا المثارة ولكنها تلتقى فى الوقت ذاته لتدعيم هدف اسرائيلى محدد هو تكثيف وتنمية الواقع اليهودى فى الضفة الغربية خلال السنوات المقبلة تعزيزا لمطلب فى السيادة والالحاق .

خامسا : القدس :

حددت الحكومة الاسرائيلية العمالية التى تعاقبت ، موقفها من مدينة القدس عقب عدوان ١٩٦٧ مباشرة ، فقد اتخذت قرارها الخاص بجعل القدس عاصمة موحدة لاسرائيل وغير قابلة للتجزئه وذلك فى يوليو من نفس العام ، وتتابعت الاجراءات التى تدعم هذا القرار ، وبوصول تحالف ليكود للحكم وتطور التسوية ، حرص ، بيجين ، على تجنب المناقشة حول هذه القضية بالقات على اساس انها مسألة لا ينبغى طرحها للمناقشة وغير خاضعة للمساومة ، فهى ، عاصمة اسرائيل الموحدة الى الابد ، ، ومن ثم لم تتضمن الاتفاقيات ، كامب ديفيد ، بخصوص وضع مدينة القدس العربية ، سوى الخطابات المتبادلة بين بيجين وكارتر والسادات .

وعندما اصبح الحكم الذاتى موضوعا للمفاوضات ، كان المفاوض المصرى يرى ان القدس جزء من الضفة الغربية ولسلطة الحكم الذاتى ممارسة صلاحياتها فى المدينة كسائر مناطق الضفة وان تعتبر دائرة انتخابية ضمن الضفة الغربية ، فى حين اكد المفاوض الاسرائيلى ان القدس عاصمة موحدة لاسرائيل ولا تخضع لسلطة الحكم الذاتى ، منطلقا هذا المطلب بدعاوى دينية وتاريخية غير صحيحة .

سادسا : السيادة والامن :

يتلخص موقف اسرائيل من قضية السيادة في الضفة الغربية والقطاع بعد انتهاء الفترة الانتقالية في ان مطالبها الخاص بالسيادة في هذه المناطق ليس محلا للجدل ، استنادا الى الدعوى الدينية حول « ارض اسرائيل » بحدودها التاريخية التي تضم ضفتي الاردن ، ويستند « بيجين » الى هذه الدعوى في مطالبته بالسيادة الاسرائيلية على هذه المناطق فهي من وجهة نظره « مناطق محررة » وليست محتلة ، وجزء من اقليم « ارض اسرائيل » ، التي ارجأت مطالبتها على هذه المناطق في الفترة الانتقالية بسبب وجود مطالب اخرى في السيادة على هذه المناطق ، فاسرائيل تنازلت مؤقتا عن حقها في السيادة وقبلت ابقاء السيادة في هذه المناطق مفتوحة في الفترة الانتقالية المقدرة بخمس سنوات ، اذا ابقتها مفتوحة ، وسوف تثار مسالة السيادة مع نهاية الفترة الانتقالية ــ وتؤكد اسرائيل انها لن تتنازل عن سيادتها بعد الفترة الانتقالية .

وترتبط مشكلة الامن في المناطق ، بمشكلة السيادة ، فقد حرصت اسرائيل على ان تكون ممارسة سلطة الحكم الذاتي لمهام الامن مرتبطة بالامن الاسرائيلي وذلك على الصعيد الداخلي ولا صلة لهذه السلطة بالامن الاسرائيلي وتخضع هيئات الحكم الذاتي التي يناط بها الامن الداخلي لاشراف اسرائيلي مباشر وذلك تجنبا لان تمارس سلطة الحكم الذاتي اي مظهر من مظاهر السيادة في المناطق التي تتولى الاشراف على ادارتها وتقتصر مهامها الامنية على تعقب المجرمين والاحداث .

سابعا : الحكم الذاتي مرحلة انتقالية ام مرحلة نهائية :

يرى المفاوض المصري ان الحكم الذاتي مرحلة انتقالية وليست نهائية ، وانه في اعقاب الفترة الانتقالية (في السنة الثالثة منها) سيبدأ بحث مستقبل المناطق وتحديد وضعها النهائي وفي الوقت ذاته يؤكد المفاوض الاسرائيلي ان الفلسطينيين هم اقلية عربية تقطن اقليم اسرائيل وانهم فقط ادارة شئونهم في ظل السيادة الاسرائيلية ، كأية اقلية اخرى ولن الحكم الذاتي مرحلة نهائية ويستند المفاوض الاسرائيلي في ذلك على ان اتفاقية الاطار ، قد اعطت اسرائيل مركز قانونيا معادلا للمركز القانوني للاطراف الثلاثة الاخرين (مصر والاردن وممثلي السكان) وهو حق الاعتراض على ما تتوصل اليه الاطراف حول مستقبل المناطق الفلسطينية ، في حالة اتفاق هذه الاطراف على صيغة لمستقبل الضفة والقطاع لا تتلاءم مع المخطط الاسرائيلي في السيادة والالحاق .

ثامنا : صلاحيات سلطة الحكم الذاتى :

يتلخص موقف المفاوض المصرى ازاء هذه المشكلة ، ان سلطة الحكم الذاتى ينبغى ان تنتقل اليها كافة الصلاحيات التى يمارسها الحكم العسكرى الاسرائيلى وادارته المدنية فى سائر مناطق الضفة والقطاع ، وصرح مصطفى خليل فى نهاية الدورة السادسة للمباحثات بالاسكندرية « ان قيام سلطة الحكم الذاتى ليس هدفا فى حد ذاته وانما الهدف الاساسى ان تقوم سلطة الحكم الذاتى وان تنتقل اليها كل السلطات التشريعية والادارية التى كانت تتمتع بها سلطة الحكم العسكرى الاسرائيلى فى الاراضى المحتلة » [٦] .

وتضمن البيان المشترك فى ختام هذه الجولة « تم الاتفاق على ان احد المبادىء التى سوف تحكم المفاوضات والاتفاق الذى يمكن التوصل اليه هو تحقيق الحكم الذاتى بالكامل للسكان عن طريق قيام سلطة الحكم الذاتى ـ الادارى » .

واجاب مصطفى خليل على سؤال حول ما اذا كان الحكم الذاتى سيطبق على السكان وليس على الارض « هل هناك سكان يعيشون فى الفضاء وليس على الارض ، وكيف تطلبون منهم ان يبيعوا ارضهم للاسرائيليين » .

وموقف اسرائيل ازاء صلاحيات الحكم الذاتى ، تمارس صلاحيات ادارية فقط وليست تشريعية أو قضائية أو سيادية ، وهو نفس المفهوم الاسرائيلى فى مشروع بيجين للحكم الذاتى ، والذى اكدته توصيات لجنة بن اليسار التى وضعت نموذجا مفصلا لهيئات الحكم الذاتى وصلاحياتها ، فهيئات الحكم الذاتى المختلفة ، هيئة التعليم ، وهيئة الاسكان ، هيئة العمل أو هيئة المرور والهيئة الداخلية ، وجميع الهيئات لا تضع السياسات العامة لمجالات اهتمامها وانما يتولى ذلك المؤسسات الاسرائيلية ويناط بهذه الهيئات ما تقرره السياسات الاسرائيلية .

فهيئة التعليم طبقا لتوصيات لجنة « بن اليسار » تتولى تدريب المدرسين وتسجيل التلاميذ فى حين يحتفظ الرقيب الاسرائيلى بتعديل مناهج التعليم وحذف ما يراه « مغرضا » على حد تعبير لجنة بن اليسار ، وهيئتا المرور والداخلية ، يرتبطان مباشرة فى اداء مهامهما مع الوزارات الاسرائيلية ، لارتباط عمل هذه الهيئات بالنظام العام والامن ، ونظرا للطابع السيا[سى] والتشريعى لعمل هذه الهيئات ، وقد هدد بيجين مؤخرا انه سوف يقيل [أى] عضو من اعضاء المجلس الادارى اذا تجاوز حدود سلطاته الادارية أو عمل سواء بالتحريض أو المشاركة فى التمهيد لقيام دولة فلسطينية ، كذلك هدد

انه سوف يعيد الحكم العسكرى لهذه المناطق اذا ما حدث ذلك .

يضاف الى قائمة هذه المشكلات ، مشاكل اخرى اثيرت بصدد اعلان المبادىء الذى كان الوفد المصرى يطالب به بشأن الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع قبل الدخول فى الجوانب الاجرائية الخاصة بالانتخابات والقضايا الاخرى ، فى حين تمسك الوفد الاسرائيلى بالدخول فى الاجراءات وتجنب اعلان المبادىء التى تفسر من كلا الجانبين تفسيرات متعارضة ، وأيد الوفد الامريكى فى المفاوضات المطلب الاسرائيلى بحجة عدم تضييع الوقت ، واسقطت مشكلة اعلان المبادىء من الاعتبار .

ايضا اثير فيما يتعلق بالانتخابات من جانب الوفد المصرى ضمان جدية هذه الانتخابات وذلك باشراف المنظمات الدولية على سير عملية الانتخابات كالامم المتحدة او محكمين من الدول الصديقة ، وعدم تدخل الجيش الاسرائيلى فى الانتخابات ، ورفع الحظر عن النشاط السياسى والمطالبة بأحزاب سياسية فى الضفة وعارض الوفد الاسرائيلى اشراف جهة دولية على الانتخابات ، وفى البيان الذى القاه د . بطرس غالى امام لجنة الشئون العربية والعلاقات الخارجية والامن القومى بمجلس الشعب المصرى فى ١٩٧٩/١٠/٢٨ عن مفاوضات الحكم الذاتى ، اكد اربعة مبادىء تحكم موقف المفاوض المصرى ، الحكم الذاتى مرحلة لمنح الشعب الفلسطينى حق تقرير المصير ، وفقا لقواعد القانون الدولى ، وانه ينصب على الارض التى احتلت بعد ٥ يونيو ، الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ، وقطاع غزة . وان هذه الاراضى تشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة ، ومزودة باشراف هيئة دولية ، كالامم المتحدة على سير الانتخابات أو مجموعة حكام من الدول الصديقة .

وقد نص بيان محادثات لندن حول الحكم الذاتى بين الوفود الثلاثة ، فى ٢٥ ، ٢٦ اكتوبر ١٩٧٩ على انه « لكى يتم ضمان توفير الحرية الكاملة للانتخابات فقد تم الاتفاق على ان هذه الانتخابات سوف تنظم وتدار وتراقب أو يشرف عليها مدنيون اسرائيليون مخولون بهذا العمل وكذلك الفلسطينيون والعرب الذين يوافق عليهم مفاوضو الحكم الذاتى بالاضافة الى مراقبين آخرين وافراد ومؤسسات بالصورة التى يتفق عليها مفاوضو الحكم الذاتى ويسمح بحرية التنقل والوصول والاتصال بالصحافة العالمية والخبراء الاخرين طبقا لاتفاق مجموعة العمل » .

المبحث الثاني

المفهوم الاسرائيلي ..

حكم ذاتي .. أم كومنولث يهودي

يستند التصور الاسرائيلي للحكم الذاتي ، كما سبق ان أشرنا ، الى خلفية فكرية تنتمي لاكثر التيارات في الفكر الصهيوني عدوانية وتطرفا ، وهو ماعرف في تاريخ الحركة الصهيونية « بالصهيونية التنقيحية » وهو التيار الذي تعهد بالرعاية والتنظيم اكثر عصابات الارهاب الصهيوني تطرفا سواء في مواطن اليهود الاصلية او في « فلسطين » وحدد في برنامجه الذي قدمه عام ١٩٢٥ هدفه باقامة دولة يهودية تضم نهر الاردن ، بضفتيه وهو ما أطلق عليه حدود اسرائيل التاريخية وتكتل ليكود على رأسه « بيجين » يستند الى هذا الاطار الفكري في كل منطلقاته ازاء قضايا الاراضي العربية المحتلة بصفة عامة والاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع بصفة خاصة .

ويستمد « بيجين » والرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتي العناصر الجوهرية لمفهوم الحكم الذاتي ، من المشروع الذي كان قد تقدم به « جابوتنسكي » فيلسوف العنف في الحركة الصهيونية ، الذي كان قد قدمه عام ١٩٠٦ للاقليات القومية .

والحكم الذاتي الاسرائيلي ينبغي النظر اليه في اطار الاساس الصهيوني ، هذا الاطار الذي يحدد جوهر التصور الاسرائيلي وأبعاده ومراميه ، فاسرائيل ككيان استيطاني ، شأنها في تلك شأن كيانات استيطانية اخرى في افريقيا (جنوب أفريقيا) ، تولي اهتماما خاصا للارض باعتبارها اهم جوانب العملية الاستيطانية ، ولا تختلف هنا الذرائع التي تساق في معرض تبرير مصادره وتملك اراضي السكان الاصليين ، فمن حجة عدم ملكية السكان الاصليين للاراض بداية ، أو ان هذه الارض كانت خالية من السكان ، وهي الذريعة التي احتجت بها الحركة الصهيونية في اغتصاب فلسطين تحت شعار « ارض بلا شعب لشعب بلا ارض » وانتهاء بامكانية استغلالها بشكل افضل ، فوق هذا وذاك اللجوء الى اقسى صور العنف للاستيلاء على الاراضي ومصادرتها(٢) .

هذه الاساليب تتشابه لدى الكيانات التى تأسست على الاستيطان ، فقط تختلف طبيعة الحجج والذرائع التى يستند اليها دعاة الاستيطان فى التوسع والاستيلاء على اراضى السكان الاصليين باختلاف طبيعة التوجهات الجغرافية والدينية للمستوطنين .

فالتصور الاسرائيلي للحكم الذاتى يعكس ملامح الايديولوجية الاستيطانية الصهيونية دون قناعات يتستر بها ، حيث ينكر هذا التصور بداية كون الشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية والقطاع ــ بشكل شعبا عربيا قائما بذاته له كيانه القومي الخاص وثقافته الخاصة وطموحه الخاصة المشروعة ــ عربيا وعالميا والتى اقرها المجتمع الدولى على مدى السنوات العشر المنصرمة ، فوجهة النظر الاسرائيلية ، تنكر الوجود للشعب الفلسطيني مستقلا ، وانما اقلية قومية كأية اقلية قومية اخرى تقطن اسرائيل ، وتستند اسرائيل فى موقفها من الشعب الفلسطيني والاراضى الفلسطينية الى نظريات الجغرافيا السياسية والجغرافيا التوارتية والتى يتحدد انطلاقا منها حدود اسرائيل التاريخية ووجدانية وجود اليهود فى ارض « فلسطين » .

وقد انعكست هذه المفاهيم الصهيونية فى التصور الاسرائيلى للحكم الذاتى ، فالعنصر الاساسى فى هذا التصور هو الفصل بين السكان والارض ، وانكار ملكية الفلسطينيين العرب للارض ، ليس هذا وحسب بل تمنح اسرائيل لليهود الحق المطلق فى الاستيطان فى مناطق الضفة الغربية وحق شراء الاراضى فى هذه المناطق ويلاحظ بخصوص مشكلة الاراضى فى الحكم الذاتى انها اتخذت شكلا هيستيريا بالذات بعد قرار اتفاقية الاطار وحدد ذلك بطبيعة الوجود الاستيطاتى القائم على اعتبار الارض مسألة محورية هامة لتدعيم الوجود الاستيطانى وضمان فعالية العملية الاستيطانية .

وقد صعدت اسرائيل من نشاطها الاستيطاتى بهدف اعطاء هذا العنصر الاول فى مفهومها للحكم الذاتى مضمونا عمليا وتطبيقيا محددا فى مواجهة المفاوضات الدائرة بخصوص الحكم الذاتى من ناحية ، وتكثيف الواقع الاسرائيل فى الضفة الغربية لموازاة الواقع العربى وتعزيز مخططاتها التى ترمى الى المطالبة بالحاق الضفة الغربية والقطاع بنهاية الفترة الانتقالية واستباق اية ظروف اخرى قد تقلل من احتمالات فرض السيادة الاسرائيلية ، الضفة والقطاع .

وتنعكس ملامح الايديولوجية الاستيطانية للفكر الاسرائيلى بصدد تصور كم الذاتى فى الاساس العنصرى الذى ضمنته هذا التصور ، والذى يقوم

على فكرة تفوق « اليهودى » حيث حرص التصور الاسرائيلي لمفهوم الحكم الذاتي على اعادة صياغة علاقته بالعرب الفلسطينيين فى شكل قانونى متفق بشأنه ، يضعهم فى مرتبة ادنى ، فالسيادة الاسرائيلية تظل سقف الحكم الذاتي وتمثل مصدر شرعيته ، ويحرم السلطة الفلسطينية الذاتية من ممارسة حقوق السيادة وحقوق التشريع والقضاء ، فهى فقط تمارس صلاحيات ادارية محدودة بالوصاية الاسرائيلية التى ترسم السياسات العامة ، وهذا هو الاساس العنصرى الكامن وراء خطوط التصور الاسرائيلى وهذه الفكرة العنصرية بشكل عام هى اساس تعامل الكيانات الاستيطانية مع السكان الاصليين .

غير ان الاساس العنصرى الكامن فى التصور الاسرائيلى ليس مقصورا على حرص اسرائيل فى صياغة علاقتها بالعرب الفلسطينيين فى أدنى صورة ممكنة ، وانما يمتد ايضا لانكار الجنسية الفلسطينية للسكان فى الضفة والقطاع ، وتحظر عليهم حمل جوازات سفر فلسطينية وهو الانكار الواضح فى وضع الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع ، بين اختيار الجنسية الاردنية او الجنسية الاسرائيلية ، وايضا فى حظر اسرائيل على الهيئة الداخلية فى هيئات الحكم الذاتى اصدار جوازات سفر فلسطينية ـ بهدف تغليب الهوية الفلسطينية والامعان فى انكار الوجود الفلسطينى والكيان الفلسطينى .

هذا فى نفس الوقت الذى تسمح فيه قوانين الجنسية الاسرائيلية ـ القائمة على التمييز العنصرى ـ بازدواج جنسية اليهود ، فليس ثمة ما يمنع ان يكون اليهودى اسرائيليا وفى الوقت ذاته امريكيا أو انجليزيا وتمثل هذه العنصرية قاسما مشتركا فى علاقة الكيانات الاستيطانية بالسكان الاصليين فالاصل واللون يحددان شرعية انتماء المستوطنين للكيان الاستيطانى ، فالمواصفات العنصرية للمستوطنين والسلالة العنصرية التى ينحدر منها تحدد انتماءه للمجتمع الاستيطانى كأن يكون اوروبيا ابيض او امريكيا ابيض ، اشكنازى كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل ، ولجوء المجتمعات الاستيطانية لحرمان السكان الاصليين من جنسياتهم احد ملامح السياسات والقوانين العنصرية التى تأسست عليها هذه المجتمعات .

من ثم فالتصور الاسرائيلي يتمثل التراث الاستيطانى للايديولوجية الصهيونية والخبرة التاريخية للكيانات العنصرية فى تعاملها مع السكان الاصليين ، وهى الخبرة التى تجسدت فى سياسة المعازل الافريقية « بجنوب افريقيا » وبمقتضاه يقطن كل افريقى مع اسرته وعشيرته فى احد المعازل ولا يحق له مغادرتها الى المناطق الخاصة بالبيض الا اذا ابرز تصريحا يضمنه طبيعة الخدمة التى سيؤديها للسيد الابيض والمترتبة على انتقاله ، وهو

المبدأ المعمول به فى روديسيا ، وهو المبدأ الذى طبقته اسرائيل فى تعاملها مع السكان العرب فى حظر التجول ولكى تحت حجة الاعتبارات الامنية الاسرائيلية ، فالحرص على عزل سكان الضفة والقطاع فى مناطق محددة والاحتفاظ بالسيطرة عليها سياسيا واقتصاديا ضمن السيادة الاسرائيلية هو جوهر هذا التصور .

ويرى بعض الباحثين ان ثمة مبداين هامين يحكمان بصفة تكاد تكون عامة ، علاقة الكيانات الاستيطانية بالسكان الاصليين وهما المبدأن العنصريان واللذان يرجعان الى احساس المستوطنين بالتفوق ازاء السكان الاصليين على ان تكون علاقتهم بهؤلاء السكان فى أدنى درجة ممكنة ، اما المبدأ الثانى فهو الاستغلال الاقتصادى ، المتمثل فى استغلال السكان كأيد عاملة رخيصة كعمال اجراء فى الكيان الاستيطانى ويتفاوت تطبيق هذين المبدأين بدرجة أو باخرى ، لكن من حيث الجوهر يظل هذان العاملات المتنافران فى نتائجهما – حيث تتحصل نتيجة المبدأ العنصرى فى ذروة الانعزال حفاظا على النقاء العنصرى والثانى يتحصل فى ضرورة التعامل مع السكان الاصليين لاعتبارات الاستغلال الاقتصادى – يظلان حاكمان لسياسة هذه الكيانات ازاء السكان الاصليين[٨] .

والواقع ان التشابه بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، لايقتصر على صعيد السياسات التميزية العنصرية ، وانما يمتد الى طبيعة المخرج الذى تراه كل منهما لتفريغ ازمة الكيان الاستيطانى المتمثلة فى الرفض المبدئى من جانب السكان الاصليين ، فبينما ترى جنوب افريقيا مخرجها فى الحلم بانشاء « كومنولث » – جنوب افريقى فى ظل سيادة دولة بيضاء تقوم بمهام ادارة العلاقات الخارجية للكومنولث ، بالاضافة الى دويلات افريقية صغيرة تدور فى فلك الامم البيضاء ، ترى اسرائيل ايضا اعادة صياغة وجودها فى المنطقة من خلال كومنولث يهودى ، يضم مناطق مستقلة داخليا فى ادارة شئونها فى ظل سيادة الدولة اليهودية وهو الاتجاه الذى يكمن وراء التصور الاسرائيلى للحكم الذاتى ، فضلا عن ورود الفكرة تاريخيا فى فكر الصهيونيين التصحيحيين منذ خمسة وخمسين عاما مضت .

وتستند جنوب افريقيا على نظرية « الابارتايد » فى التطبيق العملى لتحقيق حلمها ، عن طريق التنمية المنفصلة للاجناس وانشاء « اوطان » قبلية تتمتع باستقلال ذاتى ضمن اطار كومنولث جنوب افريقى ، والتجربة الاولى فى هذا المضمار هى تجربة « الترانسكاى » التى تأسست عام ١٩٦٢ كدولة تتمتع باستقلال داخلى فى ظل سيادة جنوب افريقيا ، غير ان اسرائيل تعتمد فى تحقيق حلم « الكومنولث » اليهودى على تحقيق القبول المصرى

الاردنى كمرحلة اولى فى تطبيق هذا المخطط وهذا مطلب حد ادنى اقامة نظام « كانتونات » ــ مقاطعات أو ولايات ــ تتمتع باستقلال داخلى فى ظل السيادة الاسرائيلية .

ــ ترى كيف تقود ابعاد المفهوم الاسرائيلى نحو هذا الاتجاه ؟ ــ

يلاحظ بداية ان السياسة الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة وبالذات الضفة الغربية وقطاع غزة عبر السنوات الاثنتى عشرة التى مضت قد حققت منجزات ملموسة فى مضمار صياغة علاقات التبعية الاقتصادية للضفة الغربية وغزة للاقتصاد الاسرائيلى ، من خلال سياسة الجسور المفتوحة بين الضفة الشرقية والضفة الغربية ، وقد استهدفت هذه السياسة فضلا عن الضرورة التى حكمتها ــ اختبار امكانية التعايش العربى اليهودى وامكانية تحقيق التكامل الاقتصادى بين الكيان الاسرائيلى والمنطقة العربية . وتهيئة مناخ يسمح بتلمس النتائج لمواطنى الاردن والضفة الغربية العرب ومن وراء تحقيق مثل هذا التكامل دون تفريط اسرائيل فى سيادتها على الضفة .

الولايات المتحدة الأمريكية ومفاوضات الحكم الذاتى :

تقف الولايات المتحدة بين التشدد الاسرائيلى المرتكز على حقائق القوة وبين الموقف المصرى ، واضعة فى اعتبارها استراتيجيتها ازاء المنطقة برمتها وليس فقط مصر واسرائيل رغم أهمية ذلك فصيغة الحكم الذاتى التى ضمنت اتفاقيات « كامب دافيد » ازاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، بدت فى نظر كثير من المرافقين المحايدين وقتها ، قضية فرعية ، حرصت أمريكا على تضمينها لموقفها وموقف مصر للحيلولة دون تصور أن الولايات المتحدة قد دفعت مصر الى اتفاق منفرد مع اسرائيل دون ما اعتبار للتسوية الشاملة مع الدول العربية ، واستند معظم المراقبين الذين اعتقدوا فى صحة ذلك على طبيعة العملية التى تتم بين مصر واسرائيل منذ نهاية عام ١٩٧٧ ، غير أن تطور المفاوضات حول هذه الصيغة التى كانت تبدو فرعية ثانوية ــ قد جعل كل مافى نظر مخططى السياسة الأمريكية فى المنطقة محورا هاما لتهيئة المناخ لانضمام دول عربية اخرى الى المفاوضات الخاصة بالتسوية مع اسرائيل .

فقد حرصت الولايات المتحدة على توسيع هامش المناورة حول الحكم الذاتى بحيث تتمكن فى النهاية من اخراج صيغة لمضمون الحكم الذاتى ترضى اطرافا غير منظورة فى المفاوضات ، لكنها اصبحت تشكل عناصر هامة فى تشكيل الموقف الأمريكى ، فارضاء السعودية عن طريق ايجاد صيغة مقبولة منها لمشكلة القدس العربية ، والتى تمثل بالنسبة للسعودية قضية محورية

فى نظام يستمد شرعيته من حماية مقدسات الاسلام ويضع القدس العربية فى مكانة ، مكة المكرمة ، بالاضافة الى استقطاب اهتمام الدول العربية البترولية الخليجية بشأن صيغة الحكم الذاتى[١٠] .

هذه الاعتبارات التى تحكم موقف المفاوض الأمريكى فى مفاوضات الحكم الذاتى ، تتعلق أساسا باستمرار التسوية مع بقية الدول العربية من ناحية ، ومراعاة المصالح الحيوية الاستراتيجية والبترولية للولايات المتحدة من ناحية اخرى ، وتهيئة السبيل لامكانية اشتراك الفلسطينيين فى الضفة والقطاع ، والذين تميز موقفهم برفض صيغة الحكم الذاتى ، بل واكثر من ذلك امكانية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مرحلة لاحقة من هذه المفاوضات .

وقد انعكست ملامح هذه الاعتبارات فى مائدة المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى ، حيث أيد المفاوض الأمريكى لبعض المطالب المصرية فى المفاوضات فى مواجهة المفاوض الاسرائيلى ، وبالذات فيما يتعلق بوضع مدينة القدس العربية وصلاحيات هيئات الحكم الذاتى ، وذلك يرجع بالأساس الى تباين مواقف كل من الولايات المتحدة ومصر من جهة ومواقف اسرائيل ، من جهة ثانية ، ففى حين تحرص الولايات المتحدة ومصر على انضمام دول واطراف عربية اخرى الى المفاوضات والتسوية ، تحرص اسرائيل على توطيد علاقتها بمصر دون ما اهتمام بانضمام مثل هذه الأطراف الى المفاوضات والتسوية .

غير ان الاستراتيجية الأمريكية ، تصطدم فى العقل الاسرائيلى بمشكلة من أكثر المشاكل تحديا للوجود الاسرائيلى ذاته ، وهى المشكلة الفلسطينية والوجود الفلسطينى الذى يمثل نقيض الوجود الاسرائيلى وتعتبر اسرائيل اية تنازل من جانبها بصدد الحكم الذاتى المقترح للضفة والقطاع سواء فى صلاحياته او نتائجه مستقبلا تحديا لشرعيتها وانتقاصا من وجودها ذاته ومن ثم فيتوقع ان يستمر الموقف الاسرائيلى من جوهر مضمون الحكم الذاتى فى التمسك بالشروط والابعاد التى حددها مستندا فى ذلك لحقائق القوة فى الموقف الراهن .

وانطلاقا من ذلك فالتصور الاسرائيلى للحكم الذاتى ، يأتى فى مناخ موات فى المنطقة ، حيث يصطدم التصور الامريكى الرامى الى توسيع هامش المناورة حول صيغة الحكم الذاتى لانضمام اطراف اخرى فى المنطقة بجوهر الموقف الاسرائيلى من الشعب الفلسطينى والأراضى الفلسطينية وليس ثمة هامش للتنازل من اسرائيل حتى ولو تضمن ذلك ايقافا لعملية التسوية برمتها ، واذا اضفنا الى ذلك الهامش المحدود للمناورة امام الموقف

الأمريكي فى مواجهة اسرائيل ، ومحصلة الموقف المصرى فى المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى والذى تمثل مؤخرا فى القبول بالفعل فى تطبيق الحكم الذاتى بين الضفة الغربية والقطاع ، بحيث يبدأ تطبيق الحكم الذاتى فى قطاع غزة ، اعتمادا على النفوذ السياسى التقليدى لمصر فى القطاع ، وذلك كمرحلة اولى فى تنفيذ الحكم الذاتى كنموذج يحتذى فى الضفة الغربية بالاتفاق مع الأردن ونفوذها التقليدى فى الضفة ، اذا اضفنا كل ذلك لأمكننا تصور « السيناريو » المحتمل لاتجاه المفهوم الاسرائيلى فى التطبيق .

هذا الفصل فى تطبيق الحكم الذاتى بين الضفة الغربية وغزه له أهمية حاسمة بالنسبة للتصور الاسرائيلى للحكم الذاتى ، فقطاع غزة من المنظور الصهيونى لا يشغل هذه الأهمية المحورية للضفة الغربية فى الفكر الصهيونى ، وغزة ليست « نابلس » أو القدس أو « بيت لحم » هذه المدن التى يفرد لها الفكر التوراتى اليهودى مكانة كبيرة استنادا الى الدعاوى الميثيولوجية .

وفى نفس الوقت الذى قبلت فيه اسرائيل الفصل بين الضفة والقطاع فى تطبيق الحكم الذاتى رفضت المطلب المصرى الخاص بانشاء مكتب للاتصال فى كل من غزه والضفة الغربية ونظرت الى هذا المطلب باعتباره « قنصلية مصرية » فى دولة فلسطينية فى طور الانشاء (١١) ورفضت اسرائيل هذا المطلب على أساس ان مصر لا تملك أية حقوق فى هذه المناطق ،، كل هذه العناصر متفاعلة ومتداخلة ، تتكاتف محصلتها خلال الفترة المقبلة لتحقيق الرؤية الاسرائيلية الظاهرة والمستترة وراء الحكم الذاتى ، الذى لا تخرج بحدوده من الناحية الفعلية عن نظام الحكم المحلى المطبق فى اسرائيل والموروث عن الانتداب البريطانى فى فلسطين ، والذى قامت الحركة الصهيونية بتطويره ايمانا بأهمية الدور الذى ستلعبه مؤسسات الحكم المحلى فى اقامة الدولة .

وقد تطور نظام الحكم المحلى فى اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ وبمقتضى هذا النظام تنشأ فى المدن والقرى والمستعمرات مجالس محلية وبلدية توكل اليها السلطة المركزية الاسرائيلية ، ممارسة الشئون الادارية العامة وادارة الضرائب المحلية المباشرة وادارة الخدمات المحلية ، الصحية وأنشطة الاسكان والمبانى والمرافق العامة والطرق ، والاشراف على الشئون الاجتماعية والتربية والتعليم وغيرها من المهام ذات الطبيعة المحلية التى تخص هذه المدن والأقاليم ، وليس لهذه المجالس سلطات ذات طبيعة تشريعية وسيادية حيث تمارس السلطة المركزية هذه المهام دون منازع .

وتعتمد هذه المجالس المحلية على مواردها الذاتية فى ادارة هذه الخدمات المحلية ، لكنها تخضع فيما يتعلق ببعض الخدمات الفنية (التعليم ــ

الصحة) للمعدلات والمعايير التى تضعها السلطة المركزية ، وجميع هذه المجالس يخضع لاشراف وزارة الداخلية الاسرائيلية التى تضم قسما خاصا « قطاع الحكم المحلى » الذى يتولى الاشراف على أنشطة المجالس المحلية طبقا للقوانين والأنظمة المعمولة ، ويستهدف تدعيم اللامركزية الادارية .

وتعتبر هذه المهام التى تقوم بممارستها المجالس المحلية الاسرائيلية هى صلب المهام والصلاحيات التى يحرص التصور الاسرائيلى على الصعيد النظرى والتطبيقى اسنادها الى سلطة الحكم الذاتى للفلسطينيين العرب فى الضفة الغربية والقطاع ، وهو الأمر الذى يؤكد جوهر التصور الاسرائيلى للحكم الذاتى ، اطار من اللامركزية الادارية للضفة والقطاع كمرحلة اولى ، وتكثيف الاستيطان الاسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة حتى حلول انتهاء الفترة الانتقالية ، تكون هذه المناطق قد الحقت باسرائيل نهائيا ، ويصبح مطلب السيادة الاسرائيلية غير قابل للمنازعة .

انه ومن ناحية اخرى يطرح القبول المصرى بالفصل فى تطبيق الحكم الذاتى بين الضفة والقطاع وهو الفصل الذى تحبذه اسرائيل كما سبق الاشارة ، هذا الفصل ، الذى يبدأ بتطبيق الحكم الذاتى فى قطاع غزه أولا ، يطرح اتجاهين محتملين لتنفيذ وتجسيد التصور الاسرائيلى .

اذ يتيح بداية استخدام مصر نفوذها السياسى التقليدى فى القطاع للبدء فى انتخاب ممثلى قطاع غزة فى الحكم الذاتى وتشكيل نواة لقيادة محلية تتولى ادارة القطاع حسب الصيغة المطروحة للحكم الذاتى وهى خطوة اولى لمواجهة اعتراض العرب الفلسطينيين على المشروع برمته حتى النخب التقليدية فى الضفة والقطاع .

ومن ناحية اخرى سوف تجد السلطات الاسرائيلية متسعا لتوسيع دائرة الاستيطان فى الضفة الغربية وتكثيف الواقع الاسرائيلى ، وامكانية دخول الأردن فى المفاوضات بصدد تطبيق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية واستخدام النفوذ التقليدى للأردن فى الضفة من أجل تشكيل قيادة من عرب الضفة الغربية الموالية للأردن تتولى ادارة الحكم الذاتى .

واذا افترضنا نجاح هذه الخطة فى تطبيق حكم ذاتى من خلال مصر والأردن واسرائيل فى الضفة والقطاع ، تكون هذه الأطراف مجتمعة قد خطت خطوات كبيرة فى مجال التطبيق ، وهو تشكيل قيادة محلية تقبل هذه الصيغة للحكم الذاتى مبدئيا ، ويصبح بالتالى قطاع غزة مجالا ونموذجا للتعايش الاسرائيلى الفلسطينى المصرى خاصة مع توطد العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وبالمثل تصبح الضفة ـ التى هى من الناحية الفعلية ومن خلال سياسة الجسور المفتوحة تمثل عمليا امكانية هذا التعايش ـ نموذجا اكثر تكاملا للتعايش الاسرائيلى الفلسطينى الأردنى مع احتفاظ اسرائيل

بالسيادة فى كلا المنطقتين .

غير انه بحلول انتهاء الفترة الانتقـالية والتـى هـى محـددة بخمس سنوات ، سيتجدد مطلب تحديد مستقبل هذه المناطـق النهـائى عن طـريق اشـتراك ممثلى مصر والاردن ــ وممثلى السـكان فى الضـفة والقـطاع واسرائيل ، وبطبيعة الحال من المفترض ان يلجأ الأطراف لتفسير اتفاقيات « كامب دافيد » حول هذه النقطة ، غير ان مطلب الوضـع النهـائى لهـذه المناطق يطرح فى مناخ مختلف فعليا ، استنادا الى افتراض تـطبيق الحـكم الذاتى فى الضفة منفصلا عنه فى القـطاع ، وتفـاعل الآلية الخـاصة بهـذه العملية كذلك يعطى الاتفاق « حق الفيتـو » لاسرائيل والأطـراف الأخـرى للاعتراض على مضمون ما يتفق عليه ، الا انه يلاحظ ان الاتفـاق قـد منح اسرائيل مركزا قانونيا معادلا للأطراف الثلاثة الأخرى مجتمعة فهى وحدها لها حق الاعتراض بينما تمارس الأطراف الثلاثة الأخرى مجتمعة هذا الحق فى وجه المضمون الذى تراه اسرائيل .

يثار هنا ازاء ذلك ونتيجة لنمو الواقع الاسرائيلى فى هذه المناطق وتـوطد علاقتها بمصر ، امكانية ان تقبل اسرائيل البحث عن صيغة لمسـتقبل هـذه المناطق ، خارج اطار « كامب ديفيد » وقد ترحب الولايات المتحدة بمثل هذا الاقتراح ــ ولكن ستشترط اسرائيل ــ عدم خروج اى صيغة على ما اتفـق عليه فى « كامب دافيد » .

وتقرير ذلك يدخل فيه عوامل كثيرة ، خـارج الأطـراف التـى تبـاشره فالموقف الأمريكى من ناحية ورغم قلقه من الموقف الأسرائيلى ورغم حرصه على ارضاء اصدقاء عديدين للولايات المتحدة خـارج مـائدة المفـاوضات ، وحرصه على الحيلولة دون اسـتفحال تناقضـه مـع السـعودية والدول الخليجية ، رغم كل ذلك يقيم وزنا لدور اسرائيل المؤثـر فى الجمـاعات الصهيونية ودور هذه الجماعات المؤثرة فى الانتخـابات الامـريكية كمـا انه يأخذ فى اعتباره ايضا اعتبارات الشرعية العالمية للمطالب الفلسطينية والتى تتدعم يوما بعد يوم ، وفى مناطق بطبيعتها متحـالفة مـع الولايات المتحـدة كأوروبا الغربية التى كان لها تحفـظاتها على اتفـاقيات الاطـار بسـبب غموضها فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية المشروعة ، ومصـالح هـذه الكتلة الأوروبية الغربية الملتقية بالمصالح الامريكية مع الدول البترولية ، وحـرص هذه الأخيرة على ارضاء حد ادنى مـن المطـالب الفلسـطينية للحيلولة دون تجذر الاتجاهات الراديكالية فى اوساط الفلسـطينيين ، كل هـذه العناصر المتداخلة والمتفاعلة تلقى بظلها على مائدة المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى وسوف تسهم بدرجة او بأخرى ــ رغم الأهمية المحورية للموقف الاسرائيلى

فى صياغة ملامح ومضمون هذا الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

هوامش الفصل الرابع

(١) حنة شاهين المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي ، حكم ذاتي ام « بانتوستان » ش . ف العدد ٩١ ، يونيو ١٩٧٩ ص ٨١ الى ص ٩٩ .

(٢) د . مصطفى خليل في حديث للاهرام ، ١٩ اغسطس ١٩٧٩ .

(٣) محمد عبدالرحمن ، الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود ، ش . ف العدد ٩٦ نوفمبر ١٩٧٩ ص ٨ الى ص ٨٠ .

(٤) Mark Heler, op cit., PP 111- 132

(5) Israel and the resources of West Bank, Journal of Palestine Studies Summer, 1979, 97.

(٦) الاهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩ ، نص البيان المشترك في نهاية جولة المباحثات السادسة بالاسكندرية والخاصة بالحكم الذاتي .

(٧) د . جورج جبور ، الفصل الاول (الاستعمار الصهيوني في فلسطين في اطار نماذج الاستعمار الاستيطاني : دراسة مقارنة) من كتاب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين اشراف السيد ياسين ، د . علي الدين هلال ، معهد البحوث والدراسات العربية الجزء الاول القاهرة ١٩٧٥ .

(٨) نفس المصدر السابق .

(٩) محمد سيد احمد مفاوضات الحكم الذاتي الى اين ، الوطن الكويتية العدد ١٨٠٥ السنة ١٨ ١٥ اكتوبر ١٩٧٩ .

(١٠) يوسف جاريف مخاص التطبيع معاريف ٢٤/١٢/ ١٩٧٩

(١١) صبحي محرم ، نظام الحكم المحلي في اسرائيل المنظمة العربية للعلوم الادارية القاهرة ١٩٧١ .

خـاتمة

هكذا، يتضح مـن التحليل السـابق لعناصر وأبعـاد الرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتي، ان هذه الصيغة ليست عملية منفصلة بذاتها خـارج السـياق التاريخي الذى تطرح من خلاله، وانمـا تـرتبط بمجمـل مـكونات العملية التاريخية الجارية فى المنطقة والتـى اصـطلح على تسـميتها بـالتسوية السياسية للصراع العـربى الاسرائيلى، وكذلك تـرتبط وبعمـق بـالطبيعة الاستيطانية الاسرائيلية منذ بداية طرحها كحل لمشكلة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية والقطاع، هذه المشكلة التـى يكمـن فيهـا النقيض المبـاشر للوجود الاسرائيلى ومن ثم حرصت اسرائيل من خـلال ادراكهـا للاتجـاه الاساسى التى تلتقى فيه محصلة الاحداث، على تأكيد جوهر وابعاد الحـكم الذاتى .

فالحكم الذاتى مـن المنظـور الاسرائيلى يعـكس طبيعـة التناقض بين اسرائيل والشعب الفلسطينى من جهة، وبين اسرائيل والأرض الفلسـطينية من جهة أخر، ويتجسد فيه بوضوح طبيعة النظريات العنصرية والجغـرافية السياسية والتوراتية التى تستهدفها الرؤية الصـهيونية ونظـرتها للشـعب الفلسطينى والاراضى الفلسطينية، فهذه النظرة التى ترتكز على الجغـرافيا السياسية والتوراتية، تنفى بداية الوجود الفلسطينى العـربى فى فلسـطين والذى احتفظ بتواصله التاريخى عبر قـرون عديدة ، وتسـتند الى دعاوى زائفة « شعب بلا أرض لارض بلا شعب » ، كما انهـا مـن ناحية أخـرى لاتكتفى بانكار الوجود للشعب الفلسطينى فى أرضه وانما تنكر ايضا وجـود شعب بهذا الاسـم على الاطـلاق، وهـى تسـتند فى ذلك الى دعاوى دينية «مثيولوجية» توراتية .

ومحاولة تتبع انعكاس عناصر الرؤية الصهيونية هذه فى صـيغة الحـكم الذاتى الاسرائيلى، لاتكلف جهدا فالحكم الذاتى ليس لشعب فلسطينى وانما « لاقلية عربية » مقيمة باسرائيل، أو على حـد تعبير «بيجين» الذى حـرص على توضيح ذلك عقب اقرار اتفاقيات «كامب دافيد » تجنبـا لاسـاءة فهـم التعابير الواردة فى الاتفاق ان عبارة «الشعب الفلسطينى» المضمنة هى، من وجهة نظر اسرائيل، «عرب أرض اسرائيل» وان اسرائيل لدوافع شتى سوف

تمنح هؤلاء حق ادارة شئونهم بأنفسهم وحول الاراضى الفلسطينية من وجهة النظر الاسرائيلية هى «اراضى اسرائيلية محررة » وليست اراضى محتلة فالتوراة فى هذه الرؤية هى سند الملكية الروحية والمادية ـ لهذه الاراضى و «جيش الدفاع الاسرائيلى» هو أداة تحقيق وتحرير هذه الملكية من الاغيار ـ فحيثما يحل «جيش الدفاع فثمة نصوص توراتية تبارك هذا الحلول .

والرؤية الاسرائيلية للحكم الذاتى فضلا عن تمثلها لاعماق النظرة الصهيونية للشعب الفلسطيني والاراضى الفلسطينية، فهى كذلك تتمثل الخبرة التاريخية للكيانات الاستيطانية العنصرية فى افريقيا، من حيث طبيعة العلاقات بين هذه الكيانات وبين السكان الاصليين اصحاب الارض الشرعيين، هذه الخبرة التى تمثلت فى جنوب افريقيا فى السياسة العنصرية «البلنتوستان» المعازل الافريقية التى تضم اصحاب الارض الشرعيين حفاظا على النقاء العنصرى، فالحكم الذاتى بالتصور الاسرائيلى هو هذه «البانتوستان» ولكن على الطريقة الاسرائيلية وليس للافريقيين وانما للشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع .

هذا هو اتجاه المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى، الا انه يدخل فى صياغة أو تعديل ملامح المفهوم عند تطبيقه عوامل أخرى متباينة ـ رغم الاهمية المحورية للموقف الاسرائيلى ـ فهناك الدور الامريكى الذى يضع فى اعتباره استراتيجية امريكية ازاء الشرق الاوسط، أساسها الحيلولة دون تفاقم التناقض بين الولايات المتحدة واصدقائها من الدول البترولية العربية وبالذات السعودية، والدول الخليجية .

أيضا محاولة توسيع هامش المناورة حول الموضوع لاستقطاب اطراف عربية أخرى، بتطوير هذه الصيغة وامكانية شمول التسوية لكافة الدول العربية .

غير أن كل هذه الاعتبارات تصطدم بواقع الرفض الاسرائيلى، فالمسألة هنا وكما أشرنا تتعلق بقضية من أخطر القضايا تحديا للوجود الاسرائيلى وهى قضية الشعب الفلسطينى والاراضى الفلسطينية وحول هذه القضايا يضيق هامش التنازل حتى مع افتراض ضغط الولايات المتحدة على إسرائيل ، وحتى لو كان محصله ذلك ايقافا لمجرى التسوية للصراع العربى الاسرائيلى بأكملها .

ورغم ذلك فالموضوع يطرح كماقلنا احتمالات كثيرة وبالذات مع نهاية الفترة الانتقالية، وتدخل فيه اعتبارات عديدة لها وزنها النسبى، بحيث يكون ثمة مجال لافتراض وجود مخرج آخر ـ ليس للشعب الفلسطينى الذى لاينازع حقه فى تقرير المصير على أرضه ووطنه ـ وانما لمجمل السياسات

التى تحاول دفع الحكم الذاتى نحو آفاق أرحب، تحسبا لمتغيرات أخرى قد تجد فى المستقبل القريب اقليمية ودولية .

الملحق الوثائقى

اطار السلام فى الشرق الاوسط

۱۸ سبتمبر ۱۹۷۸

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية فى كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ۱۹۷۸ واتفقوا على الاطار التالى للسلام فى الشرق الأوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربى - الاسرائيلى الأخرى الى الانضمام اليه .

إن البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يجب ان يسترشد بالآتى :

إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه .. وسيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة .

بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام ، ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التى تقدم بها كلا الزعيمين ، وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبى البلدين كل ذلك خلق فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسى الحرب .

وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولى والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول . وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات فى المستقبل بين اسرائيل وأى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها هى أمر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادىء فى قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو اعمال عنف .. وإن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية .. وبالاضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام يمكن للاطراف – على أساس التبادل ، الموافقة على ترتيبات امن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات يتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة .

إن الاطراف تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما .

وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون ان السلام لكي يصبح معمرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير .

لذا فانهم يتفقون على ان هذا الاطار مناسب في رأيهم ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

إن الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

١ – ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

(ا) الضفة الغربية وغزة :

ا – تتفق مصر واسرائيل على انه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الاخذ في الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية منهما ستنسحبان بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه

الاراضي واهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .

ب ـ ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة .. وقد يضم وفدا يضم مصر والاردن وممثلي الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه .

وستتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين . بالاضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .

ج ـ وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي « مجلس اداري » في الضفة الغربية وغزة في اسرع وقت ممكن دون ان تتأخر عن العالم الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية .. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان .. احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها . وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن والتي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزة .

وسترتكز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن .. ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :

١ ـ ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ ـ ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ ـ اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق . —

٤ ـ المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين

اسرائيل والاردن .

هـ ـ سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها .. وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية .

وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة .. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الامور المتعلقة بالأمن الداخلي .

هـ ـ خلال الفترة الانتقالية بشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضراب واوجه التمزق ويجوز ايضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

و ـ ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

(ب) مصر واسرائيل :

١ ـ تتعهد مصر واسرائيل بعد الالتجاء للتهديد أو لاستخدام القوة لتسوية المنازعات ، وسيتم تسوية اى نزاع بالطرق السلمية طبقا لاحكام المادة ٣٣ لميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ في سبيل تحقيق السلام فيما بينهما يوافق الطرفان على التفاوض بنية حسنة بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة اشهر اعتبارا من تاريخ التوقيع . وفي ذات الوقت يدعون اطراف النزاع الاخرى الى العمل في نفس الوقت للتفاوض وللتوصل الى معاهدة سلام مماثلة تستهدف تحقيق تسوية شاملة في المنطقة . ان الإطار الخاص بتوقيع معاهدة سلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام الخاصة بتلك الاطراف . سيتفق الطرفان على ترتيبات وجدول تنفيذ التزامهم وفقا للمعاهدة .

(جـ) المبادئ المرتبطة :

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة اىناه ينبغى ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانهما مصر والاردن وسوريا ولبنان .

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التى هى في حالة سلام كل منها مع الآخرى .

وعند هذا الحد ينبغى ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشمل الخطوات التى تتخذ في هذا الشأن على :

أ ـ اعتراف كامل .

ب ـ إلغاء المقاطعات الاقتصادية .

ج ـ الضمان في ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء للقضاء .

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادى فى إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية .

٥ ـ يجب دعوة الولايات المتحدة للاشتراك فى المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمنى لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها وسيطلب من الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التى يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة اسرائيل — مناحم بيجين

عن حكومة جمهورية مصر العربية — محمد انور السادات

عن حكومة الولايات المتحدة
جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة
١٧ سبتمبر ١٩٧٩

نص الرسائل المتبادلة بين السادات وكارتر وبيجين حول جوانب التسوية الشاملة

اولا : حول القدس :

رسالة (١) :

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

اكتب اليكم لاعيد تاكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس .

١ ـ تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزا من الضفة الغربية ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدينة .

٢ـ ان القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية .

٣ـ ان من حق السكان الفلسطينيين فى القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية .

٤ـ ان القرارات الصادرة من مجلس الامن وخاصة القرارين رقم ٢٤٢ ، ورقم ٢٦٧ يجب ان تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب ابطال آثارها .

٥ـ يجب ان تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول الى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الاماكن المقدسة بدون اى تمييز او تفرقة .

٦ـ يجوز وضع الاماكن المقدسة لكل دين من الاديان الثلاثة تحت ادارة واشراف ممثلى هذا الدين .

٧ـ ينبغى الا تقسم الوظائف الضرورية فى المدينة . ويمكن اقامة مجلس بلدى مشترك يتكون من عدد متساو من كل من العرب والاسرائيليين للاشراف على تنفيذ هذه الوظائف . وبهذه الطريقة فانه لن يتم تقسيم المدينة .

رسالة رقم (٢) :

الى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء بيجين :

يشرفنى ان ابلغكم يا سيادة الرئيس بأن البرلمان الاسرائيلى « الكنيست » اصدر قانونا فى ٢٨ يونيو عام ١٩٦٧ يقضى بأن يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره ـ اخضاع اى جزء من ارض اسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الادارية للدولة على النحو المبين فى المرسوم .

وقد قامت حكومة اسرائيل على اساس هذا القانون باصدار مرسوم فى يوليو ١٩٦٧ ينص على ان القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وانها عاصمة لدولة اسرائيل .

رسالة رقم (٣) :

الى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتى توضح الموقف المصرى بشأن القدس . وقد ارسلت نسخة من هذه الرسالة الى رئيس الوزراء مناحم بيجين لاحاطته علما بها . ان موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذى اعلنه السفير جولد بيرج امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٤ يوليو عام ١٩٦٧ وهو ما اكده من بعده السفير بوست امام مجلس الامن فى اول يوليو ١٩٦٩ .

ثانيا : حول الضفة الغربية وغزة :

رسالة (١) :

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

الحاقا على اطار السلام فى الشرق الأوسط اكتب لكم هذه الرسالة لاحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق التسوية الشاملة .

أنه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني فان مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربي الذى تحدده هذه البنود وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطيني .

رسالة رقم (٢) :

الى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

احيطكم علما هنا انكم ابلغتمونى بمايلى :

(أ) انكم ستفسرون وتفهمون عبارات « الفلسطينيون » أو « الشعب الفلسطيني » الواردة فى كل فقرة من وثيقة اطار التسوية المتفق عليها باعتبارها تعنى (عرب فلسطينيون) .

(ب) ان الحكومة الاسرائيلية تفهم وستفهم وستفسر تعبير « الضفة الغربية » فى أى فقرة يرد فيها من وثيقة اطار التسوية على انه يعنى « يهودا والسامرا » .

ثالثا : حول المستوطنات :

رسالة رقم (١) :

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

الحاقا باطار التسوية فى سيناء الذى ينبغى التوقيع عليه هذا المساء أود ان أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات .

١ ـ يجب اجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .

٢ ـ لذلك فان موافقة حكومة اسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الاساسى تعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التى تستهدف الوصول الى معاهدة سلام .

٣ ـ فى حالة فشل اسرائيل فى الوفاء بهذا الالتزام فان اطار التسوية سيكون لاغيا وغير قائم .

رسالة رقم (٢) :

من بيجين الى كارتر بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٧

الى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء مناحم بيجين :

اتشرف بان ابلغكم أنه خلال الاسبوعين التاليين لعودتى الى اسرائيل ستطرح على البرلمان الاسرائيلى « الكنيست » مشروع قرار للبت فيه يتضمن الاجابة على السؤال :

اذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل لتسوية جميع المشاكل المعلقة هل تؤيدون اجلاء المستوطنين الاسرائيليين من المناطق التى يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء ام انكم تؤيدون بقاء هؤلاء المستوطنين فى تلك الأماكن ؟

ان التصويت على هذا السؤال ـ سيدى الرئيس ـ سيتم بحرية تامة بعيدا عن جميع تقاليد البرلمان المتبعة التى تقضى بأن يتقيد النائب برأى حزبه وذلك برغم إن الائتلاف الحكومى بتأييد ٧٠ نائبا من بين ١٢٠ نائبا هم كل أعضاء الكنيست . وفى اعتقادى انه

سيكون فى استطاعة كل عضو فى الكنيست سواء من المؤيدين للحكومة أو فى مقاعد المعارضة الادلاء بصوته بوحي من ضميره الشخصي .

رسالة رقم (٣) :

من الرئيس كارتر الى الرئيس السادات بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢

مرفق بهذه الرسالة نسخة من الرسالة التى بعث بها الى رئيس الوزراء مناحم بيجين موضحا كيفية طرح قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار بشأنها فى وقت لاحق .

وفيما يتعلق بهذه القضية فانا افهم من رسالتكم ان موافقة الكنيست على اجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام تعتبر شرطا مسبقا لاى مفاوضات من اجل ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

رسالة رقم (٤)

نص رسالة كارتر الى بيجين بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢ :

الى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ توضحون فيها كيفية طرح قضية مستقبل المستوطنات الاسرائيلية فى سيناء على الكنيست كى يتخذ قرارا بشأنها .

ومرفق هنا نسخة من رسالة الرئيس السادات الى حول هذا الموضوع .

الاتفاق التكميلى الخاص باقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة

خطاب متبادل بين مصر واسرائيل حول الحكم الذاتى

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس :

يؤكد هذا الخطاب ان كلا من مصر واسرائيل قد اتفقتا على النحو التالى :

تستذكر حكومتا مصر واسرائيل انهما قد اتفقتا فى كامب دافيد ووقعتا فى البيت الابيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة «اطار لعقد معاهدة السلام فى الشرق

الاوسط » الذى تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد و«اطار لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل» ومن اجل التوصل الى اتفاق سلام شامل وفقا للاطارين المشار اليهما عاليه، تبدأ مصر واسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وقد اتفقنا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام . ووفقا لـ «اطار السلام فى الشرق الاوسط» فان المملكة الاردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك فى المفاوضات ويمكن ان يضم وفدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة . أو فلسطينيين واخرين وفق مايتفق عليه الطرفان .

وسيكون هدف هذه المفاوضات هو الاتفاق قبل اجراء الانتخابات على ترتيبات اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الادارى) وتحديد صلاحيتها ومسئوليتها والاتفاق على المسائل الأخرى المرتبطة بهذا .

وفى حالة اذا ماقرر الاردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل .

وتتفق الحكومتان على ان تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء فى اقرب تاريخ ممكن من هذه المفاوضات كما تتفق الحكومتان على ان الهدف من المفاوضات هو اقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان .

ولقد حددت مصر واسرائيل لنفسيهما هدفا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد حتى يمكن اجراء الانتخابات بأسرع مايمكن بعد ان يكون الاطراف قد توصلوا الى اتفاق وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار اليها فى «اطار اقرار السلام فى الشرق الأوسط» وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها وتبدأ وقتئذ فترة السنوات الخمس الانتقالية وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كماهو محدد فى اطار اقرار السلام فى الشرق الأوسط . ويتم حينذاك انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ويجرى اعادة توزيع القوات الاسرائيلية الباقية فى مواقع أمن محددة .

ويؤكد هذا الخطاب ايضا مفهومنا بأن حكومة الولايات المتحدة ستشترك اشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة اسرائيل
محمد انور السادات	مناحم بيجين

رقم الايداع ٨٠/٥٠٠٧

من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

■ السلسلة الشهرية :

١ — تحديد الوهم — (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية)
د. قدري حفني . . . . (١٩٧١)
٢ — نمو الاقتصاد الاسرائيلي — عثمان محمد عثمان . . . . . . (١٩٧٢)
٣ — نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني) — د. عبد الوهاب المسيري . . . . (١٩٧٣)
٤ — الشخصية العربية (بين المفهوم العربي والمفهوم الاسرائيلي) — السيد يسين (١٩٧٤)
٥ — استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر — اللواء مصطفى الجمل . . (١٩٧٦)
٦ — الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب — اشراف : السيد يسين . . . (١٩٧٦)
٧ — الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط — د. سعد الدين ابراهيم . . (١٩٧٦)
٨ — الصهيونية والعنصرية — احمد يوسف القرعي . . . . . . (١٩٧٧)
٩ — قرار الحرب في السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه . . . . (١٩٧٧)
١٠ — التضامن العربي الافريقي — نبيه الاصفهاني . . . . . . (١٩٧٧)
١١ — مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع . . . . . . (١٩٧٧)
١٢ — الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق . . . . (١٩٧٧)
١٣ — البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبري مقلد . . (١٩٧٧)
١٤ — الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبي . . . . (١٩٧٧)
١٥ — الثورة والتغير الاجتماعي ، اشراف : السيد يسين . . . . . . (١٩٧٧)
١٦ — الحوار العربي الاوروبي — عبد المنعم سعيد . . . . (١٩٧٧)
١٧ — صراع القوى الكبرى في افريقيا — مجدي حماد . . . . (١٩٧٧)
١٨ — الاستراتيجيةالاسرائيليةوالمقاومة في الارض المحتلة —اسامة الغزالي حرب (١٩٧٧)
١٩ — الوثائق الدولية العربية — طه عبد العليم طه . . . . (١٩٧٧)
٢٠ — مشروعات الدولة الفلسطينية — د. علي الدين هلال . . . . . . (١٩٧٨)
٢١ — استيعاب المهاجرين في اسرائيل — محمد السيد سعيد ، اميرة سالم . . (١٩٧٨)
٢٢ — ليكود والتسوية — أمل الشاذلي . . . . (١٩٧٨)
٢٣ — التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث — خيري عزيز . . . . . (١٩٧٨)
٢٤ — سياسة التعليم في مصر — د. نزيه نصيف الايوبي . . . . . . (١٩٧٨)
٢٥ — قضايا التنمية في الكويت — عبد العاطي محمد احمد . . . . . . (١٩٧٨)
٢٦ — ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في افريقيا — أحمد يوسف القرعي . . (١٩٧٨)
٢٧ — اليهود العرب في اسرائيل — وحيد محمد عبد المجيد . . . . . (١٩٧٨)
٢٨ — قضية الحدود في الخليج العربي — د. عبد الله الاشعل . . . . . (١٩٧٨)
٢٩ — العرب وتحديات الحوار مع افريقيا — علي ابو حسن . . . . . . (١٩٧٨)
٣٠ — استراتيجيات التنمية في العالم الثالث — د. نزيه نصيف الايوبي . . . (١٩٧٨)
٣١ — الملكية الزراعية في مصر بين ثورتين — د. علي بركات . . . . . (١٩٧٨)
٣٢ — الدفاع المدني — لواء خضر الدهراوي . . . . (١٩٧٩)
٣٣ — النظام السياسي في اليابان رؤية عربية — عبد الخبير محمود عطا . . (١٩٧٩)
٣٤ — الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية — د. كمال المنوفي . . . (١٩٧٩)
٣٥ — الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية — عبد العاطي محمد . (١٩٧٩)
٣٦ — تونس — مسألة العروبة — جهاد عودة . . . . (١٩٧٩)
٣٧ — تجارة السلاح والعالم الثالث — د. سامي منصور . . . . . . (١٩٧٩)
٣٨ — السودان تحت الحكم الثنائي — الميحاني عامر . . . . . . (١٩٧٩)
٣٩ — اسرائيل في التصور الامريكي — محمد السعيد ابراهيم . . . . . (١٩٧٩)
٤٠ — العلاقات الفلسطينية العربية — وحيد عبد المجيد . . . . . . (١٩٧٩)
٤١ — مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي — ابراهيم متولي نوار . . . . . (١٩٧٩)
٤٢ — السياسة والثقافة في الصين — محمد نعمان جلال . . . . . . (١٩٧٩)
٤٣ — الصراع بين شطري اليمن — حسن أبو طالب . . . . (١٩٧٩)
٤٤ — الدولة الفلسطينية — رؤية مستقبلية — السيد يسين . . . . . . (١٩٨٠)
٤٥ — عزيز المصري — د. محمد عبد الرحمن برج . . . . (١٩٨٠)

هذا الكتاب :

الحكم الذاتى كمفهوم يثير خلافات بالغة الحدة من الناحية الأكاديمية ومن الناحية السياسية على السواء . فهو يفتقر من الناحية الاكاديمية الى التحديد الدقيق ، وهو من الناحية السياسية يثير خلافات واسعة المدى بين وجهة النظر الاسرائيلية ، ووجهة النظر المصرية .

ويتضمن الكتاب دراسة نقدية متعمقة للمفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى بالاضافة الى تحليل المفاوضات التى كشفت عن بعد الشقة بين المفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى والمفهوم المصرى .

وبينما تنظر مصر إلى الحكم الذاتى باعتباره مرحلة سابقة وضرورية لممارسة الفلسطينين حقهم فى تقرير المصير ، فان إسرائيل تتبنى مفهوما للحكم الذاتى مستمدا من مشاريع صهيونية سابقة . ويهتم هذا الكتاب بالبحث فى الجذور التاريخية لهذه المشاريع وابعادها الاجتماعية والاقتصادية .

وهذا الكتاب دراسة شاملة للحكم الذاتى ويقع فى اربعة فصول . يؤصل الفصل الأول مفهوم الحكم الذاتى ويتحدث الكاتب فى الفصل الثانى عن تطور الحكم الذاتى وتناول الفصل الثالث الحكم الذاتى فى كامب ديفيد وابعاد المفهوم الاسرائيلى . وفى الفصل الأخير يحلل الكاتب الحكم الذاتى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية الامريكية .

المؤلف :

عبدالعليم محمد عبدالعليم : باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . سافر الى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية .

الثمن ٢٠ قرشا

